الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.14

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الوثائق الرسمية

الجلسة **١٤**
الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيط الجمعية علما بما فتم في بعثتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط. وأنا شاكر لك، يا سيدي الرئيس، لتأجيل جلسات يوم الثلاثاء انتظارا لعودتي إلى نيويورك. لقد كان الهدف الأساسي لبعثتي هو محاولة مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تسوية الأزمة الراهنة عن طريق التوصل إلى اتفاق يقوم على أساس العناصر التالية: فض الاشتباك، وإنهاء العنف والعودة إلى الحالة الطبيعية؛ واستئناف عملية السلام؛ وإنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المأساوية الأخيرة والتوصل إلى السبل الكفيلة بتفادي تكرارها.

وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت سلسلة من الاجتماعات، على مدى فترة مدتها عشرة أيام، مع رئيس الوزراء باراك في تل أبيب وفي القدس، ومع الرئيس عرفات في غزة. وخلال هذه الفترة، حضرت أيضا مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي شارك في رئاسته الرئيسان مبارك وكلينتون. وعلاوة على ذلك، قمت بزيارة للبنان لمناقشة المشاكل الإقليمية ومشكلة أسر ثلاثة جنود إسرائيليين من منطقة شبعا في الجولان المحتلة.

وفي أثناء زيارتي، كانت الحالة في ميدان الأحداث بالغة التوتر، في القدس وفي الضفة الغربية وفي غزة. وأثناء وجودي في المنطقة قتل ما يزيد عن خمسين فلسطينيا وأعدم إسرائيليان من جنود الاحتياط دون محاكمة في رام الله. وكانت المشاعر في أوج اشتعالها بين الجانبين وكان هناك خطر حقيقي من تصاعد الموقف وخروجه عن نطاق السيطرة. ولاحظت أن كل جانب يسيء الظن بشدة في نوايا الطرف الآخر. واللغة التي يتكلم بها كل من الطرفين، سواء سرا، أم علنا، هي لغة الحرب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-70080 (A)
0070080

هذه هي الخلفية التي قمت في ظلها بجهودي من أجل السلام. وفي رأيي أن الحالة كانت قد وصلت إلى حافة الهاوية. ومن ثم كان هدفي الرئيسي هو إقناع الزعيمين بتوجيه مناشدة علنية لشعبيهما بالتزام الهدوء، ومطالبتهما بتحديد بعض التدابير المعنية يكونان على استعداد لاتخاذهما لتخفيف التوتر. ووصولا لهذا الهدف، أجريت اتصالات هاتفية متكررة بزعماء العالم مثل الرئيس كلينتون، والرئيس مبارك، والرئيس شيراك، ورئيس الوزراء آماتو، رئيس وزراء إيطاليا، ووزراء خارجية تركيا والنرويج وألمانيا. وبينما كنت في المنطقة، التقيت أيضا بوزيري خارجية الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وبممثل الاتحاد الأوروبي السيد خافيير سولانا، وكذلك بوزير خارجية النرويج.

وأصبح من الواضح، مع الأسف، أن التدهور السريع الذي اعترى الحالة في الميدان، وما ترتب عليه من تصلب في الرأي العام عند كلا الجانبين، جعل من المتعذر على الزعيمين إصدار بيانات تفسر على أنها مصالحة. وقد كرست جميع طاقاتي، بالتشاور عن كثب مع الرئيسين كلينتون ومبارك، لإقناع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات بحضور مؤتمر القمة الذي تقرر عقده في شرم الشيخ. واقتضى ذلك فيما بعد التنقل المستمر جيئة وذهابا بين الجانبين.

ولم يكن أي من الزعيمين متحمسا للحضور، والرئيس عرفات بالذات أعرب عن تردده في الذهاب إلى شرم الشيخ في وقت، يخضع شعبه فيه، على حد قوله، للاحتلال والحصار الاقتصادي ويتعرض للهجمات المتكررة بالصواريخ والمدفعية. وبالتالي فقد أسعدني، في صباح يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأنا أستعد للمغادرة إلى مصر، أن يبلغني الرئيس عرفات عبر الهاتف أنه قبل مناشدتي له بحضور مؤتمر القمة. وخلال الـ ٤٨ ساعة التي سبقت افتتاح مؤتمر القمة في شرم الشيخ، التقيت برئيس جمهورية مصر ووزير خارجيتها، وأجريت محادثات كثيرة عبر الهاتف، منها محادثات مع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتونس وملكي الأردن والمغرب وولي عهد المملكة العربية السعودية. كما تكلمت مع وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ليقوم بتوصيل رسالة إلى رئيس الدولة، علاوة على كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكانت القمة نفسها معبرة عن المناخ والأحداث التي أدت إليها. أي أنه، كان من الواضح انعدام الثقة بين الطرفين. وكانت المشاعر تتصاعد بشدة. وفي بعض الأحيان كان الانفعال العنيف يسود الجلسات – وخاصة جلسات التفاوض على مستوى وزراء الخارجية. وقد تركزت المحادثات الرسمية إلى حد كبير، على جدول الأعمال من الناحية الإجرائية. ولكن كان من الواضح للجميع أن المفاوضات تدور حول المضمون. ما هي الشروط المحددة التي ستتمخض عنها هذه القمة؟ هل سيكون من الممكن كسر حلقة العنف والعودة إلى مائدة المفاوضات؟ أو بعبارة أوضح، هل سيسود السلام، أم هي الحرب؟

وباشر مؤتمر القمة في شرم الشيخ أعماله على مستويين متباينين. فشارك كبار المستشارين المصاحبين لي في جلسات التفاوض التي عقدها وزراء الخارجية. والتقى رؤساء الوفود في الوقت ذاته، بالإضافة إلى التقائهم في الجلستين العامتين لافتتاح واختتام المؤتمر، في مناقشات ثنائية مكثفة في الردهات. واشتركت أنا شخصيا في سلسلة من الاجتماعات مع رئيسي المؤتمر، الرئيسين مبارك وكلينتون، وفريق السياسات الخارجية لكل منهما؛ ومع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات، فضلا عن عدد من القادة الآخرين من كلا الطرفين؛ كما عقدتُ اجتماعا مع صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك الأردن؛ والسيد خافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي.

وكان هدفي طوال الوقت يتمثل في دعم الجهود التي يبذلها راعيا المؤتمر تشجيعا على الخروج من مؤتمر القمة بنتائج تفي بالحد الأدنى من احتياجات الجانبين، من حيث إنهاء العنف وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وتجديد بذل الجهود من أجل إنعاش عملية السلام، وإنشاء آلية للتحقيق في تلك الأحداث المأساوية.

وكانت الفجوة التي تفصل بينهما تبدو في بعض الأحيان واسعة بدرجة لا يمكن سدها. ولكني كنت أرى طوال الوقت أنه سيتم التوصل إلى اتفاق رغم ذلك. وذلك لأن السلام يظل في نهاية المطاف هو الخيار الاستراتيجي الوحيد أمام إسرائيل والفلسطينيين. والسؤال الصعب هو: كم ستستغرق هذه الرحلة وإلى أي مدى سيكون الطريق إلى السلام شاقا؟

وهنا أود أن أشيد إشادة حارة بالرئيس كلينتون على ما بذله من جهود خارقة. فقد غادر الطائرة بعد رحلة استغرقت الليل كله وانطلق مباشرة إلى العمل. وعلى مدى الـ ٢٨ ساعة التالية، لم ينقطع الرئيس عن العمل مع الطرفين، حتى وقت متأخر من الليل وحتى ساعة مبكرة من الصباح. وكان في وسع الرئيس كلينتون، بفضل الجهود التي بذلها هو ذاته إلى حد كبير، أن يعلن يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في ختام مؤتمر قمة شرم الشيخ، أن رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات قد اتفقا على ثلاثة أهداف أساسية وعلى الخطوات اللازمة لتحقيقها.

ويمكن تلخيص الأمور التي اتفق عليها في شرم الشيخ على النحو التالي: أولا، اتفق كلا الجانبين على إصدار بيانين يدعوان فيهما دون لبس إلى وقف أعمال العنف. واتفقا أيضا على الاضطلاع بتدابير ملموسة فورية لوضع حد للمواجهة الراهنة، وإزالة نقاط الاحتكاك، وكفالة إنهاء العنف والتحريض عليه، وإقرار الهدوء، والحيلولة دون تكرار الأحداث التي وقعت مؤخرا.

واتفق على أن يعمل كلا الجانبين على الفور تحقيقا لذلك على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل نشوب الأزمة الحالية، في مجالات من قبيل إعادة فرض القانون والنظام، وإعادة نشر القوات، وإزالة مواضع الاحتكاك، وتعزيز التعاون الأمني، ووقف إغلاق المناطق، وفتح مطار غزة. وتعهدت الولايات المتحدة بتيسير التعاون الأمني بين الطرفين.

وثانيا، تم الاتفاق على أن تعمل الولايات المتحدة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وبالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق بشأن أحداث العدة أسابيع الماضية وكيفية الحيلولة دون تكرارها. وسيطلع رئيس الولايات المتحدة والأمين العام والطرفان على تقرير اللجنة قبل نشره. وسيقدم تقرير نهائي للنشر برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وثالثا، تم الاتفاق على أن التصدي لجذور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الكامنة يستلزم إيجاد طريق للعودة إلى مائدة المفاوضات واستئناف الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق الوضع الدائم بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والتفاهمات التالية. وأعلن الرئيس كلينتون أن القادة قد اتفقوا، تحقيقا لهذه الغاية، على أن تتشاور الولايات المتحدة مع الطرفين في غضون الأسبوعين القادمين بشأن كيفية إحراز تقدم في هذا الصدد.

وفي رأيي أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ تشكل خطوة أولى حيوية للتراجع عن حافة الهاوية والاتجاه صوب استئناف عملية السلام. ومن الضروري أن ينفذ الجانبان الاتفاقات بإخلاص وعلى الوجه الأكمل. وقد تتضمن عناصر يعلق عليها أحد الجانبين أهمية تفوق ما يعلقها

عليها الجانب الآخر. غير أنه يلزم لكلا الجانبين أن يبرهنا على حسن النية، وأن يبرهنا عليه بأعمالهما فوق كل شيء. ولن يكون ذلك أمرا سهلا. فعدم الثقة المتبادل عميق. والجراح التي أصابت الأسر والمجتمعات قد يستغرق التئامها جيلا بأكمله. بيد أنه يتعين علينا أن نتقدم للأمام، مهما كان ذلك مؤلما، حتى يجد أطفال وشباب اليوم الذين يعانون من الغضب والإحباط عالما أفضل يعيشون فيه.

ومن الدروس المستفادة من الأيام الماضية أنه من غير الممكن أن يوجد أمن دائم ما لم يوجد سلام دائم. ولهذا يلزم أن نتجاوز بأبصارنا العنف والمرارة، والألم والاستياء، إلى مستقبل يتسنى فيه للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنبا إلى جنب في ظل سلام عادل ودائم.

ويحملني هذا، إذا أذنتم لي، على أن أوجه في الختام بضع كلمات إلى المجتمع الدولي الأوسع، وإليكم يا معشر سفراء الدول الأعضاء. من الطبيعي أن تثير أحداث الأسابيع القليلة الماضية عواطف جياشة. فلدي أنا نفسي مشاعر قوية بشأن تلك الأحداث. ولدي اعتقاد راسخ بأن كل حياة تهدر هي مأساة إنسانية، وأن حياة كل إنسان مساوية في قيمتها لحياة كل إنسان آخر. ولذا فإني أتجاوب بفكري ودعائي مع الأسر والمجتمعات التي لحق بها كل هذا الألم والمعاناة من كلا الجانبين. وأريد أن أرى نهاية للعنف وعودة إلى مسار عملية السلام. ولهذا السبب ذهبت إلى المنطقة رغم قصر المهلة المتاحة واحتمالات النجاح غير المؤكدة.

ولكني أرى أيضا أنكم، أنتم الجمعية العامة، تستطيعون أن تحدثوا فارقا حقيقيا. فلسنا على ثقة بعد من استعادة الأحوال الطبيعية. فليس بوسعنا سوى الترقب والأمل. والأيام التالية تتسم بأهمية حيوية. وينبغي في الوقت ذاته أن نتذكر، كما قلت في شرم الشيخ، أن الكلمات قد تلهب المشاعر وقد تلطفها، والجميع بحاجة إلى الهدوء والسكينة من أجل تهيئة أفضل مناخ ممكن لاستئناف المباحثات.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): استمعت باهتمام لما ورد في بيان الأمين العام، الذي نحيي وجوده بيننا اليوم في إطار هذه الدورة الطارئة المستأنفة، حول ما أجراه من اتصالات وجهود في مهمته الأخيرة للشرق الأوسط، والدور الذي شارك به ونقدره له، في محاولة نزع فتيل الأزمة الحقيقية التي تتهدد ليس فقط الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ومنطقة الشرق الأوسط برمتها.

إن لهذه الدورة الطارئة مغزى واضح. فهي تأتي أولا إعمالا للمسؤولية الأصيلة للجمعية العامة في موضوعات حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهي المسؤولية الملقاة على عاتقها بموجب الميثاق. ثم أنها تأتي بمثابة الإجراء الطبيعي في أعقاب توقف مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الموضوع الهام والخطير، وبالتالي ضرورة اللجوء إلى العضوية العامة للمنظمة لعرض الأمر عليها والتعرف على موقفها الجماعي إزاء ما قامت به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني المحتلة أراضيه.

ليس ما حدث يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بالأمر الهين، وأتحدث هنا عن قيام إسرائيل بقصف المدن الفلسطينية بالطائرات المروحية والدبابات. ودعني أتساءل أمام هذه الجمعية الموقرة عم عساه يكون رد فعل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة تحديدا، إن كانت تلك الأحداث قد جرت بين دولتين جارتين عضوين في الأمم المتحدة ...؟ ترى ماذا كان لمجلس الأمن أن يفعل في مثل تلك الحالة من الاعتداء الصارخ لدولة ضد دولة أخرى؟ والإجابة على هذا التساؤل نجدها واضحة في الميثاق؛ والسوابق أيضا واضحة، حيث يلزم مجلس الأمن المعتدى بالتراجع – حتى وإن كان تحت ضغط التهديد العسكري – عن الإجراءات التي

اتخذها – أي المعتدي – وتعويض المعتدى عليه عن خسائره ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات والمخالفات التي تمت واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تجدد الاعتداء.

ولكن الحالة اليوم هي حالة اعتداء مخزٍ من قوة الاحتلال على شعب أعزل واقع تحت احتلالها. ودولة فلسطين لم تخرج إلى حيز الوجود العملي بعد، ولم تصبح عضوا في الأمم المتحدة بعد، من هذا فإن الموقف اليوم يعالج من قبل القانون الدولي الإنساني – أي اتفاقية جنيف الرابعة – بطريقة واضحة حيث يعتبر مثل ذلك السلوك من قبل قوة الاحتلال مخالفة جسيمة للاتفاقية. من هنا تأتي الحاجة لانعقاد الجمعية العامة، ويتعين عليها أن تنطق بما ترى أنه انتصار للقيم الإنسانية والعدالة والقانون الدولي والأمن البشري وتدين ما قامت به إسرائيل، وتطالبها بوضوح بالتوقف الفوري عن ذلك السلوك وعن تلك التصرفات والإجراءات.

إن بيت القصيد في الأحداث الدموية التي وقعت على أرض فلسطين المحتلة خلال الأسابيع الماضية هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض وللشعب الفلسطيني. هذا هو بيت القصيد. ويوم تتخلى إسرائيل عن كل الأرض المحتلة بما فيها القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتعيد للشعب الفلسطيني حقوقه، وتدرك أن وجودها في المنطقة لن يقبل أو تكون له الشرعية التي تنشدها إسرائيل إلا إذا أتمت الوفاء بهذه العناصر الأساسية التي يؤدي توافرها لقبول إسرائيل كعضو مؤهل بالمنطقة.

من هنا، يأتي لجوؤنا إلى المجتمع الدولي ليقول لإسرائيل إن منطق التسويف في المفاوضات تحت دعاوى مختلفة هو أمر مرفوض، وأن السلام العادل لن يكون عادلا إلا إذا تطرقت إسرائيل إلى جوهر الموضوع وهو حتمية الجلاء عن كافة الأراضي التي تحتلها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، والقبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويض من لا يرغب منهم في العودة، والتخلي عن السلوك العدواني الذي لا يعتمد سوى على منطق القوة العسكرية. يومها فقط يمكن أن يكون لإسرائيل الشرعية التي تبغيها، وتعرف شعوبنا بالتالي نهاية للصراع الذي مزق منطقة الشرق الأوسط طوال نصف القرن الماضي.

إن السلام الشامل والكامل والعادل في الشرق الأوسط له متطلبات أساسية ينبغي توافرها، وفي مقدمتها التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة للقضية الفلسطينية، تسوية تقوم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٧) وتحكمها النقاط التالية: أولا، انسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة التي احتلت في عام ١٩٦٧. ثانيا، استعادة السيادة القانونية الكاملة على القدس الشرقية بما فيها الحرم الشريف. ثالثا، وقف محاولات الاستيطان الإسرائيلي في هذه الأراضي وتفكيك المستوطنات وخروج المستوطنين. ولا ينبغي أن يخفى على أحد أن وجود هذا العنصر الشاذ والخارج أي المستوطنات والمستوطنين هو أحد العناصر المؤدية إلى استمرار التوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. من هنا فإذا كان للتسوية أن تدوم ودون استفزاز أو صدام فعلى الجميع التنبه إلى أهمية تسوية هذا الوضع الشاذ في وجود المستوطنين في هذه الأراضي. رابعا، عدم محاولة إسرائيل وضع أي شروط تعجيزية أو قيود سيادية على آمال الفلسطينيين البازغة في التمتع بوضع قانوني يماثل ما يتمتع به جميع البشر والدول من أعضاء الأمم المتحدة. أما محاولات وضع الشروط والقيود فهي كلها مرفوضة ولا يجب السماح بها تحت ضغط الاحتلال أو أي مسمى آخر. خامسا وأخيرا، تأمين علاقات حسن جوار وتعاون بين الجانبين الفلسطيني

والإسرائيلي وبشكل يحقق الصالح المتكافئ للطرفين في التنمية والتقدم والسيادة والاحترام المتبادل.

ومصر يحدوها الأمل في أن تصمد تفاهمات شرم الشيخ، علما بأننا اليوم فقط، الجمعة، علمنا بسقوط ثمانية قتلى فلسطينيين و ٤٥ جريحا إضافيا، حتى وإن لم ترق إلى مستوى ما يرنو إليه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في وجه اختبار الزمن. وتأمل مصر أن تقوم إسرائيل بتنفيذ كافة التزاماتها تنفيذا دقيقا وأمينا طبقا للتفاهمات، وفي مقدمتها رفع الحصار كاملا عن كافة الأراضي ومدن وقرى الضفة الغربية وغزة وسحب معداتها العسكرية الثقيلة من الأراضي الفلسطينية.

إن المطلوب من هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة هو توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن الأمن الحقيقي لا توفره القوة العسكرية وحدها، وأن استخدام تلك القوة لقهر طموحات وآمال شعب يرنو إلى الكرامة والاستقلال لن يفيدها في شيء. فهي قد تنجح في تأجيل تحقيق الأمل، ولكنها أبدا لن تقهره؛ وقد تقف فترة عقبة في سبيله، ولكنها أبدا لن تستطيع أن تحول دون تحقيقه. ومصر لن تهدأ، سواء شعبا أو قيادة إلا عندما يعود الحق الفلسطيني المسلوب كاملا إلى الشعب الفلسطيني.

السيد رودريغز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): تمثل المسألة الفلسطينية العنصر الأساسي للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولن يكون هناك سلام عادل ودائم بالتالي ما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية. والطريق المؤدي للسلام يمر بلا هوادة عبر إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير قابلة للتصرف.

وطالما أن الأمم المتحدة لا تضطلع بمسؤولياتها المباشرة التي ينيطها بها الميثاق وتمليها إرادة المجتمع الدولي، وطالما أن مسار المفاوضات تحدده أهداف سياسية محلية تقوم على الهيمنة الضيقة، فلن يتحقق السلام. وما لم تغير الحكومة الإسرائيلية من سياسة الاحتلال الاستعمارية التي تنتهجها، ومن انتهاكاتها السافرة الواسعة النطاق والمنظمة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وما دامت تسمح لقوى اليمين المتطرف المعارضة لعملية السلام بأن تفرض مصالحها، فلن يكون هناك سلام.

ويصعب التكهن على وجه التحقيق اليوم من أن عملية السلام سوف تستمر بعد الأزمة الحالية، فبعد أن برزت الحالة الراهنة من استفزاز اليمين الإسرائيلي المتطرف في ٢٨ أيلول/سبتمبر، هاجمت إسرائيل رام الله وغزة بالقذائف واستهدفت المدنيين بالمروحيات والدبابات القتالية. فقُتل ما يزيد عن ١٠٠ من المدنيين الفلسطينيين وجُرح ما يزيد عن ٣ ٠٠٠، منهم أكثر من ١ ٠٠٠ مصابا من الأطفال. وقُتل أيضا بعض المدنيين الإسرائيليين العرب. وفُرض الحصار العسكري على الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وأُغلق مطار غزة الدولي.

لقد أطلقت القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية العنان لقمع وحشي لم يسبق له مثيل منذ الانتفاضة البطولية، مستخدمة القوة على نحو يتسم بالإسراف غير المبرر في انتهاك سافر للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والقانون الدولي، والميثاق ذاته. وما زال العنف مستمرا حتى اليوم وتبدو التفاهمات التي تم التوصل إليها مؤخرا في شرم الشيخ محفوفة بالخطر. وتقع على عاتق حكومة إسرائيل مسؤولية وقف التصاعد في الصراع وإعادة عملية السلام إلى مسارها بشكل عاجل.

ومن دواعي سرور وفد كوبا أن يعرب عن تقديره لجهود السلام الواسعة النطاق التي يبذلها الأمين العام، كما يعرب عن التقدير العميق للتقرير القيّم الذي قدمه إلى هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ويعرب بلدي عن تمنياته بالنجاح لمؤتمر القمة العربي الذي سيعقد غدا في القاهرة، وهو واثق من أنه سيسهم إسهاما ملموسا في حل الأزمة الراهنة والصراع برمته.

ولقد وقعت حوادث من هذا النوع بصفة دورية على مدى الـ ٥٠ عاما الماضية نتيجة لتقسيم فلسطين على نحو يفتقر إلى المسؤولية، وما تلاه من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وقد ناقشت الجمعية العامة ومجلس الأمن القضية الفلسطينية عشرات المرات، بما في ذلك خلال عدة استئنافات لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة، واتخذت قرارات عديدة بشأنها.

ويمكن التأكيد القاطع أن هذه القرارات، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ترسم الدرب المؤدي إلى السلام. ومع ذلك فهي لم تنفذ. ولم يفعل مجلس الأمن، الذي كثيرا ما يتجاوز صلاحياته ويلجأ لاستخدام القوة بشكل متسرع بل ومتهور أحيانا، شيئا حتى الآن لتنفيذ ما أصدره من قرارات، بما فيها أحدث قرار له، وهو القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي كان من نتائج الجهود الجبارة والمثمرة التي بذلتها مجموعة عدم الانحياز. بل إن مجلس الأمن لم يستطع أن يجتمع للنظر في الحوادث التي وقعت مؤخرا.

وهذا الشلل الذي يعاني منه مجلس الأمن في الوقت الراهن، نظرا لتهديد الولايات المتحدة باستخدام حق النقض، يوجد نهجا يتسم بالازدواجية التي لا يمكن قبولها في عمل مجلس الأمن ويبرهن على الحاجة الماسة إلى إجراء إصلاح عميق لهذه الهيئة، وخاصة فيما يتعلق بامتياز استخدام حق النقض على نحو يتسم بالبطش وعدم مواكبة العصر.

وعليه تعزى المسؤولية عن الحوادث المأساوية التي وقعت أيضا إلى الولايات المتحدة، التي يعمل سلوكها في الماضي والحاضر، رهنا بظروف الانتخابات، في الواقع بمثابة غطاء ودرع لأفعال إسرائيل وسياساتها، ويحول دون قيام مجلس الأمن بالعمل بينما تصور نفسها على أنها أكبر وسيط وداعية للسلام. ولن يمكن تحقيق السلام حتى تنفذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

فلم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يلزم الصمت. وقد تابعنا باهتمام عميق الإجراءات التي أدت إلى عقد الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان؛ وتقرير المقرر الخاص، بما في ذلك نتائج زيارته للأراضي المحتلة خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ والمداولات والمشاورات التي أدت إلى اتخاذ قرار هام في جنيف اشتركت كوبا في تقديمه وصوتت لصالحه بالأمس.

ومما له دلالته القوية أن لجنة حقوق الإنسان، التي كثيرا ما يجري التلاعب بها وكثيرا ما تنتهج نهجا انتقائيا، قد تصرفت بشكل صائب، رغم التغيير الملحوظ الذي طرأ على بعض المتحدثين، فترددوا في وصف الحالة بأنها انتهاك سافر ومنهجي لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، مع ما يبدونه عادة من روح قتالية وغضب عارم حين يصدرون الأحكام على البلدان النامية، وأيضا بالرغم من أصوات المعارضة من جانب بعض من ينادون كثيرا بالتدخل بدوافع إنسانية.

إن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة له ما يبرره تماما، ليس فحسب بسبب إهمال وصمت مجلس الأمن بل أيضا بسبب حاجة الجمعية العامة الماسة إلى استعادة سلطاتها الواسعة النطاق بموجب الميثاق

ولكي تمارس على النحو الأوفى السلطة المستمدة من تكوينها العالمي وإجراءاتها الديمقراطية.

ويعرب الوفد الكوبي عن اعتقاده بأن الوسيلة الوحيدة الآن لإنقاذ عملية السلام هي إرسال رسالة شجب واضحة للأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية وإجراء تحقيق موضوعي وفوري في تلك الأحداث، فضلا عن القيام بعمل دولي لإجراء مفاوضات على أساس عادل.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التردي الشديد في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية يبرز مرة أخرى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية ثابتة وشاملة في الشرق الأوسط.

منذ اندلاع الاشتباكات، بذلت روسيا جهودا نشطة ترمي إلى وقف تصاعد العنف وتطبيع الحالة. وكان السيد إيغور إيفانوف، وزير الخارجية، على اتصال مستمر مع قادة السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ومصر، فضلا عن مع راع آخر لعملية السلام هو الولايات المتحدة.

وعندما أصبح من الواضح أن الحالة كانت آخذة في السوء، توجه وزير خارجية روسيا إلى الشرق الأوسط بناء على تعليمات من رئيس الاتحاد الروسي لكي يعقد مشاورات طارئة مع الأطراف المعنية ومع الأمين العام للأمم المتحدة بهدف إيجاد طرق للخروج من الأزمة وتهيئة الأوضاع الضرورية من أجل استئناف المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية.

الترتيبات التي تلت ذلك والتي تحققت في اجتماع شرم الشيخ تبعث على الأمل في أن بالمستطاع وقف إراقة الدماء وتحقيق الاستقرار في الحالة على الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة بأسرها. الشيء الأكثر أهمية الآن هو اتخاذ خطوات عملية موجهة نحو تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الأطراف وضمان قيام لجنة لتقصي الحقائق بعمل غير منحاز وموضوعي بغية استثناء إمكانية إعادة وقوع هذه الأحداث المأساوية في المستقبل.

وتعتمد موسكو بصورة أكيدة على قادة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية لإظهار إرادتهم السياسية وبذل قصارى جهدهم لتطبيع الحالة، التي لا تزال متوترة وخطيرة إلى أقصى درجة. تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت في شرم الشيخ من شأنه أن يسهم في تمهيد المسار لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وتعرب روسيا عن اعتقادها بأنه ليس هناك بديل للمحادثات. الحوار البناء هو الطريقة الوحيدة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن الحالية.

الأزمة الراهنة أبرزت ترابط مختلف جوانب الاشتباك في الشرق الأوسط وضرورة التحرك من أجل التوصل إلى تسوية بشأن جميع مسارات التفاوض – الفلسطينية والسورية واللبنانية. ومن الواضح أن أية محاولات لكسر هذا الترابط لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الوضع الحالي. من أجل هذا وبالرغم من المحاولات الجارية الآن لوضع نهاية للعنف وتطبيع الوضع، من الضروري إنشاء آلية من أجل المحادثات التالية. روسيا، بصفتها أحد راعيي عملية السلام، عقدت العزم على مواصلة العمل وفقا للولاية الصادرة عن مؤتمر مدريد ولقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى هذا الأساس، فإن روسيا على استعداد للتعاون مع جميع البلدان المهتمة بإقرار السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويعرب الاتحاد الروسي عن أمله العميق في أن يسفر اجتماع قمة الدولة العربية المقبل المقرر انعقاده في القاهرة عن تأكيد خيار نهائي لصالح المستقبل السلمي للشرق الأوسط.

وفي الوقت الحاضر، من المهم بذل جهود مشتركة بغية عدم إتاحة الفرصة لأعداء السلام لتقويض عملية السلام. وينبغي أن ينصب اهتمام المجتمع الدولي على تهيئة مناخ سياسي مواتي من أجل تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن الشكر لكم يا سيادة الرئيس وللأمانة العامة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في غضون إشعار قصير للنظر في بند ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة''. إن الأحداث التي يشهدها العالم منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في فلسطين المحتلة مروعة. لقد أصبح الوضع في المنطقة متفجرا مرة أخرى.

في البداية، نشيد بصفة خاصة بالأمين العام كوفي عنان لقيادته والتزامه، وقبل كل شيء، لمبادرته التي اتخذها لعقد القمة الطارئة في شرم الشيخ في يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونعرب عن التقدير للجهود التي بذلها الرئيس كلينتون والرئيس حسني مبارك قبل القمة وفي أثنائها لوقف العنف في فلسطين. ونعلم أن عملية المصالحة قد بدأت وأن فلسطين وإسرائيل قد اتفقتا على اتفاق لوضع نهاية لإراقة الدماء التي دامت ثلاثة أسابيع في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع أننا نرحب بهذا التطور، إلا أننا على علم تام بأنه يتعين علينا أن نكون نشطين وحذرين، لأن هناك من جهة اعتداء مسلح بطائرات مروحية مدججة بالسلاح وعربات مصفحة ومن الجهة الأخرى هناك شعب يحارب من أجل حقوقه الطبيعية شعب أعزل هو شعب فلسطين.

ومنذ ستة وعشرين عاما مضت صرح زعيم أمتنا، بانغباندهو شيخ مجيب الرحمن، من هذا المنبر، في عبارة واضحة عن دعم بنغلاديش الذي لا لبس فيه لقضية فلسطين والسلام في الشرق الأوسط العادلة والشرعية. وكدولة تعين علينا أن نعاني من عمليات النهب التي قام بها الاحتلال. وعلى مدى تسعة أشهر تعين علينا أن نحارب من أجل تحريرنا، كانت حربا فقدت فيها حياة ثلاثة ملايين من البشر وهتكت فيها أعراض ٢٥٠ ٠٠٠ من نسائنا. لذلك من الطبيعي أن نشعر بعواطف جياشة تجاه شعب فلسطين وأن نتعاطف معهم وسوف نواصل ذلك حتى يتحقق سلام عادل ودائم. الحكومة الحالية، التي ترأسها الأونرابل رئيسة الوزراء شيخة حسينة ابنة قائد دولتنا، بانغاباندهو شيخ مجيب الرحمن، لا تزال ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط ولشعب فلسطين.

وتداولنا في مجلس الأمن، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن الوضع السائد في المنطقة. وأدلى وفدي ببيان في تلك الجلسة وأعرب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد العنف في الأراضي المحتلة واستخدام القوات الإسرائيلية قوة مفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، مما أسفر عن وقوع إصابات كثيرة. هذه مأساة كبيرة ليس لها ما يبررها. ونشجب بقوة هذه الأحداث. وعندما بلغت عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة حرجة، أدى استفزاز قادة إسرائيل وهو استفزاز مدروس إلى تهديد عملية السلام ووضعها في مأزق.

ونعرب عن تعازينا الحارة لأسر جميع القتلى ومواساتنا للجرحى من جراء أحداث العنف التي وقعت مؤخرا. ونطالب أيضا بإجراء تحقيق ملائم في تلك الأحداث، بما في ذلك احتمال وقوع انتهاكات لاتفاقية جنيف. ولا بد أن نضمن محاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث. ونحث جميع الأطراف على العمل والتحلي بأكبر قدر من الحكمة وضبط النفس، للامتناع عن ارتكاب أعمال الاستفزاز وبذل كافة الجهود لاستعادة الهدوء.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية شهدنا سلسلة من أعمال القمع التي وجهتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل. بل إن الأطفال لم ينجوا من القمع. وشهد العالم هذه المأساة كما أن الصورة المليئة بالرعب للطفل محمد جمال الدرة وعمره ١٢ عاما قبل أن تطلق عليه النار بوحشية ينبغي أن تحرك ضمير المجتمع الدولي.

ونحن نرى أن دورة العنف في المنطقة لا يمكن أن تنتهي إلا عن طريق اتفاق سلام عادل وشامل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى شتى الاتفاقات الدولية الموقعة بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط. ونشدد في هذا السياق على ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المتخذ مؤخرا.

وتعيد بنغلاديش تأكيد دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم للعيش فيها بكرامة وشرف. ونحث إسرائيل على أن توقف جميع أنشطتها بما فيها بناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة يكون من شأنها تغيير الطابع الديني والسياسي والعرقي لهذه الأراضي.

وختاما، تعيد بنغلاديش التأكيد على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة عن الفلسطينيين والأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادة ودائمة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إن وفدي يعرب عن امتنانه لكم لإعادة عقدكم هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في البند ”الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة“. وتأتي هذه الدورة الاستثنائية في وقتها تماما، في ضوء الحالة الخطيرة الجارية على الأرض. كما أننا ممتنون بالقدر نفسه للممثل الدائم للعراق لطلبه نيابة عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، وقد أيد ذلك الطلب القائم بالأعمال لجنوب أفريقيا بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز التي نعرب عن تقديرنا لها أيضا.

ويعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام، كوفي عنان، لخطابه الهام الذي ألقاه قبل قليل والمتعلق بنظرنا في الموضوع. ونعرب عن اغتباطنا لمشاركته النشطة في اجتماع القمة الطارئة في شرم الشيخ. وهذا يدل على قلق الأمين العام البالغ إزاء الحالة الخطيرة التي تضر بأمن الإنسان وبالسلم والأمن الدوليين، مما نشأ عن الصراع. وتدل مشاركته بوضوح على استعداده للاستفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في الحالات التي تتطلب تدخله الشخصي. كما تدل بشكل هام على استمرار أهمية الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط.

وترى ماليزيا دائما أن من الصحيح والملائم أن تتضافر جهود الأمم المتحدة وأن تشترك في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ولا يسع هذه المنظمة ودولها الأعضاء أن تقف موقفا محايدا أمام الانتهاكات المتواصلة والسافرة لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال، وما المذابح الراهنة ضده إلا آخر مظاهر سياسة ثابتة للتحرش والاضطهاد ظلت تتبع طيلة عقود. والحياد عندما تنتهك حقوق الإنسان يعني ببساطة السكوت على تلك الأعمال التي تقرب من كونها عقابا للضحايا البائسين.

وباعتبار إسرائيل عضوا في مجتمع الأمم فإنها لا يمكن أن تواصل الصمم إزاء قرارات المجتمع الدولي التي كان آخرها القرار الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في جنيف ورفضته إسرائيل. ولكي تستمر مصداقية هذه المنظمة وكل ما تمثله يجب على دولها الأعضاء أن تراعي المبادئ نفسها وتخضع لحكمها. ويجب ألا يكون هناك أي استثناء.

ويرحب وفدي بالتفاهم الذي تم التوصل إليه قبل أيام قليلة في شرم الشيخ بمصر بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية والذي عالج قضية الحاجة الماسة لعدم تصعيد العنف الذي تفجر في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولدى وفدي أمل وطيد في أن ينفذ التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ حتى تعاد الأوضاع الطبيعية بأسرع ما يمكن. ونشيد بالقيادتين للتفاهم الذي توصلا إليه ونثني بوجه خاص على المضيف، الرئيس المصري حسني مبارك، وعلى رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، وجلالة الملك عبد الله عاهل الأردن، وعلى الأمين العام، كوفي عنان، والسيد خافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي لما قاموا به من أدوار بناءة في مباحثات شرم الشيخ.

بيد أن التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ والذي نرحب به ينبغي ألا يصرفنا في المقام الأول عن النظر في سبب استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. فهي تعقد لأن مجلس الأمن لم يتمكن من متابعة قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ضوء استمرار تردي الحالة على الأرض لأسباب يعلمها الجميع. وهي تعقد لتمكين عدد أكبر من أعضاء المنظمة من إبداء رأيه إزاء الحالة الخطيرة التي تضر بالسكان الفلسطينيين عشية الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وهذا المحفل ليس، كما يصور البعض، دورة ''لضرب إسرائيل''. فلا توجد دولة عضو في هذه المنظمة تستمتع بانتقاد دولة عضو أخرى دون سبب معقول. وما دُعيت هذه الدورة الاستثنائية للانعقاد إلا لغرض إبداء رأينا، فرادى وجماعات في كيفية نظر الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى الحالة وفيما يجب على الأطراف المعنية عمله، وبوجه خاص إسرائيل، الدولة التي تحتل أرضا، وما يجب على المجتمع الدولي عمله. وينبغي لإسرائيل بصفتها عضوا في مجتمع الأمم أن تصغي بعناية إلى ما يصدر عن الجمعية وأن تلبي ما تطلبه زميلاتها الدول الأعضاء.

وهناك أعضاء كثيرون في هذه المنظمة، ومنهم بلدي، ينتظرون اليوم الذي نستطيع فيه أن نقف هنا لنمتدح أعمال إسرائيل الطيبة. ولكن إلى أن يحين ذلك اليوم أخشى أن يكون على إسرائيل أن تمثل أمام محاكمة الرأي العام الدولي وإن كان ذلك على مضض من إسرائيل.

لقد وصف المراقب الدائم عن فلسطين الحالة الأليمة الراهنة في وطنه وصفا مؤثرا. وليس لدى ما أضيفه إلى ما قاله.

وحتى هذا اليوم قُتل أكثر من ٩٠ فلسطينيا – معظمهم من المدنيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال – وجرح أكثر من ٣ ٠٠٠ نتيجة لاستخدام قوات الأمن الإسرائيلية القوة الفتاكة بلا شفقة. إن صورة الطفل محمد جمال الدرة، وعمره ١٢ عاما، الذي سقط تحت الرصاص الإسرائيلي، وقد شهد مصرعه العالم أجمع، لهي من أكثر الصور المحزنة لهذا الصراع. ويلخص مصير الطفل وأبيه محنة الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة: رماهم سوء الطالع في براثن العنف ويتعرضون لسياسات وممارسات بشعة على أيدي القوات المسلحة للدول القائمة بالاحتلال. وبصفتي عضوا في اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة المعنية بمراقبة الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، فإنني على دراية تامة بمحنة الشعب الذي يعيش في

ظل الاحتلال الإسرائيلي. وتشعر ماليزيا بالأسى لعمليات القتل بلا ضمير، وتتقدم بتعازيها القلبية لأسر الراحلين. وندين بشدة الإجراءات التي تتخذها قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، في فلسطين وفي الأراضي المحتلة.

وبالنسبة لأي مراقب موضوعي غير متحيز حيال الأحداث الأخيرة لا ريب أنه كان هناك استخدام غير متناسب – ومفرط حقا – للقوة القاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين رماة الحجارة، ومعظمهم من الشبان الذين أغضبتهم الاستفزازات وشعروا بخيبة أمل شديدة بعد سنين من العيش تحت الحكم الإسرائيلي الظالم. كما أنه بالنسبة للمراقب الموضوعي غير المتحيز لم يكن هناك أدنى شك في أن الزيارة المتعمدة والاستفزازية التي قام بها زعيم حزب الليكود، السيد أرييل شارون، إلى الموقع المقدس الإسلامي للحرم الشريف أشعلت أعمال العنف. أنه كان يعرف بالتحديد ما كان يفعله هناك والعواقب المحتملة لما فعله. ولكن بدلا من لومه على هذا الاستفزاز تم الدفاع عنه بحماس وكوفئ بعرض مركز وزاري رفيع عليه. ومن الصعب على المراقب الموضوعي، وأقل صعوبة بكثير على أي فلسطيني، تقدير صحة الإجراءات الإسرائيلية في نزع فتيل الحالة المتفجرة. وتحكي الصور القصة، وتعد الخسائر من الموتى والجرحى شهادات بليغة على المأساة التي لا يمكن أن نتجاهلها، نحن المجتمع الدولي.

ويدعو وفدي السلطات الإسرائيلية إلى كبح جماح الإجراءات الاستبدادية لقواتها الأمنية وتقديم أولئك المسؤولين مباشرة وبإرادتهم عن هذه الوفيات المأساوية إلى العدالة. وتشكل هذه الإجراءات انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وعلى هذه المنظمة مسؤولية واضحة عن وضع نهاية لانتهاكات الاتفاقية، وكذلك ضمان سلامة وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال الأبرياء. وينبغي لنا أن ندعم بقوة إجراء تحقيق حيادي وموضوعي فورا في الأحداث المأساوية الأخيرة بما يمكن من اتخاذ إجراءات مناسبة بواسطة الأطراف المعنية لمعالجة هذه القضية المثيرة للنزاع بدرجة عالية، ولمنع تكرار هذه الأحداث. وهذه خطوة ضرورية يجب اتخاذها نحو تطبيع الحالة الراهنة عالية التوتر.

ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا بالانسحاب التام للقوات المسلحة الإسرائيلية والمستوطنين غير الشرعيين من جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس الشريف والجولان السورية المحتلة. ولشعب فلسطين الحق غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة خاصة بهم، تكون القدس الشريف عاصمتها التي لا نزاع عليها. وهكذا فإننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وجميع القرارات ذات الصلة الأخرى.

وبالتأكيد يجب على كل إسرائيلي عاقل أن يدرك أن اتباع سياسة من العدوان والمواجهة المستمرين يعد وصفة لكارثة مقبلة. ولا يمكن لإسرائيل أن تتوقع بصورة معقولة أن تبقي شعبا كاملا – فخورا وعنيدا كالفلسطينيين – تحت الاستعباد إلى الأبد. فمصلحة إسرائيل الذاتية أن تستعيد الهدوء في أقرب وقت ممكن وأن تستأنف بحماس عملية السلام التي سوف تؤدي إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ضمن سياق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط. أنه من صالحها اتباع سياسات تؤدي، في وقت سريع، إلى إنشاء وطن مستقل ذي سيادة للشعب الفلسطيني. ويجب إنفاذ الاستثمارات التي بذلت من أجل السلام على مدار السنين، والجهود الجادة المبذولة لإنفاذ عملية السلام. هذه هي الآمال والتوقعات الوطيدة للمجتمع الدولي.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تجتمع الجمعية العامة اليوم في دورة استثنائية للنظر في الحالة الخطيرة بصفة خاصة التي تعرض فيها السكان المدنيون لفلسطين خلال الأسابيع القليلة الماضية، لأعمال هجومية قمعية لا هوادة فيها من السلطات الإسرائيلية المحتلة. وبناء على طلب البلدان العربية وبلدان حركة عدم الانحياز، عقد مجلس الأمن جلسة عاجلة في بداية هذا الشهر لمناقشة هذه القضية بالذات. وبعد مناقشة كان المجتمع الدولي مجمعا فيها على إدانة هذا القهر، والمطالبة بوضع نهاية له، اتخذ مجلس الأمن قرارا بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر أدان فيه استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين. كما طالب ذلك القرار بأن تلتزم إسرائيل، قوة الاحتلال، التزاما دقيقا بتعهداتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ورغم الإدانة العالمية، قررت إسرائيل أن تفعل ما دأبت على فعله في الماضي دائما: أن تتجاهل إرادة المجتمع الدولي على النحو المعرب عنه في آخر قرارات مجلس الأمن وعلى نحو ما أعرب عنه لسنوات كثيرة في الجمعية العامة والمجلس ذاته. والقمع لم ينته؛ والواقع أنه استمر وزاد سوءا. فقد سقط عشرات الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال المدارس – الذين ظهرت جثثهم في جميع وسائط الإعلام العالمية – فيما كانت آلات التصوير تلتقط صورا لهم، وتقطعت أجسادهم بفعل الرصاص الإسرائيلي بينما لم يكن لديهم ما يحمون أنفسهم به من القتلة سوى قبضاتهم العارية وصدورهم النحيفة. واليوم، وأثناء مخاطبتي للجمعية العامة، يتساقط عشرات الفلسطينيين في ميدان الشرف، ضحايا للاستخدام المطلق للقوة بواسطة الجنود الإسرائيليين. والأسوأ من ذلك، أنه في الوقت الذي يبذل فيه كل الجهود لمحاولة وقف ذلك القهر وإعادة الهدوء والأمن، قررت سلطات الاحتلال تصعيد العنف عن طريق القصف مع الإفلات من العقاب لمكاتب السلطة الفلسطينية، مصيبة عشرات الناس بجروح ومسددة ما يمكن أن يكون ضربة قاتلة لعملية السلام المصابة اليوم بوهن.

وفي مواجهة تلك الحرب غير المتناسبة – ولكن هل نستطيع أن نسميها حربا عندما تقابل الحجارة التي يقذفها صغار المحتجين بطائرات إسرائيل العمودية الحربية، وأساطيلها وأسلحتها المتقدمة؟ – وفي مواجهة الخطر الجدي الذي يستتبعها ضوعفت الجهود في الأيام القليلة الماضية لوضع حد للقمع وذبح السكان المدنيين والتمكين من العودة إلى حالة من الهدوء تكون أكثر ملاءمة لاستئناف المفاوضات.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نعرب للرئيس المصري، السيد حسني مبارك، عما يستحقه من تقدير على جميع جهوده، وكذلك للأمين العام كوفي عنان، الذي خاطر بالذهاب إلى منطقة محفوفة بالخطر مثل الشرق الأوسط، والذي عمل بنجاح، بشجاعة وتصميم، على جمع الطرفين سويا وحاول، بصبر وإصرار، إيجاد طريقة لإعادة بدء الحوار. وأن التقرير الكامل والموسع للأمين العام الذي قدم توا للجمعية العامة يبين ضخامة المهمة التي يتعين عليه تنفيذها في منطقة لا تزال الجروح فيها تسيل، والعواطف يصعب جدا احتواؤها والسيطرة عليها، إن حالة الشعب الفلسطيني أصبحت مأساوية وقائمة الشهداء فيها تطول يوما بعد يوم. ويعد ذلك التقرير شهادة بليغة على طبيعة الحالة المتفجرة والهشة التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة وتضعنا على طريق اللاعودة.

إن تدخل الأمين العام من أجل تخفيف حدة التوتر يمثل عودة الأمم المتحدة إلى عملية تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وهي العملية التي تعرض دورها فيها للتهميش لفترة طويلة – بصورة مجحفة وغير مقبولة. وترحب الجزائر بذلك، وتشعر بالامتنان أيضا لتدخل الاتحاد الأوروبي، والذي

نشجعه دوما على أن يقوم بدور أكثر نشاطا في الشرق الأوسط.

وعلينا الآن أن نضمن التنفيذ السريع والكامل للتدابير التي اتفقت عليها الأطراف في الصراع. وبالمثل، يجب أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على الفور. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، وقف استخدام القوة والأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، وسحب قوات الأمن الإسرائيلية تماما، وفي أسرع وقت ممكن من البلدات والقرى الفلسطينية، ورفع الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشريف، بصورة كاملة ونهائية.

ويتحتم على إسرائيل، أيضا، بوصفها قوة احتلال، أن تحترم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وأن تتعاون بلا قيد أو تحفظ، مع آلية التحقيق التي ارتضاها الطرفان، والتي أكد مجلس الأمن في قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) على ضرورة إنشائها من أجل القيام بتقص سريع وموضوعي للحقائق بشأن الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية بهدف منع تكرارها.

وفي الختام، يتحتم أيضا أن تستأنف عملية السلام، عندما تسمح الظروف، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن تستند إلى الإعمال الكامل للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. لكن الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقتضي احترام إسرائيل الصارم للسلامة الإقليمية للبنان، وانسحابها من الجيوب الباقية هناك، وأن تنسحب من مرتفعات الجولان السورية انسحابا كاملا.

إن المأساة التي عصفت بالمدنيين الفلسطينيين، تتطلب من الجمعية، التي طالما أكدت بثبات على دعمها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني وحقه الثابت في تقرير المصير، والاستقلال، بأن تضطلع بمسؤوليتها من جديد حيال هذا الشعب، الذي لا يزال وطنه محتلا، ولا تزال حقوقه تداس بالأقدام. وعلى الجمعية أن تستخدم كل سلطتها السياسية والمعنوية لضمان إنهاء تلك المحنة التي لا توصف، ولكي يسود العدل والحق في نهاية المطاف ونحن على مشارف هذه الألفية الجديدة.

والجزائر على اقتناع أكثر من أي وقت مضى بأن السلام خيار استراتيجي، وبالتالي فنحن ما زلنا نلتزم بقوة بالتسوية السلمية، العادلة والدائمة والشاملة لصراع الشرق الأوسط، وجوهره القضية الفلسطينية. ونود هنا أن نعرب عن تعاطفنا البالغ مع ذوي الشهداء الذين سقطوا ضحية القمع الإسرائيلي، ودعمنا الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق وتضامننا الفاعل معه في نضاله من أجل الحرية والكرامة.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير لانعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة وذلك نظرا لتنامي مسلسل الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

كما نتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام كوفي عنان على بيانه الذي أدلى به للتو أمام هذه الجلسة والذي عكس بكل وضوح الحيثيات السياسية للوضع الخطير القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

إن ما تناقلته وسائل الإعلام الدولية منذ ثلاثة أسابيع متواصلة من وقائع مؤسفة للقتل الجماعي غير المسؤول ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، فضلا عن مظاهر التدمير العشوائي والمتعمد للممتلكات والبنى التحية الفلسطينية من قبل آلة الحرب الإسرائيلية، وأسفرت حتى الآن عن استشهاد ما يزيد عن ١٦٠ من الفلسطينيين حتى اليوم، وإصابة الآلاف منهم بالجروح الخطيرة والعاهات، إنما يجسد حالة حرب غير معلنة تقوم بها الحكومة الإسرائيلية بهدف إبادة الشعب الفلسطيني، من أجل ترسيخ حالة احتلالها لأراضيه في إطار سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) والقاضي بمطالبة إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بوقف كافة أعمال العنف المفرطة وسياسات الاستفزاز التي ترتكبها ضد الفلسطينيين، إلا أنه للأسف الشديد بدلا من أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية هذا القرار، قامت على غرار مواقفها السابقة المتحدية لمجمل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمواصلة تصعيد العنف والقتل والقصف المتعمد ضد الأبرياء الفلسطينيين وخصوصا فئة الأطفال والنساء منهم، فضلا عن إطلاقها العنان للمستوطنين اليهود المتطرفين والمسلحين بأخطر الأسلحة للقيام بأعمال القتل والحرق والتخريب والنهب لمنازل الفلسطينيين ومزارعهم وممتلكاتهم بحماية القوات العسكرية الإسرائيلية، وذلك في أفظع تحد سافر شهدته البشرية للأعراف والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن عدم التزام إسرائيل بتعهداتها التي أبرمتها في اتفاق قمة شرم الشيخ الأخيرة والقاضية بوقفها الفوري لتدابير العنف والحصار ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وأيضا عدم تعاونها في القبول بتحقيق دولي مستقل يحدد مسؤولية المتسببين في اندلاع هذه الأوضاع الخطيرة في فلسطين التي تحتلها، يثبت بكل وضوح مسؤوليتها وضلوعها الرئيسي والمباشر فيها، ولا سيما وأن المتتبع لمجمل هذه الأحداث يدرك تماما بأنها جاءت بفعل تخطيط مدبر ومسبق من قبل الحكومة الإسرائيلية، بدءا بفشل محاولات لفرض حلول غير قانونية أو عادلة على مسألة تحديد مصير مدينة القدس الشريف وقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اجتماعات مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية الأخيرة، وما تزامن معها من زيارة استفزازية مفاجئة قام بها أريل شارون لتدنيس ساحة حرم المسجد الأقصى، فضلا عن الاعتداءات الإسرائيلية المفرطة على المصلين في الأماكن المقدسة، مما أدى إلى تأجيج حالة الاستفزاز والإحباط والغضب لدى الشارع الفلسطيني وغالبية دول المجتمع الدولي.

إن دولة الإمارات، إذ تحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الأضرار الناجمة عن انتهاكاتها الخطيرة لحق الشعب الفلسطيني، فإنها تجدد مطالباتها بقيام المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة، بتحمل مسؤولياتهما السياسية والتاريخية والإنسانية لإنهاء الوضع القائم من خلال ممارسة الضغوط السياسية على إسرائيل وحملها على الوقف الفوري لكافة انتهاكاتها، والالتزام بما أسفرت عنه قمة شرم الشيخ من تعهدات تقضي بالسحب الفوري لكافة أسلحتها الثقيلة والأخرى من المدن والقرى الفلسطينية، وإنهاء الحصار ورفع القيود التي فرضتها على حرية تنقل وعمل المواطنين الفلسطينيين، ووصول المساعدات الطبية والإنسانية، فضلا عن مطالبتها بالإفراج الفوري عن مئات الأسرى والمحتجزين الذين اعتقلتهم خلال هذه الأحداث وما قبلها، وذلك تنفيذا للاتفاقات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فضلا عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق أيضا، نؤكد على ضرورة إضفاء الشفافية والنزاهة والشمولية على أعمال آلية التحقيق في هذه

الأحداث التي اتفق عليها في قمة شرم الشيخ تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وبما يكفل تقديم المسؤولين عنها للعدالة وتحميلهم تبعات التعويض عن الأضرار البشرية والمالية الفادحة التي ارتكبوها تجاه الشعب الفلسطيني.

وختاما، إن دولة الإمارات، إذ تجدد دعمها الكامل والمطلق للشعب الفلسطيني، ولا سيما في محنته هذه، تؤكد على ضرورة توفير آلية من الحماية الدولية استنادا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن العمل من أجل عودة المفاوضات على المسارين السوري - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، لكي تنتقل المنطقة وشعوبها من حالة العنف والتوتر وعدم الاستقرار إلى وضع يسمح لها بتحقيق السلام والأمن التنمية المستدامة، ويحقق للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): نعود اليوم للاجتماع من جديد في إطار هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في الوضع الخطير والمتفجر في الأراضي الفلسطينية منذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي، عندما أقدم زعيم تكتل الليكود في إسرائيل على انتهاك حرمة المسجد الأقصى بحماية من السلطات الرسمية. وقد شكل ذلك الحدث الشرارة لانهيار الوضع السياسي والأمني وتفاقم حالة الغضب والإحباط لدى السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا الوضع الذي كان يتميز قبل ذلك بالتوتر الشديد وبالاحتقان، بعدما أعلنت إسرائيل بكل وضوح في كامب ديفيد عن نواياها بفرض الأمر الواقع في مدينة القدس المحتلة، وفرض إفرازات الاحتلال وإفراغ مفاوضات السلام من محتواها.

لقد دخلت الأراضي الفلسطينية بسبب ذلك في دوامة جديدة من العنف والمجابهة طالما حذرنا من عواقبها، ولجأت خلالها إسرائيل إلى الاستعمال المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون رفضا لسياسة الأمر الواقع مما تسبب في سقوط أكثر من ١٠٠ ضحية وجرح أكثر من ثلاثة آلاف منهم. وفي نفس الوقت كانت سلطات الاحتلال تواصل أساليب الاضطهاد والقمع المنظم ضد أبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى، في خرق واضح لمقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

لقد تعددت الشهادات من مختلف المصادر على هذه الممارسات، ونذكر منها بالخصوص ما أفاد به مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان إثر عودته مؤخرا من مهمة تحقيق في الأراضي المحتلة، حيث أكد أن عدد ضحايا القمع الإسرائيلي في صفوف الفلسطينيين هذه الأيام قد فاق عدد الضحايا الذين سقطوا في الأشهر الأربعة الأولى من انتفاضة الشعب الفلسطيني في سنة ١٩٨٧. كما عبر المحقق الدولي عن انشغاله وقلقه إزاء تصرفات عدد من المستوطنين الإسرائيليين المنتمين إلى ميليشيات عسكرية.

ورغم كل هذا، ورغم الضحايا والجرحى، استجاب الجانب الفلسطيني لنداءات المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن الدولي وفي الأمين العام للأمم المتحدة وراعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي وكذلك عدد من الدول الشقيقة والصديقة وقَبلَ، وإن كان على مضض، المساعدة في وقف حالة المواجهة والانهيار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتتوارد الأنباء بما يؤكد احترام السلطة الوطنية الفلسطينية لالتزاماتها في إطار ما تم الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ الأخيرة، ذلك أن الجانب الفلسطيني أعلن عن التزامه

بالبيان الختامي الصادر عن تلك القمة ودعا بالفعل السكان الفلسطينيين إلى التوقف عن كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر والعنف. ولكن وللأسف لم تأتنا الأنباء من جانب إسرائيل إلا بتعليق التنفيذ وتوجيه الإنذارات المهينة ووضع الشروط بعد الشروط إمعانا في فرض إرادتها على الشعب الفلسطيني ومواصلة تشديد الحصار والقمع على المناطق الفلسطينية. ولا غرو والحالة تلك أن يتواصل إلى حد هذا اليوم وبصفة مفجعة سقوط الضحايا من الجانب الفلسطيني، لا على أيدي القوات الإسرائيلية فحسب، بل كذلك على أيدي المستوطنين الذين أصبحوا ينسجون على منوال الجنود الإسرائيليين في الاعتداء بقوة السلاح على السكان الفلسطينيين.

إن هذا الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبقى مرشحا للانفجار في أية لحظة ما لم يتم عكس مجريات الأحداث والإقلاع عن النظر للأزمة من منظور أمني فحسب، بل التركيز على أسباب وعوامل التوتر والمواجهة.

لقد كانت قمة شرم الشيخ محاولة جادة من أجل نزع فتيل الأزمة، وما زلنا نأمل أن تحظى التفاهمات التي آلت إليها تلك القمة بتطبيق فوري وأمين على الأرض بما يضع حدا للتدهور الأمني الخطير. وهذا مطلب ملح لكافة الأطراف ولا شك في ذلك، لكنه كما قلت يعالج النتائج وليس الأسباب، بما فيه الكفاية. ذلك أن الوضع في الأراضي الفلسطينية التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي هو قضية سياسية من الدرجة الأولى وليست قضية أمنية فحسب. وهو وضع سياسي مختل يتطلب حلا سياسيا وينهي المصادر الكامنة للتوتر والتصعيد والمواجهة في إطار الحل الشامل الذي طالما نادت به المجموعة الدولية ووضعت له الإطار والمرجعية اللازمة في نطاق الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وعليه، فإنه من الملح والأكيد إذا ما أردنا طي صفحة المواجهة وعدم تكرارها، أن يتحمل المجتمع الأممي مسؤولياته وأن يعمل على إعادة إطلاق مسيرة السلام بتذكير كل الأطراف بالأسس التي قامت عليها، وأن يرفض سياسة الالتفاف والدوران، وذلك بهدف التوصل إلى الحل الصحيح للقضية الفلسطينية وليس الحل المغشوش. الحل الذي لا بد أن يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. كذلك لا يمكن أن يتسنى إحلال السلام العادل والشامل بدون أن يكون هذا الانسحاب كاملا وبلا شروط من كافة الأراضي العربية المحتلة وخاصة منها الجولان السوري المحتل.

في هذه الأثناء، فإن المجموعة الدولية مدعوة كذلك إلى حماية الشعب الفلسطيني طبقا للأعراف والقوانين الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما أنها مدعوة إلى مضاعفة الجهد لدفع جهود السلام بما في ذلك الضغط على إسرائيل لكي تتحمل مسؤولياتها بكل جدية وتقلع عن أساليب التسويف والمغالطة، وكي تتحلى بالإرادة السياسية الشجاعة اللازمة لإقامة السلام العادل والدائم والشامل.

وقبل أن أختم كلمتي هذه أريد أن أعبر عن الثناء والتقدير الكاملين للأمين العام السيد كوفي عنان، على الجهود التي بذلها خلال المهمة التي قام بها في المنطقة متحملا بذلك مسؤولياته طبقا للميثاق ومساهما في تطويق الأزمة وهو ما يبرز الدور المركزي والضروري لمنظمة الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار والتعايش بين الشعوب لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تتحمل فيها الأمم المتحدة المسوؤلية الأولى بالنظر إلى ما اتخذته بشأنها من قرارات منذ نشوب هذا النزاع وما وضعته من مرجعية قانونية وسياسية تشكل الأسس لإيجاد حل عادل وشامل في الشرق الأوسط. كما إننا ندعو إلى مواصلة هذه المساعي

الأممية وبقاء القضية بندا دائما مفتوحا في أشغال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن رئيس جمهورية بيلاروس ورئيس حكومتها كانا على اقتناع كامل بأن الجمعية العامة، بوصفها أهم هيئة في الأمم المتحدة، لا يمكن أن تظل غير مبالية بالأحداث التي نشهدها. وفي هذا الصدد أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن أملي المخلص في أنه بعد سلسلة أوجه الفشل التي رأيناها، سيتيح اجتماع شرم الشيخ فرصة جديدة لإحياء عملية السلم. وإننا نرحب بجهود جميع المشاركين في المفاوضات الصعبة في مصر. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لنا أن الأمم المتحدة كانت ممثلة بالأمين العام السيد كوفي عنان، وأنه استطاع أن يشارك مشاركة هامة في عملية التسوية. وفي ظل الظروف الحالية، فإن انسحاب القوات الإسرائيلية وإنشاء لجنة مشتركة للتحقيق في أعمال العنف ومنع تكرار حدوثها في المستقبل، أمران يمكن أن يحققا الهدف الرئيسي المتمثل في وقف سفك الدماء في الشرق الأوسط.

إن بيلاروس تدين بشدة أي عمل يؤدي إلى سقوط ضحايا جدد. ونثق بأن الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية ستعيد تأكيد موقفها بأن السلم الشامل والعادل والدائم لا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الكامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس والجولان المحتل. وإن إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وتنفيذ جميع التدابير القانونية الدولية، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات مجلس الأمن، هما الضمان الوحيد لإقامة سلم دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن منظورنا الاستراتيجي نحن مقتنعون بأنه لا يوجد حل بديل وتأييد مشروع القرار المقدم إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة ينبغي أن يوفر زخما جديدا مشجعا للتحرك صوب تحقيق هذا الهدف. ولا توافق بيلاروس على وجهة النظر القائلة بأن تدخل الهيئات والمؤسسات المختلفة للأمم المتحدة بما في ذلك مكتب الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة يمكن أن يخلق العقبات أمام إحراز التقدم في المستقبل. وينبغي أن يُسمع رأي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يؤخذ تقييمها للموقف بعين الاعتبار.

ونرحب أيضا بالخطوات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن في ضوء الأعمال الاستفزازية لزعيم حزب الليكود، إريل شارون. وينبغي أن تنفذ فورا أحكام القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وتتوقع بيلاروس، مع المجتمع الدولي بأسره أن يبقي مجلس الأمن هذا الموضوع قيد النظر وأن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تنفيذ قراراته.

وبأسف شديد، شهدت بيلاروس مع المجتمع الدولي بأسره موت العشرات من الناس بمن فيهم الأطفال، في الشرق الأوسط. وفي سياق التزامات رؤساء الدول أو الحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية، ينبغي لجميع المعنيين أن ينسوا أطماعهم السياسية وأن يكفلوا الحماية اللازمة والأمن للشعب في منطقة الصراع.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): تستأنف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة في فترة حاسمة ومتفجرة في الشرق الأوسط. إن التطورات الأخيرة على أرض الواقع في الأراضي المحتلة تذكرة شرسة وقاسية للمجتمع الدولي بأن عملية السلم بكل ما تتضمنه من وعود وآمال في مستقبل أفضل بدأت في الانحلال وإن أعمال العنف وسفك الدماء التي سادت في العقود الماضية أصبحت للأسف حقيقة من حقائق اليوم. ففي الأسبوعين الماضيين أودى استخدام القوة الغاشمة ضد الفلسطينيين بحياة العشرات من المدنيين العزل من

السلاح – بالمقارنة بحفنة صغيرة من الإسرائيليين الذين قتلوا – وبيّن الطبيعة الوحشية الصارمة للسياسات التي تتبعها السلطات القائمة بالاحتلال. إن أعمال العنف التي خرجت عن نطاق السيطرة لم تترك أي مدينة فلسطينية. وأعمال القتل والتخريب المادي في الأراضي المحتلة تتطلب تحقيقا دوليا وعملا حازما.

ويشعر وفدي بقلق عميق لأن إسرائيل لا تزال تهزأ بالقرارات المتعددة التي اتخذتها الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة وفقا للقرار ٣٧٧ ألف (د-٥) لعام ١٩٥٠. وهذا الوضع لا يمكن قبوله، فليس لبلد أن يرفض الاستماع إلى صوت المجتمع الدولي، وأن يستمر، رغم هذه الإدانة، في اتخاذ التدابير غير القانونية، بلا عقاب.

وأحكام هذه القرارات واضحة، فهي تؤكد، في جملة أمور أخرى، على موقف الدول الأعضاء بشأن وضع القدس والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، بينما تشدد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وعلى ضرورة الامتثال لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والأراضي المحتلة هي التي تتحمل مغبة أعمال العدوان التي ليس لها ما يبررها، مثل الحصار والأعمال العسكرية المفرطة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين في مواجهة مثل هذه التصرفات الاستفزازية. ولذا، فنحن نطالب إسرائيل بسحب قواتها فورا ودون شروط من كافة الأراضي الفلسطينية.

ولن يعود السلام إلى المنطقة ما دام الشعب الفلسطيني غير قادر على تحقيق تطلعاته، بما في ذلك حق تقرير المصير في دولة مستقلة عاصمتها القدس. ولقد شددت إندونيسيا، من جانبها، دوما على أن عملية السلام لابد وأن تقوم على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وأي انتقاص من هذه المتطلبات الأساسية سيكون مآله الفشل. وفضلا عن ذلك، يتعين على إسرائيل أن تكف عن اتخاذ الإجراءات التي تمثل انتهاكا للاتفاقات والالتزامات السابقة. وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة والاحترام المتبادلين بين الأطراف المعنية للتغلب على عقود من سياسات القمع والاحتلال.

ويحدونا الأمل في أن تتيح نتائج مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي انعقد بتاريخ ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فرصة أخرى للسلام كيما يتأصل وينمو في المنطقة. ويتطلب ذلك الكف فورا عن العنف واستخدام القوة حتى تتغلب الحكمة السياسية.

وفضلا عن ذلك، لا بد لمجلس الأمن، باعتباره الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف فورا وبشكل حاسم لا بإدانة الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل فحسب، بل وبعدم الامتناع عن تسمية المعتدي والمسؤول عن هذا العنف المفرط. وحتى في مواجهة هذا العنف المتصاعد، يكتفي المجلس بالمماطلة، بدلا من أن يتخذ إجراء حازما إزاء قتل الفلسطينيين الأبرياء. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع التصرف السريع للمجلس مؤخرا واعتماده قرارا لدى مقتل ثلاثة من الموظفين العاملين في المجال الإنساني خلال الحادث المأساوي الذي وقع في أتامبوا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فول (غينيا).

وبعبارة أخرى، ليس هناك ما يبرر تصرفات المجلس حين يتناول بالعمل الفوري بضع حالات في جزء آخر من العالم، بينما يتخذ في تردد قرارا بشأن حالة محفوفة بعواقب أشد خطورة على المنطقة وخارجها. ويجب أن يكون معيار الحكم في الأمم المتحدة ولاسيما في مجلس الأمن، قائما على أساس الإنصاف والمساواة في المعاملة بين جميع الأعضاء. وهكذا، ينبغي ألا تستخدم القوة العسكرية أو التقدم

الصناعي على الإطلاق معيارا لحل الصراعات الوطنية والدولية.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في نهاية العام الماضي، تابع المجتمع الدولي تطور عملية السلام في الشرق الأوسط بتفاؤل مشوب بالحذر. وجاء توقيع اتفاق شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ليعطي زخما جديدا للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويسمح بوضع إطار مرجعي لحل المسائل المعلقة بشأن الوضع النهائي.

وفي الاجتماعات اللاحقة في أوسلو وكامب ديفيد، واصلت الأطراف عملية الحوار المكثفة والبناءة، وبعد أقل من ثلاثة أشهر على مؤتمر قمة كامب ديفيد، يبدو أن تلك الآفاق الإيجابية قد تراجعت، وتغير التوازن الهش الذي كان قد تحقق على مائدة التفاوض، نتيجة للعنف على أرض الواقع.

ولقد تابعت جمهورية الأرجنتين بقلق عميق وأسف بالغ أعمال العنف التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر. وتعرب حكومة الأرجنتين عن تضامنها مع كل ضحايا هذه الأحداث المأساوية وذويهم؛ ونشير في هذا الصدد إلى الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وعلى ضوء خطورة هذا الوضع، وجهت حكومتي خلال تلك الأسابيع، نداءات ملحة وعاجلة لبذل كل جهد ممكن بغية وقف هذه المواجهة، كما أدانت الاستخدام المفرط للقوة. وأود أن أشدد على أن ممثلي الجاليتين اليهودية والعربية في الأرجنتين، الذين استدعاهم الرئيس دي لا روا إلى مكتبه، قد ضموا أصواتهم إلى نداء الحكومة من أجل استعادة السلام في الشرق الأوسط في الحال، معربين عن روح التعايش السلمي والتجانس بين الجاليتين، كما أعربوا في بيان مشترك عن أملهم في أن تعيش الأسر اليهودية والعربية في مناخ من السلم والأمن في الشرق الأوسط، ”إحدى المناطق التي شاركت في صياغة ثقافتنا منذ القدم“.

ولحسن الطالع، فقد استجابت الأطراف لنداءات المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والأمين العام، واجتمعت من جديد في شرم الشيخ بتاريخ ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لوقف تدهور الحالة وإعادة تهيئة الظروف لوضع مفاوضات السلام في مسارها مرة أخرى. وأود الإعراب عن اغتباط حكومة الأرجنتين بشدة لما تمخضت عنه هذه القمة من نتائج، والتي كان من نتيجتها تعهد كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية باتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للتصعيد الخطير في أعمال العنف، ولاستئناف عملية السلام والتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الأسابيع الماضية.

إننا نعرب عن التقدير، والامتنان بصفة خاصة، للدور الذي قام به في هذه المفاوضات كل من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والرئيس الأمريكي كلينتون، والرئيس المصري حسني مبارك. كما نقدر الجهود التي بذلها جلالة الملك عبد الله عاهل الأردن، والسيد خافيير سولانا ممثلا للاتحاد الأوروبي، وزعماء آخرون في العالم وفي المنطقة، والتي ساعدت على هذه الخاتمة الإيجابية لذلك الاجتماع.

وتود الأرجنتين أن تشيد خصوصا برئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات على عودتهما إلى مائدة التفاوض. إن جهودهما تعطينا أملا متجددا في أن السلام سوف ينتصر في المنطقة في النهاية.

ونحن ندرك أنه قد يكون من السابق لأوانه أن نعتبر أن عملية السلام سوف تعود إلى مسارها حقا. فالطريق أمام الأطراف بالغ الوعورة والتعقيد، وثمة عقبات عديدة تنتظر

التغلب عليها. ولهذا، فإن وفدي يود أن يتوجه بالنداء إلى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية للمثابرة على طريق الحوار، والتهيئة، من خلال التدابير الملموسة، للمناخ الضروري من الثقة المتبادلة، والامتناع عن ارتكاب الأعمال الاستفزازية أو التغاضي عنها، مثل اتخاذ التدابير الانفرادية الأمر الذي يمكن أن يدمر التوازن الهش القائم على أرض الواقع.

وأود أن أشدد على أن السلام في الشرق الأوسط ينبغي، في رأينا، أن يتحقق على أساس التنفيذ الكامل، وبحسن النية، لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والاتفاقات التي وقعتها الأطراف على مر السنين. ولا يمكن حل المسائل الحساسة التي يشملها الوضع النهائي على نحو مرض إلا في إطار الامتثال الصارم لأحكام هذه الصكوك.

وتؤكد الأرجنتين على الحاجة إلى الامتثال الصارم للتعهدات والمسؤوليات المترتبة على اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ومثلما فعلنا في مجلس الأمن بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعتقد أن من الملائم أن أعاود التأكيد في هذه المناسبة على موقف بلدي الأساسي من هذا الصراع. إن جمهورية الأرجنتين قد اعترفت دائما بحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وبالمثل، فإنها تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

وكلما جرى التعجيل بتكريس هذه التطلعات في معاهدة تعترف بها، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لإرساء السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة التي تعتز بها البشرية.

ولقد دخلت عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة من أصعب مراحلها. ولهذا، تعتقد الأرجنتين أنه من الضروري أن يجري التصرف بأقصى قدر من الحذر، وألا يسمح لمشاعر الانفعال أو الريبة، مهما بدت مشروعة وممكنا تفهمها، بأن تغذي مهاترات المواجهة، والمعارضة، واللوم. ونطلب إلى الطرفين كذلك أن يتصرفا باعتدال حرصا على استعادة الهدوء وتخفيف حدة التوترات القائمة. ونطلب إليهما أن يعودا إلى مائدة المفاوضات، وأن يواصلا إحراز التقدم على طريق الاتفاق، من خلال التنازلات والتفاهم المتبادل، بغية أن يحسم هذا الصراع بأسلوب عادل، ودائم، وبغية أن يجري تحقيق مصالحة حقيقية بين شعوب المنطقة.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لتناول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام، على المبادرة الموفقة التي أدت إلى ذهابه إلى المنطقة ومشاركته في تخفيف حدة التوتر وتهيئة المناخ لعقد اجتماع شرم الشيخ.

تستأنف دورة الجمعية العامة الاستثنائية هذه أعمالها للنظر في الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن بلغت أزمة المواجهة بين أبناء الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلية ذروتها. ففي غضون الأيام الماضية استشهد ما يزيد عن مائة من أبناء فلسطين، كثير منهم من الأطفال، كما تعرض الشعب الفلسطيني لكل أنواع التنكيل، بما في ذلك انتشار الدبابات الإسرائيلية في مدنه، وإغلاق مطار غزة، وكذلك المداخل إلى المدن. فلم يكن من المستغرب إذن أن يقاوم الشعب الفلسطيني إسرائيل المحتلة، التي تبرهن كل يوم على أنها لا تريد السلام.

نعم، لقد وجدت عملية السلام نفسها في طريق مسدود، بعد أن أثبتت إسرائيل المرة تلو الأخرى تنصلها من التزاماتها واستمرارها في سياسة التوسع والاستيطان. إلا أن الأزمة الراهنة قد اندلعت على إثر الزيارة المشؤومة التي قام بها الجنرال آريل شارون للحرم الشريف، مما استفز مشاعر الفلسطينيين، بل وجميع المسلمين، وأدى إلى الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال بالكامل، خاصة وأن ذلك العمل الأرعن وجد من يؤيده ويبرره في الحكومة الحالية، حكومة إيهود باراك.

لقد اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في الأسبوع الماضي، مدينا أعمال العنف الإسرائيلية، ومطالبا بتشكيل لجنة تحقيق للنظر في تلك الأعمال الإجرامية. ولقد جاء قرار المجلس ملبيا لرغبة الأغلبية العظمى من أعضائه، بل إنه كان يعكس موقف المجتمع الدولي، وكذلك الرأي العام العالمي. وبالأمس فقط، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في جنيف قرارا حاسما يدين القوات الإسرائيلية، ويدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ثم جاء مؤتمر قمة شرم الشيخ بعد ذلك ليعزز قرار مجلس الأمن ويؤكد على ضرورة إجراء التحقيق، كمدخل لتجاوز الأزمة والسير نحو استئناف مسيرة السلام التي تعثرت كثيرا.

إن الجمعية العامة مطالبة اليوم بإصدار قرار يعزز من الموقف الذي اتخذه مجلس الأمن، وكذلك المساعي التي بذلت في شرم الشيخ. ذلك حتى تتوقف إسرائيل عن أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وحتى تتهيأ الظروف المناسبة لاستئناف عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وهذه القرارات، كما هو معروف، تؤكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربية.

إننا نتطلع إلى صدور هذا القرار بأسرع وقت ممكن، حتى يساهم في تهدئة الجو، وحتى نستطيع أن ننتقل إلى خطوة أخرى.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ أواخر أيلول/سبتمبر، والاشتباكات العنيفة وإراقة الدماء تحدث في القدس والأراضي المحتلة. ونحن نعرب عن عميق قلقنا إزاء استمرار الصراع وتصاعده بين فلسطين وإسرائيل، وإزاء تدهور الحالة في المنطقة. ونشجب استخدام القوة ضد المدنيين الفلسطينيين وأية أعمال عنف تضر بعملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد صدمنا لضخامة عدد الضحايا من المدنيين، ومنهم النساء والأطفال. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر الضحايا. وتعمل جمعية الصليب الأحمر الصينية الآن على تزويد فلسطين بالمساعدة الإنسانية الطارئة، بغية مساعدة الجرحى من المدنيين.

وقد حبذنا دائما حل الخلافات من خلال المفاوضات والحوار بهدف التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين. وهذا لا يتفق والمصالح الأساسية لبلدان المنطقة، بما فيها فلسطين وإسرائيل فحسب، بل وسيكون مؤاتيا كذلك لإرساء السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع. ونعتقد أنه يجب استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إنشاء دولة مستقلة. ونعتقد كذلك أنه من الضروري أن نكفل سيادة وأمن البلدان ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط. ولن يمكن تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط إلا بهذه الطريقة.

لقد أيدنا دائما المفاوضات لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ونقدر الجهود التي بذلت في قمة شرم الشيخ المتعددة الأطراف لوقف تصعيد الصدامات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولاستئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. ونرحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في تلك القمة. ونقدر حق التقدير الجهود المثمرة التي بذلتها الأطراف المعنية، لا سيما الأمين العام كوفي عنان.

ولكن مما يؤسف له أن الصدامات العنيفة مستمرة مع تزايد عدد الضحايا والمصابين. ولا تزال الحالة متوترة جدا. ونحن نحث بقوة الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واتخاذ تدابير فعالة فورا لوقف أعمال العنف، والامتناع عن قول أو عمل أي شيء يضر بعملية السلام. ونأمل أن تواصل فلسطين وإسرائيل اتباع نهج مرن وعملي، وأن تستأنفا محادثات السلام بأسرع ما يمكن وأن تعملا على حسم قضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في وقت مبكر حتى يمكن تحقيق السلام النهائي والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويحدونا أمل وطيد في أن تسهم القمة العربية في عملية السلام في الشرق الأوسط. والصين على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في الجهود الجارية لتعزيز مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): تشعر حكومة استراليا بقلق عميق إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات والضرر الذي أصاب الثقة المتبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين نتيجة لأعمال العنف التي حدثت في الضفة الغربية وغزة وفي إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة. وبعد فترة مشجعة بات فيها التوصل إلى تسوية نهائية للقضايا المعلقة في عملية السلام أمرا قريب المنال، ألقت الأحداث الأخيرة ظلا يوحي بمستقبل كئيب على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وفي السنوات الماضية كانت استراليا تساورها الشكوك باستمرار فيما إذا كان بوسع آلية الدورة الاستثنائية الطارئة أن تساعد بأي طريقة ملموسة الحالة في الأراضي المحتلة. وقلقنا له دلالة هامة بشكل خاص اليوم حيث يسعى الطرفان إلى تنفيذ اتفاق شرم الشيخ لوقف الأعمال التي تسبب سقوط قتلى وجرحى. وفي رأينا أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين ذاتهما تتيح أفضل الاحتمالات لوضع حد نهائي لدائرة العنف وللعودة إلى العملية التي يمكن أن تؤدي للتوصل إلى اتفاق شامل – اتفاق يعترف بحق دولة إسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة ومحددة وبالحقوق المشروعة للفلسطينيين في أن يكون لهم وطن. ومن الحتمي أن تنفذ الالتزامات التي قطعت في شرم الشيخ بأسرع ما يمكن.

إن عملية السلام لا يمكن التخلي عنها. وليس هناك بديل حقيقي لأي من الجانبين عن التوصل إلى تسوية تفاوضية تستند إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى الرغم من الضربة الشديدة التي سببتها الأحداث الأخيرة، فإن اتفاق شرم الشيخ يبين أن القادة من الجانبين على حد سواء ما زالوا ملتزمين بحسم النزاع. وهم يستحقون الدعم من شعوبهم ومن المجتمع الدولي في جهودهم الرامية إلى بناء سلام دائم وتهيئة الجو اللازم لتحقيق ذلك السلام دون عرقلتهم بالإرهاب أو بأعمال الاستفزاز. وقد ساهمت استراليا – شأنها شأن بلدان أخرى – بتقديم أموال للمساعدة الطبية الطارئة لمساعدة المتضررين من أعمال العنف الأخيرة في الأراضي الفلسطينية. ونأمل – كغيرنا من أعضاء المجتمع الدولي – أن يكون العنف الأخير

حافزا يشجع على استكمال عملية السلام. إلا أنني أكرر أن السلام والاستقرار لا يمكن ضمانهما إلا من خلال تسوية تفاوضية بين الطرفين ذاتهما.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالتقدم إلى شعب فلسطين الشقيق بأصدق التعازي على الخسائر في الأرواح والإصابات التي ألحقتها القوات الإسرائيلية بالمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الأسابيع الأخيرة. إن جمهورية إيران الإسلامية – شعبا وحكومة – تشعر بالسخط ليس فقط إزاء الفظائع التي ترتكب ضد الفلسطينيين العزل، بل أيضا إزاء أولئك الذين ما زالوا يحاولون تحدي الرأي العام العالمي وتغطية أو تبرير الجرائم التي ترتكب ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

لقد استأنفت الجمعية العامة للمرة الخامسة هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د – ٥) المعنون ”متحدون من أجل السلام“. إن الجمعية العامة عقدت العزم، ولها كل الحق في ذلك، على أن تفي بمسؤوليتها في وجه التجاهل التام والمستمر من جانب النظام الإسرائيلي لطلبات المجتمع الدولي الذي تمثله هذه الجمعية العامة فيما يتعلق بوقف أنشطته غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمثل استئناف هذه الدورة إدانة واضحة لسياسة إسرائيل المتعنتة التي تتجاهل تماما سيادة القانون الدولي ومطالبة المجتمع الدولي لها بأن توقف أعمالها وممارساتها غير القانونية في فلسطين المحتلة، وخصوصا حملة الإرهاب الأخيرة التي تشنها على الفلسطينيين. إن القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية خلال السنوات الثلاث الأخيرة أدانت إسرائيل بوضوح لعدم امتثالها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات هذه الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، يبشر استئناف هذه الدورة بالخير من ناحية أنه يدلل على تصميم مجموع أعضاء الأمم المتحدة على متابعة القضية الفلسطينية.

وإذ نلاحظ الجهود التي بذلها مجلس الأمن والتي أدت إلى اتخاذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، فإننا نأسف لأنه لم يستجب بعد للدعوة بأن يعقد فورا اجتماعا جديدا وأن يتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة العنف المستمر ضد المدنيين الفلسطينيين. ونأمل أن يتابع المجلس قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠) ويتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة عدم امتثال النظام الإسرائيلي لأحكام ذلك القرار. كما نأمل أن تؤدي المأساة المنتشرة في الأراضي المحتلة والتي نشهدها جزئيا على شاشات التلفاز إلى هز مشاعر أولئك الذين يحاولون منع المجلس من الوفاء بمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية.

وفي الوقت الحالي تتبدى أعمال الاستفزاز وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة، التي تبعتها حملة رعب ولجوء إلى العنف ضد المحتجين المسالمين وإفراط في استعمال القوة – تتبدى كلها بشكل بارز بين الأنشطة غير القانونية والجنائية التي ترتكبها الدولة الصهيونية القائمة بالاحتلال في الأراضي الخاضعة لاحتلالها. ولست بحاجة إلى أن أناقش هنا القمع الجاري ضد الفلسطينيين. فكلنا شهدنا الصور المحزنة والمأساوية للفلسطينيين من الأطفال والبالغين والرجال الذين تضربهم القوات الإسرائيلية برصاصها. بل إن القوات الإسرائيلية إلى اليوم، ورغم الجهود الأخيرة التي تبذل لإنهاء العنف ضد الفلسطينيين، أطلقت الرصاص وأردت ثمانية فلسطينيين آخرين قتلى في الأراضي العربية المحتلة.

وما زال الالتزام بسحب الأسلحة الإسرائيلية الثقيلة والامتناع عن استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل من الأمور التي لم يتم الوفاء بها. ثم إن الجيش الإسرائيلي يواصل تقييد حق الفلسطينيين في التعبد في

الحرم الشريف مثلما حدث اليوم في القدس الشريف، وتواصل عزلها للمدينة عن بقية الأراضي المحتلة.

كل ما ذكرته يدل مجددا على عدم الثقة والطابع غير المسؤول الذي يتميز به النظام الإسرائيلي، والذي ظل يبديه مرارا على مدى السنين بانتهاك الكثير من الاتفاقات، رغم أن شروطها لصالحه بصورة واضحة. ونحن نرى أن من الضروري للغاية في أي ظرف من الظروف أن ينظر المجتمع الدولي، الذي تمثله الأمم المتحدة، في أمر المذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية على مدى الأسابيع القليلة الماضية، على أمل أن يقدم مرتكبوها إلى العدالة ومنع تكرار تلك الجرائم في المستقبل. وأود في هذا السياق أن أشير إلى القرار الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في جنيف أمس والذي أدان إسرائيل، في جملة أمور، على الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان، وأنشأ لجنة تحقيق دولية للتحقيق في العنف المرتكب في الأراضي المحتلة.

وفضلا عن هذا تفيد وسائل الإعلام كما تشير البلاغات الرسمية، إلى أن القيود القاسية التي يفرضها النظام الإسرائيلي على حركة الأشخاص والسلع لا تزال مطبقة، خاصة فيما يتعلق بحركة الأشخاص. ولا شك أن تلك القيود تصل إلى درجة فرض عقاب جماعي على شعب بأكمله بما يلحق ضررا بليغا، في جملة أمور، بالجهود التي تبذلها الشعوب الإسلامية والعربية لتوفير الدعم الطبي الطارئ لأكثر من ٣ ٠٠٠ فلسطيني من المصابين بأيدي القوات الإسرائيلية. إن توافق الآراء الذي أعرب عنه واعتنقه المجتمع الدولي على مدى العقد المنصرم، يدل دلالة واضحة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب عام ١٩٤٩ على جميع الأراضي العربية والفلسطينية. ويشكل استمرار الإجراءات غير القانونية التي يتخذها النظام الإسرائيلي انتهاكا دوليا وكاملا لهذه الاتفاقية، وللعديد من قرارات الأمم المتحدة والصكوك القانونية والسياسية الدولية.

إن فرط استعمال القوة من جانب المحتلين وقتل المدنيين الفلسطينيين لهو آخر ما في القائمة الطويلة من الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة من جانب إسرائيل باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال.

لا مراء في أن الأعمال والممارسات الإسرائيلية هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار وعدم الأمان في المنطقة، فهي تخلق جوا من الخوف والقلق بين دول المنطقة، وفي صفوف المجتمع الدولي بأسره. ومما يزيد الأسى أن العالم يرى إسرائيل وهي تتجاهل التزاماتها وتعهداتها الناشئة عن الاتفاقات التي قبلتها بكامل رغبتها، رغم الواقع المؤكد بأن تلك الاتفاقات صيغت في معظمها لصالحها.

وتظل قضية فلسطين مسؤولية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، ولذا لا يسعنا ولا يجب علينا أن نخذل شعب فلسطين. فلقد تميزت منطقة الشرق الأوسط بأزمة مستديمة وتوتر دائم ومواجهة مدمرة منذ أكثر من نصف قرن. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي، الذي تمثله هذه المنظمة أن يعالج القضية الفلسطينية علاجا ناجعا بقصد إحلال السلام والعدل الدائمين في ربوع الأرض الفلسطينية وإعادة الهدوء إلى المنطقة بأسرها.

إننا نرى أن الطريق الوحيد لاستعادة الهدوء إلى فلسطين المضطربة هو وقف القمع الوحشي الصهيوني ضد الفلسطينيين وإجبار النظام القائم بالاحتلال على الانسحاب من الأراضي المحتلة، والسماح للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بحرية. وينبغي أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا لحمل إسرائيل على وقف إجراءاتها العنيفة التي أودت حتى الآن بالكثير من الأرواح الفلسطينية الغالية.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تجتمع الجمعية العامة اليوم في دورة استثنائية طارئة لاستعراض

الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل الأعمال الاستفزازية التي قامت بها عناصر إسرائيلية معينة على مقربة من الحرم الشريف، والتي تبعها العنف المستمر بلا هوادة ضد الفلسطينيين في سائر أنحاء الأراضي المحتلة. العنف ولد العنف. وقد أبرز الأمين العام في بيانه عصر اليوم خطورة الحالة حين قال، ”وكانت المشاعر في أوجه اشتعالها بين الجانبين، وكان هناك خطر حقيقي من تصاعد الموقف وخروجه عن نطاق السيطرة“. (انظر أعلاه)

وبلغت الخسائر في الأرواح زهاء ١٠٠ نفس بريئة بمن فيها أرواح الأطفال، بالإضافة إلى الإصابات التي ألحقت بآلاف آخرين. ونحن نأسف على كل حالات الوفيات التي حدثت. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر الذين قتلوا أو أصيبوا في هذه الأحداث المأساوية.

ومن بين شواغلنا أن الطلبات التي قدمت مؤخرا في قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لا يمتثل لها. ونتيجة لذلك استمر تردي الحالة. ومن المحتم إذن وضع حد لاستعمال القوة المفرط وغير المتناسب ضد الشعب الفلسطيني وكفالة امتثال إسرائيل لالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بوصفها دولة قائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ونحن نؤيد الدعوة إلى إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المفجعة الأخيرة بهدف التوصل إلى الحقائق الدقيقة ومنع تكرار هذه الأحداث في المستقبل. وأولا وقبل كل شيء، نعتقد أن من الضروري بذل كل جهد ممكن لاستئناف المفاوضات في إطار عملية سلام الشرق الأوسط وفقا للأساس المتفق عليه أصلا بهدف التوصل إلى تسوية مبكرة ونهائية بين الجانبين.

وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء الآخرون ونأمل أن تؤدي التطورات الأخيرة في شرم الشيخ إلى وضع حد للعنف الجاري ضد الشعب الفلسطيني وإلى تمهيد الطريق أمام إحلال سلم دائم. وفي وقت سابق، كان الجانبان قد اتفقا على أن يسلكا طريق السلام، وهذه الرحلة الشاقة تهددها بالإخفاق الآن أعمال العنف الجاري ارتكابها. ونأمل أن يصير بالإمكان استئناف العملية من جديد، وأن يمكن التوصل إلى السلم في نهاية المطاف الذي أثار اقترابنا منه الشديد الآمال وظل رغم ذلك يثير بُعده الكبير آلاما مبرحة.

ومن الواضح، أنه من غير الممكن لأي قدر من القوة أن تقضي على عزم شعب ما على أن يتحرر من الاحتلال، وكل الصراعات المشروعة تقوم على إرادة الشعوب وإذا ما كان من الممكن أن نسترشد بالصراعات التحررية في جميع أرجاء العالم، فإن إرادة الشعوب تسود دائما وتنتصر في نهاية الأمر.

وباكستان أيدت دائما وبثبات ودون لبس النضال العادل من أجل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مثلما أيدت حقوق كل الشعوب التي تعاني من احتلال أجنبي أو سيطرة أجنبية، وأعلنت بثبات أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ما زالا يوفران إطارا صالحا وعادلا لتحقيق سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط. ولابد للأمم المتحدة أن تنفذ قراري مجلس الأمن فيما يتعلق بالأشخاص الذين يناضلون لاسترداد ما هو ملك لهم حقيقة - أي أرضهم وحرية اختيار مصيرهم. وبالنسبة للمجتمع الدولي، ليس هناك بديل ولا يمكن أن يكون هناك أي استثناء. وبذور السلم الدائم، ليس في الشرق الأوسط وحده، تكمن في توصل الشعوب إلى حقهم المشروع في تحقيق المصير.

ومن غير الممكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط بدون توصل الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المشروعة، وهي تتضمن إعادة كل الأراضي المحتلة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس المقدسة، وممارستها لسيادتها الكاملة على الحرم الشريف.

وتنضم إلى النداء الدولي إلى إسرائيل بأن تستأنف الحوار بأمانة وبأن تحسم جميع القضايا المعلقة بغية إرساء الأسس اللازمة لإحلال سلم دائم في الشرق الأوسط بالاستناد إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها أصلا بين الجانبين.

ونتفق مع الأمين العام على أنه من غير الممكن أن يكون هناك أمن دائم دون سلم دائم، وأن السلم الدائم يجب أن يستند إلى العدالة والقانون الدولي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): كنا نأمل في تحقيق ما جاء في البيان الذي صدر في شرم الشيخ قبل ثلاثة أيام والذي جاء فيه أن الاضطرابات الدموية التي كانت تهدد بتدمير التقدم الذي أُحرز حتى الآن في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين ستنتهي وتمنح بالتالي حياة جديدة لعملية أوسلو. ولا تزال الحالة متفجرة.

وبوتسوانا أيدت دائما العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين لأن البديل لا يمكن تصوره وأبشع من أن نفكر فيه، وأحداث الأسابيع القليلة الماضية لا تترك مجالا للشك بالنسبة إلى هذا البديل. لقد أُريق ما يكفي أصلا من الدماء، لا دماء الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل أيضا دماء شعوب الشرق الأوسط عموما على مر السنوات والعقود. وما زلنا نسمع صدى الكلمات التي أدلى بها قبل سبع سنوات في واشنطن في حديقة البيت الأبيض السيد اسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الراحل:

”دعوني أقول لكم أيها الفلسطينيون: مصيرنا أن نعيش معا على التربة ذاتها وفي الأرض ذاتها. ونحن الجنود الذين عدنا من المعركة وأيدينا ملطخة بالدماء والذين شاهدنا أقاربنا وأصدقاءنا يقتلون أمامنا، والذين شاركنا في تشييعهم ولا يمكننا أن ننظر في أعين آبائهم، نحن الذين جئنا من أرض يدفن فيها الآباء أبناءهم، نحن الذين حاربنا ضدكم أنتم الفلسطينيين، نقول لكم اليوم بصوت عال وواضح، كفانا دماء ودموعا كفانا“.

والرئيس عرفات قال لدى توقيعه على الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في واشنطن عام ١٩٩٥:

”يجب أن ندين وننبذ العنف كلية. كفانا قتلا وكفانا قتلا للأبرياء“.

ونردد هذه الكلمات هنا اليوم في الجمعية العامة: كفانا، كفانا إراقة دماء وكراهية ودورات العنف التي لا تعود بفائدة على أحد في الشرق الأوسط سوى المتعصبين والإرهابيين على جانبي الصراع.

ونسلم بأن التقدم المحرز في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بالغ البطء أحيانا، لقد أحبطت طويلا جدا تطلعات الشعب الفلسطيني إلى أن يكون له وطن خاص به. فإن جزءا من هذه الأمة يعيش في المنفى ويعاني إلى ما لا نهاية من ذل وعذاب حياة اللاجئين. ويمكن أن نتفهم شعورهم بالإحباط، وضيق صدرهم ليس إلا من طبيعة البشر. وبوتسوانا تؤيد وستؤيد دائما حقهم في تقرير مصيرهم في بلدهم الخاص.

وبالمثل، لا يمكن أن نتجاهل حقائق التاريخ. فلدى الشعب الإسرائيلي تجاربه الخاصة المفجعة التي توجه أعماله ونزعاته أو تؤثر فيها وهو يمعن النظر في إقامة سلم مع

جيرانه. فلا خيار له سوى إقامة سلام مع جيرانه، الفلسطينيين في هذه الحالة، وسوى المخاطرة من أجل السلم لصالحه الخاص، ولكننا لن نكون نساعد العملية السلمية إذا ما تصورنا أنه كان من السهل بالنسبة إلى أحد الإسرائيليين، وحتى أحد الإسرائيليين الأكثر جرأة، أن يقيم سلاما مع جار أو جيران له نشأ على النظر إليه أو إليهم عدوا أو أعداء ألدَّاء.

لذلك سوف تؤدي هذه الدورة الاستثنائية غرضا جيدا ومفيدا إذا كان سبب انعقادها هو إقناع ومراهنة وتشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى مسار المفاوضات ونبذ المنطق الهدام، منطق المواجهة والحرب والتخلي عن توجيه اللوم إلى جانب واحد وترك الانطباع بوجود ملائكة في المواجهة الدموية التي تشيع فيها الفوضى التي شاهدناها على التو في الشرق الأوسط.

ويتعين على كل جانب في الصراع الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين أن يواجه بثبات دعاة استحالة التوصل إلى حلول للصراع. وغالبا ما يعتبر دعاة المفاوضات السلمية في كلا الجانبين، في أفضل الأحوال، أشخاصا باعوا أنفسهم، وفي أسوأها، بأنهم مذنبون بتهمة الارتداد. ويجب علينا ألا نشجع مذهب العدمية في صراع الشرق الأوسط عن طريق جعل الرافضين يفكرون بأن استعدادهم الفظ والمتحمس للجوء إلى المواجهة المسلحة بسبب أبسط عمل استفزازي يعد عملا بطوليا إيجابيا.

بيد أنه لا بد من التصريح بأن استفزازات من قبيل الاستمرار في تشييد المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وإظهار الجانبين عدم الاحترام للمواقع المقدسة لليهود والعرب على حد سواء هي أعمال لا يمكن إلا أن تكون معادية لعملية السلام. وأنا أسأل: كيف يتسنى لعملية السلام أن تظل حية في بيئة مليئة بأصوات الجرَّافات التي تنظف الأراضي من أجل تشييد المستوطنات في مناطق تدور حولها المفاوضات؟ والأفضل لإسرائيل أن توقف الممارسة الاستفزازية غير المفيدة الهادفة إلى إيجاد حقائق على أرض الواقع. هذه الممارسة ضارة بعملية المفاوضات. إنها تعرِّض العملية للخطر، إضافة إلى كونها ممارسة غير قانونية.

وأخيرا، دعوني أقول مرة أخرى إن بوتسوانا دولة من بين جميع الدول التي تدين العنف، والدمار والوحشية، وهي أمور شاهدناها على شاشات التلفزيون وقرأنا عنها في الصحف في الأسبوعين الماضيين. الحل الوحيد القابل للتطبيق للمشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية هو العودة على الفور إلى عملية السلام. لقد تحقق الشيء الكثير حتى الآن. ولا ينبغي التضحية بما تحقق على مذبح التعصب وارتكاب أعمال تؤدي إلى حافة الكارثة.

السيد جوهان ثاني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يسر بروني دار السلام أن تشارك مرة أخرى في الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة لتؤكد من جديد دعمها منذ فترة طويلة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية. وعلى غرار ما صرح به معظم المتكلمين الذين تكلموا قبلي، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في فلسطين، لا سيما في القدس الشرقية وقطاع غزة. والحالة التي سادت في الأسبوعين الماضيين تنطوي على احتمالات إحباط الجهود التي بُذلت والتقدم الذي أُحرز عبر السنين. وفي ضوء هذه التطورات، فإن انعقاد هذه الدورة وبخاصة في هذا الظرف، يأتي إذن في الوقت المناسب كما أنه يتسم بالأهمية.

وتعتقد بروني دار السلام بأن السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة تعد عقبة تعترض التقدم الحقيقي في عملية السلام. لذلك نود أن نضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء التي تطالب بضرورة

أن تحترم إسرائيل وتنفذ الالتزامات، والتعهدات والاتفاقات المبرمة خلال شتى عمليات السلام، وأن تلتزم بجميع القرارات السابقة، بما فيها القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا.

ودأبت بروني دار السلام على مواصلة دعم كافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نثني على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية والهادفة إلى المساعدة في إعادة عملية السلام إلى مسارها. ويشيد وفدي أيضا بالأمين العام على جهوده التي لا تعرف الكلل للمساعدة في تسهيل انعقاد مؤتمر القمة الطارئ في شرم الشيخ.

وفي الختام، تؤكد بروني دار السلام من جديد التزامها القوي، ودعمها الذي لا لبس فيه وتضامنها المستمر مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقرار سلام عادل ودائم، ومن أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): أضم صوتي إلى أصوات مَن سبقوني في الكلام بتقديم التهنئة لسعادتكم على جهودكم الطيبة، وتفهمكم العميق لأبعاد المشكلة التي نواجهها الآن على الساحة الفلسطينية. كما أشكركم على دعوتكم إلى عقد اجتماع دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في البند ٥ المعنون ”الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة“.

كما نتقدم بالشكر لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على الجهود التي بذلها من أجل منع انجراف الأوضاع في المنطقة إلى حافة الهاوية.

إن تسارع الأحداث في المنطقة أوجب علينا الوقوف أمام هذا الجمع الكريم للتعبير عن مخاوفنا وهمومنا في محاولة للبحث عن آلية للخروج من هذا المأزق الخطير الذي لا يهدد أمن منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما قد يمتد أثره إلى دول العالم الأخرى. وبهذه المناسبة الأليمة فإني لن أخوض في تفاصيل الأحداث الجارية الآن في منطقة الشرق الأوسط وذلك لقناعتي بأن الجميع على دراية ومعرفة تامة بما يجري من أحداث، وأسبابها، والعوامل التي ساعدت على اتساع نطاقها.

وقد أثبتت الأيام الماضية أن اتساع دائرة الأحداث في فلسطين المحتلة قد سبب استياء شديد لدى الشارع العربي الذي طفح به الكيل جراء المماطلة الإسرائيلية في عدم تنفيذ متطلبات عملية السلام، مما قد ينذر بردة فعل عكسية لهذه الشعوب التي بدا يساورها الشك في مصداقية المنظمة الدولية لعدم وجود تحرك فعلي يكفل حقوقها التاريخية والطبيعية.

وعليه، فلا بد لنا من اتخاذ خطوات جادة وفعالة وسريعة تكفل أمن واستقرار المنطقة، وذلك من خلال الوقف الفوري للانتهاكات العسكرية الإسرائيلية ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بالامتثال الجاد والصارم لكافة القرارات الدولية والامتناع عن دعم أي انتهاكات استفزازية جديدة للأماكن المقدسة في فلسطين، والتي قد تؤجج مشاعر ملايين المسلمين حول العالم.

إن بلادي ترحب بأي جهود تُبذل لإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة سواء من خلال المنظمة الدولية أو من خارجها شريطة المحافظة على الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني.

وقد اعتبر مجلس وزراء بلادي في بيانه الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أن ما صدر عن مؤتمر قمة شرم الشيخ، وإن لم يكن كافيا لتلبية طموحات الشعب الفلسطيني، إلا أنه قد يشكل في حال تطبيقه من قبل إسرائيل أساسا ملائما لاستئناف المفاوضات وإعادة إحياء العملية السلمية على المسار الفلسطيني. كما طالب إسرائيل

بوقف اعتداءاتها وتنفيذ ما صدر عن مؤتمر شرم الشيخ والالتزام بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الفلسطينيين في المراحل السابقة من العملية السلمية باعتبارها الوسيلة المطلوبة لمنع انهيار عملية السلام.

إن مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد في الشهر الماضي أوجد انطباعا طيبا لدى جميع الشعوب، خاصة وأن رؤساء الدول والحكومات أكدوا في الفقرة الأولى من إعلان الألفية إيمانهم بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. ومن أجل المحافظة على هذه المصداقية يجب ألا يقتصر دورنا على الوقوف جانبا واستنكار ما يحدث من اعتداءات سافرة على الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال ورضّع دون اتخاذ خطوات عملية ملموسة تكفل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وتوفير الحماية والأمن لأبنائه من اعتداءات المحتلين الإسرائيليين وحماية الأماكن المقدسة في القدس الشريف.

ومن هذا المنطلق، فإن حكومة دولة قطر تؤيد مشروع القرار المطروح في إطار هذا البند، وسوف نصوّت لصالحه ما دام يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وكلي ثقة بأن الدول الأعضاء في المنظمة والمحبة للسلام لن تتردد في تقديم الدعم الكامل لكل ما فيه خير لسلام واستقرار المنطقة.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد صُدم أهالي نيوزيلندا من جراء أعمال العنف التي وقعت في الأراضي العربية المحتلة منذ ما يزيد عن ثلاثة أسابيع. والصور التي شاهدناها هي وصمة عار على جبين البشرية. وأود أن أنقل أعمق آيات تعاطف حكومتي إلى الأسر المفجوعة وإلى الجرحى من الجانبين. واستجابت نيوزيلندا على الفور لنداء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتقديم الإمدادات الطبية الطارئة.

ولقد أخذت الكلمة اليوم لكي أعرب في المقام الأول عن دعم حكومتي القوي للدور الهام الذي يقوم به الأمين العام في إطار جهوده الدؤوبة بتقديم المساعدة كوسيط لإنهاء أعمال العنف. ونحن نقدّر تقديرا عظيما الالتزامات التي قطعها الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك في شرم الشيخ في بداية هذا الأسبوع. وإنه لأمر جوهري أن ينصب التركيز الآن على تنفيذ هذه الالتزامات. وفي هذا الصدد، فإننا نشارك آخرين في هذه القاعة القلق بشأن توقيت عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة بشأن الآثار التي يمكن أن تثيرها الخطب الرنانة.

وتتضمن الخطوات الرئيسية التي اتُفق عليها في شرم الشيخ تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الماضية والتي ستبحث أيضا في إيجاد السبل الكفيلة بمنع تكرار هذه الأحداث. وليس لأحد أن يستبق النتائج التي ستتوصل إليها تلك اللجنة. ولكن إذا اتضح أن كلا من الطرفين ليس بعيدا عن اللوم، فلا يمكننا أن نغض الطرف عن الالتزام الخاص الذي يقع على عاتق إسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، عن حماية أرواح المدنيين في الأراضي التي تحتلها.

ونأمل أن تتمكن لجنة تقصي الحقائق من الاضطلاع بعملها في القريب العاجل وبالحياد الواجب. إذ يجب معرفة الحقيقة، ويجب تحمل المسؤولية والعودة إلى طاولة المفاوضات ثانية حتى يتسنى تحقيق التسوية النهائية التي كانت تبدو قريبة المنال في بعض الأحيان. ونحن نشارك الآخرين في حث الأطراف على الالتزام مرة أخرى بهذه العملية. هذا هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): في البداية، أود أن تقدم إليكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر والتقدير على استئنافكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة التي يمثل استئنافها استجابة من المجتمع الدولي للنظر في الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية التي تشكل انتهاكا واضحا وصريحا للمواثيق الدولية والقانون الإنساني الدولي. كما نعرب عن تقديرنا للدور الذي قام به الأمين العام، السيد كوفي عنان، للمساهمة في إيجاد حل لهذه الأزمة، انطلاقا من مسؤولياته التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأحداث المأساوية التي تقع في الأراضي المحتلة نتيجة للعمل الاستفزازي الذي قام به زعيم حزب الليكود المتطرف آرييل شارون عندما زار الحرم القدسي الشريف بحماية القوات الإسرائيلية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لم يتم احتواؤها بعد على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بُذلت في هذا المجال من قبل أطراف عديدة من داخل المنطقة وخارجها. والكويت بدورها تدعم هذه الجهود وتأمل في نجاحها بما يكفل ويحقق الوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ونرحب هنا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الصادر يوم السبت الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الذي أدان فيه المجلس الاستخدام المفرط للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وطالب بوقف أعمال العنف. وكذلك نرحب بقرار لجنة حقوق الإنسان الذي اتُخذ في جنيف يوم أمس الخميس بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الذي أدان بوضوح إسرائيل لاستخدام جنودها للقوة غير المتناسبة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء واعتبر الاعتداءات الإسرائيلية جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ونجدد دعوتنا للمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن والجمعية العامة لمواصلة جهودهما والوقوف بحزم حيال تجاهل الحكومة الإسرائيلية وتعنتها وعدم استجابتها لقرارات الشرعية الدولية وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات سريعة تكفل تحقيق الأمور التالية.

أولا، وقف فوري للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس والذي راح ضحيته حتى الآن عشرات الأبرياء من الأطفال والشيوخ.

وثانيا، وقف جميع الأعمال والممارسات غير القانونية في الأراضي المحتلة مثل هدم البيوت والاعتقالات وإغلاق المناطق.

ثالثا، إنشاء لجنة أو آلية معينة للتحقيق من الأحداث الأخيرة لمحاكمة المسؤولين عنها ووضع إجراءات تمنع تكرار مثل هذه الأحداث مستقبلا لحماية الشعب الفلسطيني.

إن هذه الخطوات تعتبر خطوات أولية وأساسية باتجاه تهدئة الأوضاع وخلق أجواء ملائمة للتمهيد والعودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف عملية السلام.

وفي هذا السياق، يجب أن تدرك الحكومة الإسرائيلية بأن إجراءاتها وممارساتها القمعية لن تحقق لها الأمن الذي تنشده طالما استمرت في احتلالها للأراضي العربية، واستمرت في تجاهل التزاماتها الدولية وتنصلها من الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية.

فهذا التحدي والإمعان في هذه السياسات العدائية لن يؤدي إلا إلى مزيد من إشاعة أجواء التوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي شهدت خلال العقود الأربعة الأخيرة عدة حروب ساهمت في تأخر ازدهار وتقدم دول المنطقة بسبب توجيه إمكاناتها ومواردها وطاقاتها بعيدا عن الأنشطة التنموية.

فالسلام لكي يكون عادلا وشاملا ودائما يجب أن يستند على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري واستكمال انسحابها من كافة الأراضي اللبنانية في الجنوب.

أود التأكيد، في الختام، على موقف الكويت الثابت في تضامنه ودعمه لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لكم لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية. إنها تنعقد في أنسب وقت وهي ضرورية على السواء. ويجب على المجتمع الدولي أن يعير اهتمامه للأزمة الحالية في الشرق الأوسط، لما لها من عواقب وخيمة محتملة، لا على المنطقة فحسب وإنما أيضا على السلام والأمن في العالم بأسره.

على مدار السنوات الماضية شهدنا عددا من الانطلاقات الواعدة في عملية الشرق الأوسط. وكان المجتمع الدولي، ولا سيما مؤيدو عملية السلام، مسرورين لرؤية التقدم يحرز نحو سلام شامل ودائم لمنطقة لم تر شيئا سوى العنف لما يزيد على خمسة عقود، نتيجة لإنكار حقوق الشعب الفلسطيني واحتلال إسرائيل للأراضي العربية. ولكنهم كانوا مدركين لواقع أن الطريق إلى السلام كان محفوفا بعقبات عديدة، وتحديات مروعة، ومؤامرات غادرة. وكانوا مدركين لكون الفلسطينيين والإسرائيليين يعبرون قنطرة متناهية الدقة والخطورة في عملية السلام. وكانت الآمال مرتفعة رغم مخاوف إمكانية حدوث نكسة.

لقد راقبنا بتفاؤل، كما فعل العالم كله، عندما كانت العملية تتحرك في الاتجاه الصحيح، إلى أن أشعلت الزيارة سيئة القصد، التي قام بها السيد شارون إلى الحرم الشريف بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، النيران في عملية السلام.

واليوم يستأثر الشرق الأوسط مرة أخرى باهتمام العالم. إن أعمال الاستفزاز والإهانة والإحباط والعنف جرت المنطقة ليس فقط إلى إراقة الدماء والتدمير الوحشي، وإنما أيضا إلى حافة الحرب ونحو موت عملية السلام. لقد تابعت ملديف التطورات الأخيرة في الأراضي المحتلة باهتمام بالغ وقلق شديد. لقد رأينا الدماء البريئة تراق ورأينا أعمال ضرب وحشية ورأينا استخدام القوة المفرطة ضد سكان مدنيين عزل في بلدهم. ورأينا أيضا حملات هجومية عشوائية ضد المدنيين الأبرياء وموت أكثر من ١٠٠ منهم. لقد ارتكبت إسرائيل كل هذه الأفعال القاسية ضد الفلسطينيين. لقد ذهلنا وغضبنا من هذه الأفعال غير الإنسانية الخسيسة، ونحن ندينها بأقوى ما يمكن.

من المعترف به أنه كان هناك غضب فلسطيني إزاء الزيارة الاستفزازية التي قام بها بعض المتطرفين الإسرائيليين إلى الحرم الشريف، متحدين شرعية جهود السلام. ولكن الغضب الذي له كل ما يبرره قوبل برد فعل غير متناسب وعنيف من إسرائيل.

ونحن ندين بقوة وعزم أعمال العنف هذه ونرفض سياسات إسرائيل غير الإنسانية. ونؤكد على أن العنف لن يولد إلا المزيد من العنف، بما يشعل التوترات ويزيد عدم الاستقرار وعدم الأمان في المنطقة. ونحن نناشد المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لأعمال الاستفزاز والعدوان الإسرائيلية ضد شعب فلسطين وضمان التنفيذ العاجل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي إطار عملية السلام العريضة، وبخاصة في قمة

شرم الشيخ مؤخرا. كما يجب أن نضمن إجراء تحقيق دولي موضوعي في الأحداث الأخيرة.

ولتحقيق سلام عادل وشامل على أساس الشرعية الدولية يجب على إسرائيل تنفيذ التزاماتها والانسحاب فورا من جميع الأراضي، بما فيها القدس، التي احتلت بالقوة. إن استمرار سياسة المستوطنات على الأراضي التي احتلها الإسرائيليون وانتهاكاتهم الصارخة لحقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن إلا أن تعرض عملية السلام للخطر.

لقد كانت حقوق الفلسطينيين دائما قريبة جدا من قلب كل ملديفي. وتواصل حكومة ملديف الإعراب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعم القضية الفلسطينية. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط إلا بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف. لقد قمنا مرارا وتكرارا برفع صوتنا دعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا السياق نشير إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يوفران الشرعية لمثل هذا الإجراء.

ملديف بلد محب للسلام، وسوف نبقى حازمين في تصميمنا على دعم السلام في أي مكان وفي كل مكان من العالم. ونحن نعتقد أنه لا بديل عن السلام. لقد اختار الشعب الفلسطيني طريق السلام بشجاعة. إنه اختيار لا رجعة فيه يجب على الأمم المتحدة أن تساعده على تحقيقه، ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتنصل من تلك المسؤولية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم ببالغ الشكر لدعوتكم لعقد هذه الدورة الطارئة للجمعية العامة والتي تأتي في إطار مواصلة مناقشة الأمم المتحدة للظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

كما أخص بالتقدير معالي الأمين العام للأمم المتحدة على كلمته القيِّمة أمام هذه الدورة الطارئة التي شخَّص من خلالها الوضع المأساوي في الأراضي العربية المحتلة. ومن جانبنا نثمِّن عاليا جهوده ومشاركته في قمة شرم الشيخ التي استهدفت إيجاد تسوية سلمية للصراع.

إن الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستخدامها لأعمال العنف القمعية والقوة العسكرية في التعامل مع المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي، وهي ممارسات لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، كفيلة بتحريك الضمير العالمي واتخاذ موقف دولي حازم يدين تلك الممارسات ويرفع الظلم عن المظلوم ويطالب الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن ممارسة كافة أنواع العنف ضد الشعب الفلسطيني والالتزام بتعهداتها وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

إن ما يدعو للاستغراب هو محاولة الحكومة الإسرائيلية في إلقاء نائحة اللوم على السلطة الوطنية الفلسطينية، زاعمة بأن القيادة الفلسطينية هي المحرضة لأعمال العنف، في حين أن الجميع يعلم، وإسرائيل ذاتها تعلم، أن نار الأحداث لم تشتعل وتتأجج إلا بعد الفتنة التي أطلقتها زيارة زعيم حزب الليكود للحرم الشريف في القدس العربية، وهي الزيارة الاستفزازية التي تمت تحت الحماية العسكرية الإسرائيلية، في تحد مثير للمشاعر الإسلامية واستهجان بها.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء هذا التصعيد الإسرائيلي المبيت ضد الشعب الفلسطيني واستمرار الحكومة الإسرائيلية

في سياسة فرض ما تعتقد أنه الحل باستخدامها القوة العسكرية وقتل العشرات وجرح وتشريد المئات بل والآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني الذي لا يطالب بشيء سوى الحصول على حقوقه المشروعة وتحرير أرضه المحتلة بما فيها القدس الشريف.

إن بلادي تهيب بالمجتمع الدولي إلى القيام بمسؤولياته كاملة لحماية الشعب الفلسطيني وحمل إسرائيل على الاستجابة الفورية لقرارات مجلس الأمن واحترام حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية السكان المدنيين في أوقات الحرب، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والالتزام بتعهداتها ذات الصلة بعملية السلام.

السيد بام بنه منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): في البداية يود وفدي أن يثني على جهودكم سيدي الرئيس، لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في وقت مناسب للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي ابتهج المجتمع العالمي بتوقيع مذكرة شرم الشيخ التي أنهت التوقف التام الطويل الأمد لعملية السلام في الشرق الأوسط وتجددت الآمال في التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية الإسرائيلية، وفوق ذلك في إيجاد حل للمسألة العربية الإسرائيلية بأكملها. ولكن بعد مرور عام تلاشت آمال المجتمع الدولي بسبب اندلاع أعمال العنف الوحشية في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي بعد الزيارة الاستفزازية للحرم الشريف. ومن المؤسف - كما هو الحال دائما - أن الفلسطينيين هم الذين يعانون بقسوة من هذه الحالة الخطيرة.

وقد أصبنا بصدمة عميقة إزاء أعمال القتل التي لا مبرر لها لأكثر من ١٠٠ شخص بريء والاستعمال المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. ونطالب بالوقف الفوري للعنف والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين وبالعودة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل الأزمة الراهنة. ومن الضروري أن تلتزم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بواجباتها وتعهداتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وفي هذا الصدد نرحب باتفاق وقف إطلاق النار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في شرم الشيخ بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء إيهود باراك ونتمنى أن ينفذ هذا الاتفاق دون إبطاء. ونعتقد بأن قمة شرم الشيخ خطوة إيجابية صوب نزع فتيل التوتر وتوفير الظروف الضرورية لاستئناف عملية السلم في الشرق الأوسط.

ونثق بأن الأمم المتحدة تلعب دورا أساسيا في صيانة السلم والأمن في هذه المنطقة وفي هذا الصدد نرحب بالجهود الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة في السعي إلى السلم. ونطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. إن عدم تنفيذ هذا القرار يمكن أن يلقي ظلالا من الشك على مصداقية مجلس الأمن.

وفييت نام كأمة قدمت تضحيات عديدة وعانت معاناة كبيرة من أجل الحرية والاستقلال الوطني تؤيد بقوة - كالعهد بها دائما - نضال الشعب الفلسطيني من أجل التمتع بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة إلى دياره وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس. ونرى أن الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يحل سلميا دون حل عادل لقضية فلسطين. ونرحب بكل مبادرة أو جهد من جانب المجتمعات الإقليمية والدولية للخروج من المأزق وإزالة العقبات ووضع عملية السلم مرة أخرى على مسارها نحو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع على أساس

قـراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويحدونا أمل شديد في أن يسود صوت السلم في الشرق الأوسط. وستعمل حكومة فييت نام مع المجتمع الدولي على مواصلة السعي إلى تسوية عادلة ومقبولة لقضية فلسطين.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): سيكون حديثي موجها إلى العقول وإلى الأذهان. ولا يستهدف ما يمكن أن يصدر أو ما سيصدر من قرارات. لأن القرارات هي تعبير عن حقائق القوة، بينما ما سأتحدث عنه هو حقائق التاريخ وحقائق الجغرافيا وحقائق الاجتماع. وسأركِّز حديثي على ثلاثة محاور.

الأول، ما هي القضية؟ ما هي طبيعة القضية التي نحن بصددها والتي فشل المجتمع الدولي فشلا ذريعا في إيجاد أي نوع من الحلول لها؟

ثانيا، ما الذي يجري الآن؟ ولماذا هذه التطورات الأخيرة؟

ثالثا، ما هي حقيقة عملية السلام، وهل يوجد حقيقةً عملية سلام؟

في المحور الأول، لا يوجد في التاريخ ولا في الجغرافيا، ولكم أن ترجعوا وتعودوا إلى كل ما كُتب في التاريخ وكل ما رسم في الجغرافيا وخرائطها، قبل سنة ١٩٤٧، وعبر كل العصور، لن تجدوا أبدا شيئا على الأرض، تاريخيا ولا جغرافيا اسمه إسرائيل. إسرائيل هو اسم للنبي يعقوب وليس اسما لأية أرض في أي وقت عبر التاريخ طولا وعبر الأرض عرضا. فلسطين، هكذا اسمها، كان يعيش عليها سكانها الفلسطينيون – من مسلمين ومسيحيين ويهود.

أن أعبد الله عن طريق محمد وأكون مسلما، أو أعبد الله عن طريق موسى وأكون يهوديا، أو أعبد الله عن طريق عيسى وأكون مسيحيا، فذلك دين. أما الجنسية فمسألة أخرى. بيريز إذا كان يهوديَّ الدين ويعبد الله عن طريق موسى، صلى الله عليه وسلم، فذلك لا يلغي أبدا أنه من روسيا البيضاء. فتلك هي بلاده، وجنسيته من جنسيتها. وبيغن إذا كان عَبِد الله عن طريق موسى، صلى الله عليه وسلم – فذلك لا يعني أبدا أنه ليس من بولندا. فهو بولندي وجنسيته ينبغي أن تكون الجنسية البولندية. نتنياهو إذا كان قد آمن بالله عن طريق موسى، صلى الله عليه وسلم، وصار يهوديا فإن ذلك لا يعني أنه ليس أمريكيا من نيويورك. من هذه المدينة. إذا كان كل الأديان من حقهم أن يعودوا إلى المكان الذي نزلت فيه تلك الرسالة، إذن كل الرسالات نزلت في الأرض العربية، الرسالات السماوية. المسيح عليه السلام، نزلت عليه الرسالة في فلسطين. إذا يا مسيحيو العالم، اذهبوا واستوطنوا فلسطين. ويا مسلمو العالم، اذهبوا واستطونوا مكة أو العربية السعودية. الجنسية شيء والدين شيء آخر. الدين لله، والأوطان لشعوبها.

نحن، المسلمين، لا يكون المؤمن منا مؤمنا، إلا إذا آمن بخمسة أشياء. أولا، الله، ثانيا، ملائكته، ثالثا، كتبه، رابعا، رسله، خامسا، اليوم الآخر. نحن نؤمن بموسى وبعيسى، كما نؤمن بمحمد، وإلا يكون إيماننا ناقصا.

ياسادة، فلسطين للفلسطينيين، يهودا أو مسلمين أو عربا. فتلك مسألة أخرى. لكنها للفلسطينيين الذين عاشوا فيها عبر العصور وليس أولئك الذين هُجِّروا قسرا وعمدا من كل بقاع الأرض لكي يوطَّنوا في فلسطين. ولكي يهجِّروا سكانها الأصليين إلى خارج فلسطين.

هذه هي حقيقة القضية. إذا هي قضية احتلال. إذا كان بعض اليهود قد قاسوا ما قاسوا في أي بقعة أخرى من

الأرض، فإن الشعب الفلسطيني ليس مقدَّرا عليه أن يدفع وحده ثمن ما تعرض له اليهود في أية بقعة من العالم.

القضية قضية احتلال. ولتعالَج القضية على هذا الأساس. وإلا لن تعالَج على الإطلاق، ولن تجد حلا على الإطلاق. أنا أعرف أن المجاملات السياسية والضغوط السياسية التي تمارس، خاصة أمس واليوم وغدا وبعد غد على العواصم وعلى البعثات، ومورست قبلها كثيرا، ومورست على مجلس الأمن وتمارس دائما، لن تجعل الناس يفكرون تفكيرا موضوعيا، أو حتى إذا كانت قناعاتهم كذلك فإنهم ليسوا في موقف يمكِّنهم من اتخاذ المواقف والقرارات السليمة والصحيحة مع التاريخ والجغرافيا.

ليبيا التي قلتُ لكم بالأمس إنها لا تعبد إلا الله، ولا تخشى أبدا أحدا سواه، يهمها جدا أن تعرض حقائق التاريخ وحقائق الجغرافيا وحقائق الاجتماع كذلك.

وقفت ليبيا وحدها مع ألمانيا عندما قُسمت إلى ألمانيتين. قد يأتي ظرف تاريخي يحدث تحولا على الجغرافيا ويعيد رسم خريطتها، مثلما حدث مع ألمانيا، كنتيجة من نتائج حدث تاريخي هو الحرب العالمية الثانية. لكن التاريخ الظرفي والجغرافيا الظرفية اللذين رُسِما بناء على ذلك الحدث التاريخي الظرفي، كان العامل الاجتماعي أقوى منهما باستمرار، بحيث عندما تهيأ ظرف تاريخي آخر، قام العامل الاجتماعي، وأعاد رسم الجغرافيا لألمانيا وعادت ألمانيا موحدة لأنها وحدة اجتماعية.

قالها معمر القذافي، في بلغراد، في مؤتمر عدم الانحياز، قبل ثماني سنوات من تحطيم سور برلين، فضحك البعض واستهزأ آخرون، لجهلهم بالتاريخ، وجهلهم بالأسس الصحيحة للتحليل. بعد ثماني سنوات فقط، وهي قصيرة في عمر التاريخ، وإذا بألمانيا واحدة موحدة من جديد. انتصر العامل الاجتماعي على عاملي التاريخ والجغرافيا الظرفية. فييت نام قسمت إلى فييتنامين في ظرف تاريخي غيّر الجغرافيا. لكن العامل الاجتماعي عاد وانتصر لوحدة فييت نام. وسيكون الدور على كوريا في يوم من الأيام. نقولها منذ الآن. في يوم من الأيام سينتصر العامل الاجتماعي في كوريا.

النقطة الثانية. ما الذي حدث في هذه الأيام؟ الذي حدث هو أن أحد الأطراف، وهو الطرف المحتل، يقصف بطائراته وبدباباته وبنادقه، ويطلب من الطرف الآخر ألا يرد حتى بالحجارة. وقيل عنف. كيف يكون عنفا؟ هذا ليس عنفا، هذا اسمه دفاع عن النفس بأقل ما يمكن. هل يسمح أي واحد منّا بأن يصفعه إنسان آخر ولا يحاول حتى أن يتقي صفعته؟ مجرد محاولات اتقاء الصفعة تسمى عنفا!

هذا بالضبط هو الظلم الشديد، وهو ما حرك الشارع الفلسطيني والشارع العربي وشوارع كثيرة في مدن عديدة من العالم، بما فيها المدن الأمريكية. هذا ظلم وقد بلغ مداه. وإذا ما بلغ الغيظ مداه فحتما سيحدث الانفجار. وإذا حدث الانفجار فإنه لا أمم متحدة ولا أمم غير متحدة ولا قيم إقليمية ولا قمم شرم الشيخ ولا قمم كامب ديفيد يمكنها أن تحل مشاكل هذا الانفجار.

فلماذا لا نكون عقلانيين ونحاول أن نتدبر الحل الصحيح قبل وقوع الانفجار الذي باتت المنطقة العربية كلها حبلى به، وسيولد المولود. لا نعرف إن كان هذا المولود سيكون سليما أم سيولد سقيما، ولا أحد بإمكانه التنبؤ بذلك. وأغلب الظن أنه سيكون سقيما، وفي هذه الحالة ستعم الكارثة.

ثالثا، ما الذي نسميه بعملية السلام؟ أرض الفلسطينيين محتلة؛ والفلسطينيون يقاسون تحت واقع الأمة العربية السيء والمريض والمنهار؛ والنظام العربي الرسمي منهار ومريض. قبلوا بما قبلوا به. لم يقبلوا به عن رضا، وإنما عن

ضرورة. قبلوا بالأراضي التي احتلت بعد ١٩٦٧. لماذا لا يخلي المحتل هذه الأراضي ويعيدها إلى هؤلاء الناس لكي ينظموا أنفسهم فيها؟ رفض الطرف الآخر المحتل. أقام فيها مستوطنات أين؟ حول كل مدينة وقرية في الضفة الغربية أو غزة أقاموا دائرة من المستوطنات، فأصبحت المدن والقرى الفلسطينية جزرا في محيط. إذن أين السلام؟ الفلسطينيون يريدون استرجاع الأراضي التي احتُلّت بعد عام ١٩٦٧، والإسرائيليون يرفضون. يريدون فقط أن يعيدوا القرى المطوقة بمستوطنات المحتلين، والمدن المحاصرة بمبان ومدن وقرى استيطانية. الأرض لا تعاد بهذه الطريقة. هذه هي الحقيقة حول الأرض.

وماذا عن شعب فلسطين الذي هُجر من فلسطين ويبلغ تعداده أكثر من أربعة ملايين إنسان؟ فُتحت لهم أبواب الهجرة وشجعوا عليها ومنحوا النقود والوظائف والأعمال والإغراءات لكي يتركوا فلسطين. ها هم موجودون في أمريكا وكندا واستراليا وفي كل مكان. إنهم يريدون السماح لهم بالعودة إلى أرضهم، ولكنهم لا يسمح لهم. إذن لا الفلسطينيون عائدون ولا الأرض عائدة – إلا في وسط طوق من الاستيطان. أي سلام هذا؟ الأرض لا تعاد كلها. والإنسان الذي هُجِّر لا يعود. فأين هو السلام؟

هذه هي حقيقة ما يجري. وأي فلسفة أخرى وأي كلام آخر وأي إعلان سياسي لا يلغي أبدا حقيقة واحدة من كل الذي قلته الآن. أي سلام تتوقعون أن يكون نتيجة لمثل هذا النوع من التعامل؟

لقد رأيتم جميعا الطفل يحتمي بأبيه وليس في يده حجر، ولا حتى في يد والده. يطلب الرحمة، ولا يُرحم، بل يُطلق عليه الرصاص. هل تعتقدون أن سلاما يمكن أن يتحقق بين شعب أعزل حتى من الحجر بينما الطرف الآخر يردمه من الجو ومن الأرض ومن البحر ومن جانب المستوطنين المحتلين لمزارع هؤلاء الناس وأراضيهم ومساكنهم عبر التاريخ؟

نحن لا ننحاز ضد اليهود في وطننا العربي، فنحن نؤمن بموسى عليه السلام. لكننا ضد المحتلين الذين جاءوا من كل بقاع الأرض ليحتلوا فلسطين. ولكي أؤكد لكم أن لا حجة تاريخية ولا جغرافية لليهود في فلسطين، أبلغكم بالآتي. وهذا مستمد من كتب التاريخ وليس من عندي:

في بلادي ليبيا كان الجبل الأخضر مرشحا ليكون دولة لبني إسرائيل. والأرجنتين كانت مرشحة أيضا لأن تكون مكانا لهم. وأوغندا كانت مرشحة كذلك لتكون مقرا لهم. هذه البلدان الثلاثة رُشحت، وكتب التاريخ تشهد على ذلك. لكنهم وجدوا جيولوجيا أن في الجبل الأخضر في ليبيا تشققات وفوالق تجعل مياه المطر تتجمع كلها وتذهب إلى البحر فلا يوجد خزان جوفي يمكن أن يُعتمد عليه في تطوير المنطقة. وهذا الوفد أوفد سنة ١٩٠٥ وتقريره موجود. إذن لو كان لهم حق تاريخي في فلسطين فلماذا يبحثون في الأرجنتين وفي ليبيا وفي أوغندا؟

أنا أعرف أن الناس لا يعرفون هذه الحقائق، ولم يقرأوا كلهم هذه الحقائق، لأن الآلة الإعلامية الضخمة التي تمول بأموال بعض الأغنياء من اليهود تغطي عليها.

لكن ما قتله لكم أهدف منه أن يُوجه إلى العقول وإلى الأذهان. ولا أستهدف منه إصدار قرار على أي نحو ما، لأن القرارات هي تعبير عن موازين القوى الحاضرة وفي الظرف الحاضر. وحتما، إن لم يتدارك المجتمع الدولي نفسه، فإن موازين القوى ستتغير، تماما كما تغيرت بالنسبة لألمانيا وبالنسبة لفييت نام. وسيأتي وقت يولد فيه المولود. وسوف نندم جميعا على أننا أضعنا فرصا كثيرة.

الحكام العرب الذين سيجتمعون غدا في القاهرة يجدون أنفسهم بين نارين، نار الشعوب، التي تسير في

مسيرات واعتصامات، ونار الضغوط الأمريكية وغير الأمريكية. وعليهم أن يختاروا بين هاتين النارين. وعندما تهتز العروش سوف يعرف كل واحد الموقف الصحيح الذي ينبغي له أن يقفه. ولكن عندئذ سوف لن يكون هنالك حكام، وسوف لن تكون هنالك قصور أو حكومات يمكن أن تخضع لأي ضغط كان، من أي كان، مهما كانت قوته. لأن الكلمة سوف تكون للشارع.

لقد خبرنا الشارع في إيران. في إيران كان هنالك شاه وإمبراطور وصولجان. جاء الشارع ليقوض ذلك الطاغوت. وانتصر الشارع. وكان في أديس أبابا إمبراطور، طاغوت، وكانت تناصره كل الدنيا وكل القوى الكبرى، مثل الشاه. فقام الشارع في إثيوبيا، وصار الإمبراطور من أخبار كان. وأمس في يوغوسلافيا انتصر الشارع. وإننا نذكِّر الذين يهملون الشعوب ولا يحسبون لها حسابا بهذه الأمثلة الثلاثة فقط.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إن مجموعة الآراء التي استمعت إليها هذه الجمعية، يوم الأربعاء واليوم معا، من عدد كبير جدا من الدول الأعضاء، لا شك أنها تعبر عن القلق البالغ الذي يشعر به الآن المجتمع الدولي بأسره من أن الحالة السريعة التدهور في الشرق الأوسط لن تعرض للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط فحسب، التي التزمت بها إسرائيل وفلسطين، بل ستؤدي أيضا إلى تصعيد خطير للصراع تترتب عليه عواقب لا يمكن التكهن بها.

واستجابة لهذه التطورات المثيرة للقلق، أصدرت حكومتي مؤخرا بيانا صحفيا تعلن فيه عن أسفها لهذا الاندلاع الأخير للقتال، وبصورة أكثر تحديدا عن أسفها لعمليات القتل الواقعة على الجانبين. وقد وُزِّع نص هذا البيان على عضوية المنظمة للعلم، ولذا فإنني ليس لدي الكثير لأضيفه في هذه المناسبة. ولكني يمكن أن أقول إنه على الرغم من أننا لا نزال نشعر بالألم من الفشل المستمر في التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لمشاكل المنطقة، فإن مما يشجعنا نوعا ما أن نعتقد، بناء على تقرير الأمين العام المقدم ظهر اليوم عن مهمة صنع السلام التي قام بها إلى المنطقة المتأثرة، أن تسوية المسائل ذات الأهمية الأساسية لا تزال ممكنة. ولكن هذه التسوية لا يمكن أن تتحقق إلا بتفادي جميع الأطراف للتطرف وبذل جهود مخلصة لتحقيق التعاون وتقديم تنازلات متبادلة من خلال الحوار والتفاوض.

وتعتقد حكومة غيانا أيضا أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وغيره من القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فضلا عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، توفر إطارا كافيا لمواصلة السعي إلى الاتفاق. ولذا فإننا نشارك في توجيه الدعوة إلى الطرفين المعنيين أن يتفاديا المزيد من المواجهة ويعودا إلى مائدة التفاوض بغية إيجاد حل مقبول للمشاكل التي تفصل بينهما. وفي هذا السياق، تقع على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولية خاصة عن مراعاة جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لحماية الشعب الفلسطيني من الأذى.

وإذ نأخذ في الاعتبار الخلافات العميقة الجذور بين الخصمين الرئيسيين، فإننا نحث الأمين العام والبلدان ذات النفوذ على الاضطلاع بدور أكبر في المساعدة على تهيئة بيئة جديدة مواتية للتوفيق بين المصالح الحيوية لكلا الطرفين. ونحن، بوصفنا الجهاز الأعلى للأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نترفع عن التجريم وأن نبذل جهدا متضافرا لتجديد المناقشات المجدية بين فلسطين وإسرائيل.

وحكومتي مستعدة للنظر في أي قرار ينبثق من هذه المناقشة يمكن أن يحظى بتأييد واسع ويفيد في إحياء آمالنا في التوصل إلى اتفاق بين الجانبين. وفي هذا الصدد، نناشد إسرائيل وفلسطين تجنب الحرب الكلامية التي قد تؤدي إلى تفاقم الحالة. وما هو أهم من أي قرار مطنب هو توفر الإرادة السياسية التي تدعو الحاجة إليها في هذه المرحلة لإنهاء الصراع.

واسمحوا لي أن أقول في الختام إن غيانا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وفي لجنتها المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لن تتقاعس عن العمل لقضية السلام والعدالة في الشرق الأوسط حتى تستطيع كل الشعوب في المنطقة، بما في ذلك فلسطين وإسرائيل، العيش داخل حدود آمنة والتمتع بكل ثمار السلام والتنمية.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرف وفدي أن يخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

ليست هذه المرة الأولى التي نتكلم فيها عن الشرق الأوسط. فقبل فترة وجيزة فقط، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت مجموعة ريو بيانا أبدت فيه رد فعلها على الأحداث العنيفة التي وقعت خلال الأيام السابقة في تلك المنطقة، وكلفت العديد من أرواح المدنيين وعددا ضخما من الجرحى. وفي تلك المناسبة، دعونا بشدة جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصاراها لتهدئة العواطف، وتحاشي العنف والسعي مبكرا إلى الحوار من جديد بحثا عن تسوية سلمية نهائية للمنطقة من خلال المفاوضات.

وبعد بضعة أيام، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، تكلمنا مرة أخرى في ضوء تكاثف العنف. وفي تلك المناسبة، رفضنا بشدة استخدام القوة وأعربنا عن دعمنا المخلص للأعمال التي يضطلع بها في تلك المنطقة الأمين العام وشتى الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة. وأعربنا عن تقديرنا لجهود تلك الأطراف الرامية إلى محاولة تهيئة أحوال الاستقرار في المنطقة، وتهيئة مناخ موات لاستئناف المفاوضات، وإنهاء العنف وتعزيز الحوار من جديد بغية إحلال السلام من جديد في المنطقة.

لقد لاحظنا وكلنا أمل التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ، ونثق بأن يتعزز هذا التفاهم باتخاذ خطوة واضحة نحو إعادة مناخ الثقة الضروري من أجل بدء عملية السلام في المنطقة من جديد.

ويحدونا الأمل في أن تسهم نتيجة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في تمكيننا من تجاوز الحالة الراهنة وإعادة تنشيط عملية السلام. وفي هذا الصدد، لا بد أن ترمي جهودنا وقراراتنا إلى إيضاح الحقائق، ولا بد أن تضمن وضع حد لأعمال العنف، ولا بد أن تؤيد استئناف المفاوضات. ويتعين علينا أن نسهل إيجاد بيئة مؤاتية لتحقيق هذه الأهداف.

ونؤكد من جديد إيماننا بأن من الضروري ضمان الاحترام لمبادئ الميثاق، وقواعد القانون الإنساني الدولي وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أؤيد ما قاله ممثل كولومبيا الموقر، الذي تكلم باسم مجموعة ريو.

تبين الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في غزة والضفة الغربية مدى أهمية أن تضاعف إسرائيل وفلسطين جهودهما من أجل تجنب تكرار أعمال العنف غير المسبوقة والتي أذاعتها وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم. وحينما

تتأجج المشاعر السلبية يصمت صوت العقل، وعندئذ نشهد شاعرين بالصدمة والاستنكار تدنيس المواقع الدينية والسلوك اللاإنساني؛ ولا بد أن يختفي ذلك من على سطح الأرض. بيد أن هذا العنف يقع في سياق أوسع نطاقا للاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية والحاجة الواضحة إلى إيجاد حل مبكر وعادل وشامل وأكيد للقضية الفلسطينية بما يتفق مع القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة.

وباتخاذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، طالب مجلس الأمن إسرائيل وفلسطين مرة أخرى بأن يتخليا عن السلوك العنيف، وحثهما على استئناف المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. والالتزام الذي جرى التعهد به في شرم الشيخ بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر يوفر المبادئ التوجيهية الأساسية من أجل وقف الأعمال العدوانية واستئناف المفاوضات.

وتدعو إكوادور، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لسياستها الدولية، إلى حل الصراعات بالوسائل السلمية، وترفض احتلال الأراضي واستعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها. وتعتقد إكوادور أن لإسرائيل الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتعتقد أن الشعب الفلسطيني له نفس الحق، وفقا للقرارات التي اتخذها الأمم المتحدة، وسلمت بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال. وفضلا عن ذلك، يعرب وفدنا عن القلق إزاء الاستعمال غير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين وتدهور احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ولقد أدلينا ببيان مماثل في الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان، التي اجتمعت مؤخرا في جنيف لمناقشة الحالة في الأراضي المحتلة. وفي ذلك الوقت قلنا إن إكوادور تحافظ على المبدأ الذي يفيد بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض ولا بد من احترامها كاملة بدون شروط وبدون استثناءات. ولن يتحقق السلام والتعاون بين شعبي إسرائيل وفلسطين إلا إذا ساد التعقل والتسامح. ولن يتحقق ذلك إلا باحترام الحقوق الأساسية للأفراد ومعايير القانون الدولي ومعايير العدالة.

ولم يحدث من قبل على الإطلاق أن تسوية سلام شاملة كانت قريبة جدا، نتيجة لاتفاق أوسلو واتفاقي واي ريفر وشرم الشيخ. ولا يتعين علينا أن نسمح للاستفزاز الذي حدث في الحرم الشريف، ويبدو أنه كان الشرارة التي أشعلت هذا الموقف الذي نراه الآن في الأراضي المحتلة والأحداث الرهيبة التي وقعت في الأيام الأخيرة، أن يعرقل أو يلغي هذه العملية. ونتيجة لذلك، تضم إكوادور صوتها إلى الدعوة الموجهة إلى قادة إسرائيل وفلسطين ليضعوا نهاية لهذه الحالة التي لا يمكن استدامتها والتي تقوض الجهود الهائلة التي بذلت حتى الآن.

إن الجغرافيا تفرض على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكونوا جيرانا. ولا بد للتاريخ، الذي يصنعه الإنسان، أن يسمح لهم بالعيش معا في سلام وفي صداقة. ولن يصبح بمستطاع الشعبين أن يضعا المواجهة جانبا وأن يستبدلا عدم الثقة بالتفاهم، إلا بحل يتم التوصل إليه بالتفاوض، لا بحل مفروض، كي لا يصبحا مرة أخرى أبدا أنصارا أو ضحايا لتصاعد العنف وعدم الأمن مما يؤدي إلى تكرار سوء العلاقات بينهما.

وفي هذا الصدد، أود أن أعبر باسم حكومتي عن دعمنا القوي للخطوات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة، إضافة إلى الخطوات التي اتخذها قادة العالم الآخرون – وبخاصة قادة الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة مثل مصر والأردن – والتي من شأنها

أن تؤدي إلى العودة إلى الهدوء في هذه المنطقة التي تعيش في حالة من الاضطرابات.

وتعتقد إكوادور بأن نتيجة هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ينبغي أن تسهم في تحقيق هذا الهدف وتشجع الشعبين على العودة إلى طاولة المفاوضات، بروح بناءة، وهما على استعداد لبناء مستقبل يتصف بالوئام، كي يتسنى للأجيال المقبلة أن تجني ثمار السلام الذي أفلت منا حتى الآن.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى، بلغت الحالة في الشرق الأوسط منعطفا خطيرا. لقد عشنا، في السنوات القليلة الماضية وكلنا آمال في إحلال السلام، ولكن هذه الآمال تبددت. لقد تصاعد الصراع مرة أخرى. وتتمثل أولويتنا الفورية في الخروج من هذه الحلقة المفرغة من أعمال العنف المتصاعدة. ونأمل في أن يسفر اجتماع شرم الشيخ عن تهدئة المياه المضطربة.

ويتعين علينا أن نفعل المزيد. ونحن بحاجة إلى أن نعود إلى طريق السلام. ولكي نفعل ذلك، ليس بمستطاعنا بعد الآن أن نلجأ إلى المواقف الراسخة والسبل القديمة في معالجة المسائل. ولا بد أن نجد الشجاعة والقوة لاتخاذ خطوات جريئة إلى الأمام.

ونحن نشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على مبادرته الجريئة حيث توجه شخصيا إلى الشرق الأوسط ليجري دبلوماسية مكوكية مباشرة مع القادة المعنيين. ونجح الأمين العام بمهارته الدبلوماسية المعتادة في جمع الأطراف المعنية والأطراف الرئيسية الأخرى معا في شرم الشيخ. وتعد مشاركة الأمين العام والنتائج التي توصل إليها اجتماع شرم الشيخ خطوات حاسمة في الاتجاه الصحيح. ونحن ممتنون للأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا في وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم، ونعرب عن دعمنا التام للدور المستمر الذي يقوم به في عملية السلام في الشرق الأوسط.

قبل أسبوعين راعنا ما شاهدناه على شاشة التلفزيون إذ قتل محمد جمال الدرة البالغ من العمر ١٢ عاما في أحضان أبيه الذي كان يحاول بشجاعة أن يحميه من النيران الإسرائيلية، وكان واحدا من بين ١٠٠ قتيل وعشرات الجرحى الذين سقطوا في الأسبوعين الماضيين، وبصفة أساسية في صفوف الفلسطينيين المدنيين. وقد صدم المجتمع الدولي إزاء هذا القتل الطائش الذي لا ضرورة له. وسنغافورة تأمل أن تتخذ خطوات على وجه السرعة لإنشاء آلية تجري تحقيقا عاجلا ومحايدا في الأحداث المفجعة – وفقا لما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر والذي تم التوصل إلى اتفاق عليه في اجتماع القمة في شرم الشيخ. وإذا ما تم هذا التحقيق على وجه السرعة، فقد يساعد على التخفيف من حدة الغضب الذي أثاره استخدام القوات الإسرائيلية للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين ويحول دون تصعيد آخر للتوترات.

ومما راعنا بالمثل مشاهدتنا على شاشات التلفزيون قتل جنديين إسرائيليين على أيدي مدنيين فلسطينيين وعلى مرأى من الشرطة الفلسطينية، وينبغي إجراء تحقيق كامل في هذا الحادث أيضا. فكل حياة بشرية ثمينة بقدر متساو سواء كانت فلسطينية أو إسرائيلية. ونلاحظ أن السلطة الفلسطينية قد أجرت بالفعل تحقيقا كاملا، ونأمل أن نسمع قريبا عن نتائج كلا التحقيقين.

وهذان المشهدان اللذان شوهدا على شاشة التلفزيون إنما هما لقطتان قصيرتان مؤلمتان لأزمة أكبر بكثير تتطور أمام أعيننا في الشرق الأوسط. وقد لا يمثلان الصورة الكاملة لما يحدث. بيد أن الصورتين قد أججتا ما تلاهما من مشاعر وأعمال عنف. وهذا الجو الجديد المفعم بالتوتر في الشرق

الأوسط يجعل من المستحيل أن يستجيب الطرفان المعنيان بهدوء، ولكن علينا نحن هنا في الأمم المتحدة أن نحاول أن نظل موضوعيين وأن نعمل بثبات على التوصل إلى سبل محددة ومفيدة للتخفيف من حدة العنف وإنقاذ حياة البشر الثمينة.

والصراع في الشرق الأوسط لا يؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم. فلدينا نحن المجتمع الدولي أيضا مصلحة في حسم هذه الأزمة، إذ امتدت أعمال العنف بالفعل إلى مناطق أخرى من الشرق الأوسط. وقد كان له تأثير أيضا على العالم إذ أدى إلى تشدد المواقف وإلى استقطابها وتطرفها. وشاهدنا بالفعل مظاهرات ساخنة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك هنا في نيويورك، أمام الأمم المتحدة، كما في وول ستريت وتأثرت كذلك أسعار النفط. والأخبار السيئة تنتشر انتشار الأنباء السارة في العالم الجديد الذي نعيش فيه.

وتأمل سنغافورة في أن يتخذ مجلس الأمن خطوات عاجلة وأن ينفذ الطرفان المعنيان القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وكذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ. وينبغي أن تعطى الأولوية لوقف أعمال العنف واستخدام القوة على الفور. ونأمل أن يراعي الجانبان نداء مجلس الأمن وأن يمارسا أقصى حد من ضبط النفس قولا وفعلا على حد سواء كليهما. واتفق الجانبان أيضا على أن يصدرا بيانين رسميين لا لبس فيهما يدعوان فيهما إلى وضع حد لأعمال العنف. وكمتابعة محددة لمؤتمر قمة الألفية وكدليل ملموس على التضامن من أجل التوصل إلى سلم عالمي، ينبغي أن ينضم إليهما جميع قادة العالم في الدعوة إلى وضع حد لأعمال العنف.

وسنغافورة تسلم بأن من الضروري أن يخطو الطرفان ذاتهما الخطوات الأخيرة على طريق السلم. ونحن نعرف أيضا أن أي عمل تضطلع به الأمم المتحدة يجب أن يكمل لا أن يقوض الجهود التي تبذلها أطراف أخرى تشارك مشاركة كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن ينبغي عدم استبعاد كل وسائط السلم، بما فيها الأمم المتحدة، والمساعي الحميدة للأمين العام، والجمعية العامة وكذلك مجلس الأمن. وكما يدلل الدور الجوهري الذي يضطلع به الأمين العام، يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور إيجابي في العملية السلمية. وسنغافورة تؤيد تمام التأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام. وفي الواقع، فإننا نؤمن بأن الأمين العام في موقع فريد يسمح له بأن يضطلع بدعم من المجتمع الدولي بأسره، بدور الوسيط المحايد والمتزن.

وبغية تعزيز قدرة الأمين العام على الاضطلاع بدور الوسيط، ينبغي أن تدلل الجمعية العامة بوضوح على أن لها نظرة منصفة ومحايدة تجاه الحالة الراهنة. وينبغي لنا أن نحاول فيما يتعلق بأي مشروع قرار يعرض على الجمعية العامة في إطار هذا البند أن نحصل على أكبر عدد ممكن من الأصوات بغية التعبير عن آراء الوسط المعتدل. ونعتقد أن رفض أي قرار أو الإصرار على أي قرار غير متزن لن يساعد على معالجة الحالة، فمثلما قال الأمين العام ''يمكن للكلمات أن تؤجج المشاعر أو تلطفها'' (انظر أعلاه). ونأمل أن نتخذ، بفضل المشاورات الصادقة والمتأنية، قرارا متوازنا تدعمه الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء.

وفي هذه الأيام السوداء، يجب ألا يغيب عن ذهننا ما أنجزناه في السنوات الأخيرة. فقد أحرز الطرفان تقدما هائلا على طريق التوصل إلى اتفاق شامل ودائم في السنوات السبع الأخيرة التالية لاتفاق أوسلو. فإن ثمن الإخفاق باهظ، ليس بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل بالنسبة إلى الشرق الأوسط في مجموعه. ولا يمكننا أن نعود إلى الماضي، عندما كانت المواجهات العنيفة من الحوادث

اليومية. ولا يمكن أن يحل العنف محل المفاوضات في الشرق الأوسط.

وسنغافورة تؤمن بسلم عادل وشامل في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه ينبغي ألا ينكر على أي بلد حقه في الوجود سواء كان كبيرا أو صغيرا. وينطبق ذلك بالمثل على الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الوقت ذاته، نؤمن إيمانا قويا بأن ينبغي ألا تحول قسرا ثمار النصر إلى غنائم حرب. وندعم أيضا دعما كاملا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد حققت إسرائيل إنشاء دولتها وتوصلت إلى اعتراف بعض جيرانها. وينبغي أن تتاح للفلسطينيين الفرصة ليتوصلوا إلى الشيء ذاته من خلال عملية سلمية تفاوضية. وكلما عملنا في ذلك كلما سهلنا توصل الفلسطينيين والإسرائيليين وجيرانهم إلى سلم وأمن شاملين وبدائل السلم مروعة إلى حد يحول دون أن نفكر فيها.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد أثار انزعاج الكنديين البالغ الصراع الذي يجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. فالعنف الأحمق يهدد بالقضاء على سنوات من الجهد الذي بذل لبناء الثقة المتبادلة ولإرساء الأسس لاتفاق نهائي لحسم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وشاشة التلفزيون مليئة بصور العنف المروع التي تثير امتعاض كل ذوي الحس السليم في كل مكان.

(واصل كلمته بالانكليزية)

والحالة الراهنة في الشرق الأوسط تقوض تقويضا عميقا الأمن الإنساني للأفراد ومجتمعاتهم. وعندما تفشل السياسة ويتعطل الكلام يعاني الأفراد، وأولا وقبل كل شيء الأطفال، فالأطفال الذين علينا أن نوفر الحماية لهم وليس استغلالهم أو التضحية بهم يعانون على وجه الخصوص في الأزمة الراهنة – من الآلام النفسية التي سببها الخسائر الشخصية، والفزع الذي تثيره أعمال العنف، والاختلال الاجتماعي، وانعدام الأمن العام.

ويجب ألا نسمح باغتيال هيبة القانون والمبادئ الإنسانية الدولية وقانون ومبادئ حقوق الإنسان والتسامح بين المجتمعات المحلية بحيث تصبح ضحية أيضا. ونؤمن أن أفضل السبل لاستعادة أمن الإنسان هو وقف الانحدار في دوامة الأفعال وردود الأفعال.

ومنذ بداية الأزمة، سعت كندا إلى تحقيق هدفين أساسيين، على الصعيد المتعدد الأطراف عن طريق الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الثنائي مع شركائنا في الشرق الأوسط. وتود كندا أن ترى وقفا فوريا لأعمال العنف والعودة إلى المفاوضات بصورة عاجلة. ونحن نؤيد الجهود التي نعتقد أنها تساهم في تحقيق هذين الهدفين. ونرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في شرم الشيخ وندعو الطرفين إلى احترامها. ونجاح هذه الجهود السياسية سيعتمد على قدرة جميع الجهات المعنية على وضع سلامة الشعب وأمنه ورفاهه في المقدمة، والمساعدة بذلك على إعادة الاستقرار والتسامح اللازمين إلى هذه المنطقة المعذبة.

ونشعر بامتنان عميق للأمين العام على ما بذله من جهود. فقد قام بدور حاسم في المساعدة على احتواء العنف والجمع بين الطرفين في وقت تضاءل فيه الأمل وتعثر. ونشيد أيضا بالرئيس كلينتون على ما بذله من جهود لا تكل وبالدور القيادي للرئيس مبارك في السعي العاجل إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط. وقد أثبت كل من السيد باراك، رئيس الوزراء والرئيس عرفات ما له من قدرة على إبداء ما يلزم من قيادة لإنهاء دورة العنف والبدء في عملية الالتئام وإعادة بناء الثقة التي أصيبت بضربة شديدة. فهذه مسؤوليتهما بالنسبة للأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا بديل للمفاوضات إذا كان للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا في سلام. وقد حان الوقت لكي ينظروا وننظر جميعا إلى الأمام. وعلى جميع الدول الأعضاء مسؤولية تهيئة جو يؤدي إلى تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، أبلغناكم، سيدي الرئيس، أننا نشك في أن هذه الدورة الطارئة سيكون لها تأثير مفيد في الحالة على أرض الواقع.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ونحن نعي، بشكل خاص، حكمة تحذير الأمين العام من أن اللغة يمكن أيضا أن تكون بمثابة عنف، وأن الجميع بحاجة إلى عودة الهدوء والسكينة. فلنكن جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه معروض على الجمعية العامة، فيما يتصل بهذا البند، مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.6، يجري توزيعه في القاعة حاليا.

السيد فالديز كاربيو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يشارك في المشاعر العامة المعرب عنها في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، مع الترحيب بالالتزام الذي تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ هذا الأسبوع. والذي وضع الأسس لقيام إسرائيل وفلسطين بتجديد عملية السلام. وقد كان ذلك الاتفاق نتيجة جهد مشترك، بذله الأمين العام للمنظمة، الذي استمعنا إليه باهتمام اليوم، واضطلع فيه بدور هام.

وتأمل بيرو في أن يتم تنفيذ الأهداف المتفق عليها في شرم الشيخ بصورة متكاملة وأن تفهم جميع الأطراف الفاعلة والأطراف المعنية الأبعاد الحقيقية لتلك الأهداف، على أساس أنها السبيل الوحيد الذي تتوفر له مقومات البقاء بالنسبة للسلام النهائي. وعندئذ، يستطيع المجتمع الدولي استعادة التفاؤل المعرب عنه في الدورة الأخيرة، والذي تعزز قبل بضعة شهور بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

لقد علمت حكومة بيرو بقلق وحزن بالغين بالأحداث الأخيرة المفجعة في تلك المنطقة وأصدرت بيانا رسميا، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعربت فيه عن استيائها من أعمال العنف في الشرق الأوسط، والعدد المأساوي من الوفيات والإصابات، والخسائر المادية الخطيرة للجانبين، التي تشكل جميعها خطرا حقيقيا على تطور محادثات السلام بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي ذلك الوقت، حثت الحكومة أيضا على الوقف الفوري لأعمال العنف وشجعت على بذل الجهود الدولية لاستئناف المفاوضات. ويرى وفدي أنه ينبغي دعم هذه العملية، بشكل قاطع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، عن طريق نص توافقي، يكون هدفه الوحيد التشجيع على وقف أعمال العنف وتيسير إقامة الحوار والتفاوض والتفاهم وتوسيع نطاقها.

ولقد أيدت بيرو الأخذ بنهج سلمي لحل المنازعات بوصفه البديل الوحيد الذي يستطيع تحقيق السلام الدائم والتنمية. وفي هذا الصدد، سلمنا، نحن وجيراننا، بالصعوبات والتأرجحات التي تتخلل المفاوضات، وما تتطلبه من وقت وصبر وابتكار وتفان، وكذلك بما تأتي به من نتائج مجزية، وبإرادة الشعوب الصادقة في أن تحقق سلاما دائما، وأن تبدأ بالتمتع بمنافعه.

لقد أدت هذه الجهود إلى وضع سيناريو سياسي جديد على الصعيد الإقليمي، يتسم بالسلام وباحترام المعاهدات، وبالصداقة، والتكامل، والتعاون والثقة والتنمية. فإذا كنا قد تعلمنا شيئا من هذه التجربة، فهو أنه لا حدود لجهود تحقيق السلام ولا حجة لعدم الاضطلاع بها.

وبذلك، نرى أنه لا ينبغي التذرع بأعذار في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وأنه ينبغي مواصلة تعزيز الجهود التي بدأت في أوسلو ومدريد، واستمرت في معاهدات واشنطن لعام ١٩٩٥ بشأن الضفة الغربية وغزة ومذكرة شرم الشيخ لعام ١٩٩٩.

ونؤكد ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، المتخذة على أساس الميثاق، والقانون الدولي، والقانون الإنساني، وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن، اللذان يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، وسيساهمان في تشجيع السلام العالمي، على نحو لا رجعة فيه.

وبيرو، التي أكدت في أوقات مختلفة ضرورة ضمان حرية الوصول إلى المواقع المقدسة والاحترام الواجب لها، تود أن توجه نداء بشأن عدم استغلال تلك المواقع للأغراض السياسية أو للمنفعة الشخصية عن طريق عمليات الاستفزاز، وبشكل مخالف لدلالتها التاريخية والدينية، بحيث تصبح مصدرا مباشرا للصراع.

وترفض بيرو أيضا العنف، والدعوة إلى العنف، والتدابير التي تؤدي إلى إثارة الإرهاب، كجزء من المفاوضات في عملية السلام. لقد وقع بلدي ضحية للعنف الإجرامي في الماضي ويعرف أنه لا يؤدي إلى شيء سوى زيادة العنف ذاته.

وستتابع بيرو بعناية واهتمام وأمل التطورات المقبلة في عملية السلام هذه، وهي السبيل الوحيد الممكن لإقامة منطقة سلام ومصالحة وتفاهم وتضامن وعدالة في منطقة الشرق الأوسط، وفقا للرغبة المستمرة للمجتمع الدولي ككل.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): استمعنا باهتمام بالغ وتقدير كبير لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة. ونثمن جهوده ومساعيه في محاولةٍ لوقف تدهور الأوضاع واستعادة الأمن والسلام في المنطقة.

مرة أخرى تدفعنا مأساة الشعب الفلسطيني إلى الاجتماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بوضع حد للممارسات الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعب أعزل سلاحه الحجارة للدفاع عن حقوقه المسلوبة. مرة أخرى يتنادى المجتمع الدولي للتعبير عن الاستنكار وإدانة عنف الاحتلال الإسرائيلي وظلمه ضد المدنيين الفلسطينيين، أطفالا وشيوخا ونساء، الذين كان ذنبهم الوحيد التعبير عن احتجاجهم ورفضهم للعدوان الإسرائيلي على مقدساتهم الإسلامية، والتصدي لامتهان كرامتهم وتدنيس شرفهم.

لقد عمد الإعلام الإسرائيلي خلال الأيام الماضية إلى محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن المسؤولية عن المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية تقع على عاتق الفلسطينيين. وأخذ يركز على حادثة مقتل جنديين إسرائيليين اقتحما قسم الشرطة في مدينة رام الله وأثارا الشكوك في أنهما من وحدة المستعربين ذات التاريخ الوحشي ضد الفلسطينيين المدنيين. وقد أدانت السلطة الفلسطينية مقتل الجنديين الإسرائيليين من قِبل الفلسطينيين الغاضبين الذين أرادوا أن يثأروا لقتل أهاليهم وذويهم.

إن مقتل هذين الجنديين ما كان ليحدث لو لم يسبقه مقتل مئات الأبرياء وجرح الآلاف من الفلسطينيين المدنيين رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا. والإعلام الإسرائيلي، ونحن نعترف له بالبراعة في تشويه الحقائق وتزييف الواقع، لا يمكن أن يُنسينا الشهيد محمد الدرة ابن العشر سنوات وغيره من الأطفال الشهداء الذين لم يحملوا القنابل والصواريخ لمواجهة المحتل المغتصب والمدجج بمختلف الأسلحة وأشدها فتكا. إن الشهيد محمد الدرة، الذي رأيناه جميعا خائفا يحتمي وراء ظهر والده وقد ارتسم الفزع على

وجهه وامتلك الرعب قلبه، لم يطلق النار هو أو غيره من الأطفال الفلسطينيين على المغتصب المحتل الذي تعمَّد وبدمٍ بارد وإصرار إجرامي على إطلاق الرصاص على ركبتي الطفل الشهيد أولا من أجل شل حركته ومنعه من الفرار ثم أطلق الرصاص على قلبه مقرونا بكل الحقد والغل. محمد الدرة لم يكن إرهابيا أو متطرفا بل كان مثل غيره من أطفال فلسطين ضحايا الاحتلال والجبروت، أطفالا أبرياء يحلمون بمستقبل آمن وحر. هو وغيره من الضحايا الأبرياء لم يكونوا من المغتصبين الذين جاءوا من أرض ومن ثقافة لا تمت بصلة لفلسطين. جاءوا من أجل احتلال أراضي العرب والاعتداء على حقوقهم الشرعية. محمد الدرة وغيره من ضحايا الاحتلال الإسرائيلي كانوا من الأرض الفلسطينية المحتلة تمتد جذورهم إلى أعماق التاريخ العربي والإسلامي.

إن التضليل الإعلامي الإسرائيلي لا يمكن له أن يُنسي الرأي العام الدولي سبب الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، وهو تدنيس المقدسات الإسلامية من قِبل إرهابي مشهود له كرهه للعرب وبغضه للمسلمين، إن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ما كان لها أن تشهد ما شهدته من عنف لو قامت حكومة إسرائيل بواجبها في حماية المقدسات الإسلامية والالتزام باتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية أثناء المنازعات المسلحة، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرين عام ١٩٦٦، والملحقين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع الموقعين عام ١٩٧٧ بشأن خلافة الدول في الممتلكات، تلك الصكوك التي أضفت حماية قانونية خاصة على المقدسات الدينية.

إن الغضب الفلسطيني، لا بل الغضب العربي والعالمي، ما كان له أن يتأجج لو لم يتعمد الرئيس الإسرائيلي تجاهل اعتداء آرييل شارون على الحرم القدسي، ثم يزايد على منافسه السياسي بإطلاق الرصاص على الاعتراض الفلسطيني وبقصف الصواريخ ودك الدبابات واستعمال الطائرات مفجرا الأوضاع ومهددا أمن واستقرار المنطقة من أجل المزايدة على المعارضة في بلاده.

لقد قتل الغضب الفلسطيني الجنديين الإسرائيليين بعد أن صوب القناصة الإسرائيليون رصاصهم على عيون الشباب الفلسطيني ورؤوسهم وصدورهم. ولقد ثبت أن ٨٧ في المائة من إصابة القتلى الفلسطينيين كانت في الجزء الأعلى من أجسامهم، و ٢٤ في المائة في رؤوسهم، ونسبة عالية جدا في عيونهم. ولقد شاهدنا جميعا أجسادا فلسطينية تكسرت، ورؤوسا فلسطينية تهشمت، وعيونا فلسطينية اقتلعت. إن هذه الممارسات الوحشية ليس لها من تفسير سوى الحقد والكره الذي يكنه الإسرائيليون للفلسطينيين والعرب والمسلمين كافة.

تقوم المظاهرات وتسير الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم، وتكتفي قوات الأمن بالحفاظ على الأمن وليس الانتقام والقتل المتعمد وعن سبق الإصرار. بل وتلتزم قوات الأمن بحماية المتظاهرين وتسهيل إعرابهم عن احتجاجاتهم واعتراضاتهم، وليس استخدام الرصاص ضدهم وقتلهم بالبنادق والمسدسات المركب عليها كواتم الصوت، وقصفهم بالمروحيات المزودة بالصواريخ ودكهم بالدبابات.

لقد هلل العالم عندما اقتحم الصرب برلمانهم في موجة من العنف، فهل يُلام الفلسطينيون على تظاهرهم واحتجاجهم على انتهاك مقدساتهم؟ هل حلال لكل شعوب العالم القتال من أجل حرياتها واستقلالها وحرام على الفلسطينيين والعرب الدفاع عن حقوقهم المسلوبة؟ أليس الفلسطينيون والعرب في الأرض المحتلة بشرا مثل غيرهم من حقهم السعي إلى الحرية والاستقلال واستعادة حقوقهم الشرعية والتمتع مثل غيرهم بحقوق الإنسان؟ أَمِن العدل أن

يموت الفلسطينيون بأعداد كبيرة على أيدي المحتلين الإسرائيليين دون أن يأبه بهم إلا القليل من أصحاب الضمائر الحية ويموت جنديان محتلان فتقوم الدنيا ولا تقعد وتصدر التهديدات وتتعالَى الإنذارات ويُلقَى باللوم على الضحايا.

إن الإعلام الإسرائيلي مهما كانت براعته وتفننه في التزييف والتضليل لن يُنسي الفلسطينيين حقوقهم ولن يشفي غليل المظلومين والضحايا، ولن يطمس الحقائق، وأولها أن معالجة الأمور يجب أن تتم من خلال معالجة جذورها والتعرف على الحقائق بدون تزييف أو تضليل، لأن الحقيقة تبقى ساطعة ولأن الشعوب قادرة على التمييز بين الحق والباطل.

لقد كان تدنيس شارون للحرم القدسي في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر بمثابة صاعقة تفجير للغضب الفلسطيني المتراكم ولخيبة الأمل الكبرى التي أعقبت قمة كامب ديفيد الأخيرة. ويشعر الشعب الفلسطيني بإحباط كبير لعدم تحقيق أي من مطالبه وتطلعاته. ومباحثات السلام والاجتماعات المستمرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني أصبحت تدور في حلقة مفرغة بسبب تعسف إسرائيل ومماطلاتها ونقضها لكل اتفاق تم التوصل إليه.

وبعد سبع سنوات من اتفاق أوسلو يجد الفلسطينيون أنفسهم أنهم محاصرون بالمستوطنات اليهودية التي تزداد اتساعا وتتكاثر على أراضيهم حتى بات الفلسطينيون موزعين ضمن معازل جغرافية أشبه ما تكون بالبانتوستانات، تطوقها قوات الاحتلال وتفصل بين بعضها بعض، وبينها وبين محيطها العربي، وتغلقها متى شاءت وكيفما رغبت. وفي هذا الوضع المذل الجارح للكرامة الإنسانية، والذي لا يتفق إطلاقا مع حقوق الإنسان ولا يُسمح فيه للفلسطينيين بأي قدر من الاستقلال الاقتصادي أو الانفتاح على العالم الخارجي بحرية، لا يمكن أن يشعر الفلسطينيون بالأمان، وإنما يحسون بأنهم مهددون من كل ناحية. أراضيهم تصادر لبناء المستوطنات وشق طرق التفافية فيها لا يسلكها إلا الإسرائيليون. وبيوتهم تهدمها قوات الاحتلال، وبضائعهم توقف عند الحواجز الإسرائيلية حتى تفسد، وعمالهم يعانون من إغلاق البوابات أمامهم. كيف إذا وهذا حالهم لا يشعرون بالإحباط وبخيبة الأمل؟ كيف إذن لا يثورون ويغضبون ويطالبون بحقوقهم وبحريتهم؟

ومن الحقائق أيضا، أن استمرار الأعمال الاستفزازية، وامتهان الكرامة العربية، والعدوان على المقدسات الإسلامية، سيعود بأوخم العواقب، وسيصبح من الصعب السيطرة على الوضع، وسينعكس الأمر سوءا على أمن المنطقة كلها، بسبب انعدام بصيرة المتطرفين، وبسبب عدوان المحتلين المغتصبين، الذين لا يكترثون بمعاناة الشعوب ويقامرون بمصالحها ويعبثون بأقدارها.

ويطول الحديث عن سرد الحقائق، ولكن الأمل في أن يدرك المجتمع الدولي أن الحديث عن السلام والادعاء بالسعي إليه لا يكفي إن لم يكن مقرونا بالعمل، وبالالتزام الثابت بما اتفق عليه، وبتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن البديهي، أنه طالما كان هناك احتلال، فإن هناك مقاومة. ومع وجود الظلم، تنتفي العدالة، وبدون العدل، لا يقوم السلام.

وغني عن البيان أن المملكة العربية السعودية – التي تحتضن القرآن دستورا، والتعاليم الإسلامية منهجا – تؤمن بالسلام، والعدل، وهي تسعى وتؤيد كل مسعى يحقق السلام الشامل والعادل الذي يكفل للأماكن الدينية حرمتها، وللفلسطينيين استعادة حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حقهم

في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وللشرق الأوسط الأمن والاستقرار.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، للنظر في قضية الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ولقد كان هذا الاجتماع ضروريا نتيجة للوضع المتفجر والمحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط.

ويود وفدي أن يعرب عن الامتنان للأمين العام على البيان الذي أدلى به في الجمعية حول التطورات الراهنة في الشرق الأوسط. ونعرب عن إعجابنا بشجاعته ونؤيد ما يبذل من جهود نيابة عن هذه المنظمة. ولقد أكدت ناميبيا دوما على الدور المحوري للأمم المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

تأتي الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط في ظل الامتناع المتكرر لإسرائيل عن الامتثال لمختلف قرارات الأمم المتحدة. وزاد من تفاقم الوضع الزيارة الاستفزازية التي قام بها السيد إيريل شارون للحرم الشريف. ولقد كانت تصرفاته استفزازا متعمدا، وأدت إلى انتكاسة خطيرة في عملية السلام البالغة الحساسية. وليس للإسرائيليين، ولا للشعب الفلسطيني المناضل أن يجنوا أي فائدة من مثل هذه الاستفزازات المحسوبة.

ويدين وفدي بقوة موجة العنف الحالية التي أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وأننا نأسف، بصفة خاصة، إزاء العدد الكبير من القتلى والجرحى نتيجة لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة، ونشرها العشوائي للأسلحة الثقيلة، مثل طائرات الهليكوبتر الحربية، والدبابات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن مواساة وفدي العميقة لأسر جميع الذين قتلوا أو جرحوا.

ولا بد من إنهاء الاحتلال العسكري والحصار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية؛ فهي إجراءات لا إنسانية وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية. وإن أحداث الأسابيع القليلة الماضية قد سلطت الضوء مرة أخرى على الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وهي تنطبق على كل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وعلى إسرائيل، باعتبارها قوة الاحتلال، أن تضمن تنفيذ جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على نحو كامل.

وهذه الأحداث المأساوية قد جعلت من الأهمية بمكان إنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، للتحقيق في الأحداث التي وقعت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ويؤكد الوضع الحالي في الشرق الأوسط أيضا، حقيقة أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في الاستقلال وتقرير المصير، يبقى أمرا أساسيا لتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وتؤيد ناميبيا بقوة الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، ما زلنا نعتقد أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران إطارا سليما لسلام شامل في الشرق الأوسط. ومن المهم، أيضا، تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، على نحو سريع وكامل.

ولقد عانت عملية السلام، دون شك، من نكسة خطيرة. ومع ذلك، بات المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يعمل كل من الطرفين على مواجهة هذه

التحديات وأن يسعى، أولا وقبل كل شيء، إلى تهدئة – الوضع، ثم استئناف عملية السلام. وفي هذا الصدد، نرحب مرة أخرى بالجهود الشجاعة والمكثفة التي قام بها الأمين العام، وكذلك بمبادرات الآخرين لتحقيق هذا الهدف. ونرحب، فضلا عن ذلك، بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي نعتقد أنه وفر بداية بالغة الأهمية لإعادة عملية السلام إلى مسارها. ونأمل أن تتمكن الأطراف من البناء على هذا الاتفاق.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا تأييده القاطع لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن نواصل أيضا تأييدنا لعملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، وجهود الأمين العام في هذا الاتجاه. وبالتالي، فإننا نعتبر مشروع القرار المعروض علينا مناسبا وضروريا، ونحن نؤيده تمام التأييد.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تنعقد هذه الدورة الاستثنائية في لحظة حرجة بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نرحب ونشيد بالاتفاق الذي توصل إليه رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات في مؤتمر قمة شرم الشيخ لوضع حد للعنف. ونشكر الرئيس كلينتون على جهوده الدؤوبة لاحتواء الأزمة ولإعادة عملية السلام إلى مسارها، ونحيي الرئيس مبارك لجهوده المضنية لتحقيق نفس الهدف. ونقدر تقديرا كبيرا الجهود المتواصلة التي بذلها الأمين العام كوفي عنان للوساطة، كما نعرب عن التقدير للملك عبد الله والسيد سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

من المهم إلى أقصى حد أن ينفذ كل طرف الاتفاق دون انتظار أن يفعل الطرف الآخر نفس الشيء. وتطالب اليابان الطرفين بالامتثال للاتفاق لكي يستعاد الهدوء في جميع أنحاء المنطقة في أقرب وقت ممكن. ومن المحتم كذلك أن يدعم المجتمع الدولي تنفيذ الاتفاق وأن يشجعه.

إن الحالة التي شهدناها طيلة الأسابيع الثلاثة المنصرمة حالة مؤسفة. فقد أودت الاشتباكات العنيفة بحياة أكثر من ١٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين، وبعضهم من الأطفال الأبرياء. وشجبت اليابان العنف المتصاعد في القدس وغيرها من المناطق وأدانت جميع الأعمال الاستفزازية، وأي شكل من أشكال العنف والاستخدام المفرط للقوة. ونحث بشدة جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها لإنهاء العنف وضبط النفس إلى أقصى حد.

ولما كنا قد شهدنا مآسي الأسابيع القليلة الماضية، فإننا نأمل مخلصين أن تجري في أقرب وقت ممكن استعادة البيئة التي يمكن لجميع الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا فيها في سلام.

وتؤكد الأزمة المالية مرة أخرى ضرورة التوصل إلى تسوية تفاوضية، فهي الخيار الصالح الوحيد. ولهذا، نطالب الأطراف المعنية بأن تبذل قصارى جهدها لإعادة بناء الثقة المتبادلة، ولاستئناف عملية السلام في أقرب وقت مستطاع. وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين علينا أن نساعد على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ. واليابان، من جانبها، على استعداد لتقديم جميع المساعدات الممكنة.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين نجاحات كبيرة في جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتصفية الاستعمار وبقاء الاحتلال الأجنبي، عدا حالة واحدة جرت فيها الأحداث بشكل مناقض لمنطق التاريخ، وهي حالة ظهور واستمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية. ولقد اقترن هذا الاحتلال بهجرة كثيفة من أشخاص من جنسيات مختلفة إلى فلسطين، مدفوعين بأساطير دينية. واستخدمت القوة العسكرية والترهيب لإجبار سكان البلاد الفلسطينيين على ترك أراضيهم وديارهم. ولقد اقترن الاحتلال والاستعمار

هذا باللجوء المستمر للقوة تجاه المدنيين الفلسطينيين. وآخر مظاهر تلك السياسة ما تقوم به قوات الاحتلال الصهيونية من استخدام للقوة العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى التي قامت ردا على تدنيس الإرهابي شارون للحرم الشريف يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما يمثله ذلك من استفزاز لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

لقد أدى استخدام القوة العسكرية من قبل قوة الاحتلال إلى استشهاد أكثر من مائة فلسطيني وجرح أكثر من ثلاثة آلاف آخرين. وقد شملت حملة القمع الدموية الحالية ضد الشعب الفلسطيني جميع القرى والمدن الفلسطينية من اللد والرملة وحيفا، وحتى الخليل ونابلس والقدس، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩. وإن أعمال قوات الاحتلال الصهيوني هذه تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت سلطات الاحتلال بفرض حصار شامل على القرى والمدن الفلسطينية وحرمت عنها حتى الغذاء والدواء. ويبدو أن فرض الحصارات أصبح سمة أساسية في سياسة الولايات المتحدة وصنيعتها إسرائيل. لقد اعتقدت قوة الاحتلال بأنها، باستخدام القوة العسكرية وسياسة التجويع، ستكون قادرة على كسر الإرادة السياسية للأمة العربية وللشعب الفلسطيني، وخلق حقائق جديدة على الأرض تسهل قبول احتلالها. إنها واهمة في ذلك كل الوهم. وانتفاضة شعب فلسطين، ومعه الشعب العربي، والتضامن الذي أبدته شعوب الأمة الإسلامية، وشعوب العالم أجمع، خير رد على ذلك. وعاجلا أم آجلا سيهزم المعتدون وتعود فلسطين حرة عربية.

لقد نظر مجلس الأمن في الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. وبعد تردد طويل وتهديد باستخدام حق النقض من قبل مندوب الولايات المتحدة، أصدر مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي لا يستجيب حتى للحد الأدنى المطلوب من المجلس إزاء هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين. وإزاء المجازر التي ارتكبتها وتواصل ارتكابها قوات الاحتلال الصهيوني أمام أنظار العالم أجمع.

ومع تواضع الخطوات المنصوص عليها في ذلك القرار فلم يستطع المجلس تنفيذها. فلم تشكل لجنة التحقيق في المجازر الإسرائيلية، ولم يوقف المجلس هذه المجازر. بل على العكس، صعدت القوات الصهيونية من قصفها للمدن والقرى الفلسطينية. وعندما تزايدت مطالبات المجتمع الدولي لمجلس الأمن باتخاذ إجراء فوري لتنفيذ قراراته، قام المندوب الأمريكي في المجلس بالإعلان، داخل المجلس وللصحافة، بأنه سيمارس حق النقض لإسقاط أي مشروع قرار يتم التقدم به إلى المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فال (غينيا).

وعندها لم تجد المجموعة العربية في الأمم المتحدة بدا من طلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقامت حركة عدم الانحياز بدعم الطلب العربي وبذلك أكدت حركة عدم الانحياز من جديد وفاءها لمبادئها ودفاعها الصلب عن قيمها.

إن الجمعية العامة مطالبة بأن تتعامل مع هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الإقليمي والدولي بما يستحقه من جدية، وبأن تساهم ولو في خطوة متواضعة في تصحيح الخطأ التاريخي، وتعيد الحق إلى نصابه.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالأسبانية): إن أعمال العنف المحزنة التي ما فتئت تقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر في الأراضي المحتلة وإسرائيل تجعل من المحتم علينا أن نكون هنا في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة.

لقد اعتقدنا أنه أصبح من الممكن في الشرق الأوسط التغلب على لغة الكراهية والعنف وأن العملية كانت تتحرك – بوضوح، بلا عقبات – نحو حسم مقبول وعادل للصراع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن هذا لم يحدث، إذ شهدنا في الأيام الأخيرة حوادث تسببت في أكثر من ١٠٠ وفاة – معظمها من الفلسطينيين – وتسببت كذلك في الإصابات والتدمير والكراهية.

ولا تزال الصور المتحركة للأيام الأخيرة محفورة في أذهاننا. الصبي الفلسطيني الصغير الذي قتل بالرصاص إلى جانب أبيه؛ والجنديان الإسرائيليان اللذان قتلتهما الجماهير؛ والمواجهات بين أولئك الذين يردون بالرصاص وأولئك الذين يقذفون الحجارة؛ ومحاولة تدمير موقع مقدس لدى الناس. وتبين هذه الصور كيف أن العنف يولد المزيد من العنف والتعصب.

والواضح أن كل ما حدث يجعل الآن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تبدأ المفاوضات مرة أخرى حتى يمكن للسلام أن يسود في الشرق الأوسط مرة واحدة وإلى الأبد. هذا هو الطريق الوحيد الذي يبقى متاحا للإسرائيليين والفلسطينيين إذا أرادوا ضمان مستقبل قابل للحياة لأطفالهم وأطفال أطفالهم.

ولتحقيق السلام، من الضروري أن يعترف الطرفان أنه يجب أن يعيشا سويا وأن التسامح والاحترام بينهما يجب أن يكون أساس التعايش. ونحن نعتقد أن هذا ممكن، لأنه منذ وقت غير طويل حدث في أوسلو شيء كنا نعتقد أنه مستحيل: أي العملية التي بدأت في أوسلو.

وتؤكد شيلي مناشدتها الحماسية لجميع الأطراف المعنية اتخاذ تدابير عاجلة لمنع جميع أعمال القوة التي يمكن أن تفاقم الحالة في المنطقة، ولإتاحة الفرصة، في أقرب وقت ممكن، لإعادة تهيئة ظروف تسهل متابعة جهود السلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، تود شيلي أن تشير إلى المبادئ التي تحكم سياستنا الخارجية والتي يمكن تطبيقها على حالة الطوارئ القائمة في الشرق الأوسط وهي: الحسم السلمي للمنازعات؛ والاحترام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي في هذه الحالة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٢٢ (٢٠٠٠)؛ وحماية حياة البشر، ولا سيما حياة المدنيين؛ وحق الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ولا يمكننا أن نقصر عن تسليط الأضواء على الخطوات التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة، بل كلينتون، وعن الإعراب عن امتناننا لها، وهي الخطوات التي ترمي إلى تمكين المنطقة من العودة إلى الحالة الطبيعية واستئناف محادثات السلام؛ والموقف البناء للرئيس المصري حسني مبارك الذي استضاف مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي انعقد مؤخرا؛ والأنشطة المكثفة التي قام بها الأمين العام في المنطقة.

ونحن نأمل أنه، من خلال الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه يوم الثلاثاء الماضي، سوف يتم فورا إنهاء الأعمال القتالية، وتؤلف اللجنة التي اتفقت عليها بموجب اتفاق شرم الشيخ للتحري عن أسباب وحقائق العنف الذي هز بشدة الأراضي المحتلة وإسرائيل، ويستعاد المناخ الذي يمكن الطرفين من العودة في ظله إلى طاولة المفاوضات.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به كولومبيا باسم مجموعة ريو. وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن أبعاد هذه المأساة ونتائجها على الأمن الدولي تتطلب حقا مناقشة الجمعية العامة للقضية. ولا يمكن لأحد ألا يبالي بالأحداث المحزنة وتصعيد المواجهات في الشرق الأوسط. وتبدي الحكومة البرازيلية استياءها الشديد

لارتكاب أعمال العنف التي غطت الأراضي الفلسطينية على مدى الأيام الأخيرة، ولا يمكنها إلا أن تدين الاستخدام المفرط للقوة الذي أدى إلى لولب من أعمال الوحشية غير المعقولة. ونحن نحث الجانبين بقوة على وقف هذه الإسالة للدماء.

ومنذ وضع هذه القضية على جدول أعمال الأمم المتحدة، ناصرت البرازيل على الدوام حسما سلميا لصراع الشرق الأوسط. ونحن نعتقد بقوة أن هذا الهدف السامي يتطلب، ضمن عناصر أساسية أخرى، الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وكذلك تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القدس.

وفي هذا المنعطف بصورة خاصة، نناشد شعوب وحكومات المنطقة ممارسة ضبط النفس وحشد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم.

ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة أن هذين الأسبوعين من المآسي والمعاناة جاءا في وقت كان يشعر المجتمع الدولي فيه بآمال عالية في أن تسود المفاوضات ويسود التفاهم. وتأسف البرازيل لأن الجهود الدبلوماسية الكثيرة التي بذلت في الأشهر الأخيرة، والدعوات الأخيرة لضبط النفس، لم تحدث التأثير المرغوب فيه. ونحن نأمل في أن يهيئ تفاهم شرم الشيخ الأخير جوا للتفكير ويؤدي إلى استئناف مفاوضات ذات مغزى.

وتثني البرازيل على الأمين العام، كوفي عنان، وتدعمه بقوة، على جهوده في محاولة تقليل حدة التوترات. وفي الظروف الحالية، يكون من الأكثر إلحاحا أن تضطلع الأمم المتحدة، طبقا لأهدافها ومبادئها، بدور أكثر حسما في الشرق الأوسط. ويجب تعزيز القانون الدولي واستئناف المفاوضات. ونحن نحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على احترام مناشدات المجتمع الدولي في هذه المناقشة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف عملية السلام. ويتعين تحقيق الدعم الدولي والثقة الشعبية بواسطة السلام، وليس بالمواجهة.

والطريقة الوحيدة للتوصل إلى نتائج مفيدة للطرفين ودائمة تكون من خلال المفاوضات، والحوار البناء واحترام الاتفاقات. والسلام قابل للتحقيق. وتثبت عملية أوسلو، والتقدم المحرز في السنة الماضية، والمظاهر الأخيرة للمرونة أنه يمكن بناء مستقبل أفضل يقوم على الحوار. فأعمال العنف لن تعزز قضية أيا كان. ونحن نتوقع أن تشجع هذه المناقشة أولئك الذين بوسعهم أن يضعوا حدا لأعمال العنف. وتستحق جميع شعوب المنطقة جوا من الحرية السياسية والسلام والاستقرار حيث تستطيع تركيز قوتها على الرخاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتظل البرازيل على استعداد للمساهمة بأية طريقة ممكنة في المساعدة على تحقيق هذا الهدف.

الأمير زيد بن رعد (الأردن) (تكلم بالعربية): في بداية كلمتي هذه أرجو أن أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، لمساعيه الحميدة والجهود الطيبة التي بذلها خلال اللقاء الذي تم في شرم الشيخ والذي نأمل أن يؤدي إلى إعادة الأوضاع المتأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ما كانت عليه قبل اندلاع أعمال العنف.

إن عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في هذا الظرف لتناول الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو تعبير واضح عن مدى اهتمام وإدراك الجمعية العامة لخطورة الأحداث الأخيرة، والتي تعرض المنطقة إلى انفجار قد لا تعرف له نهاية أو حدود. ولقد حذر صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من

مخاطر هذه الأعمال على مسيرة السلام. وهذه الأحداث تؤكد مرة أخرى حاجة الشرق الأوسط الملحة إلى السلام وحق الشعب الفلسطيني في التخلص من نير الظلم والاحتلال الذي ما زال يعاني منه منذ زمن طويل.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدين ما تعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة جراء العدوان وما صاحبه من أعمال قمع. وجرائم بشعة على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية. كما تدين تدمير المنشآت والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

إننا نشارك القيادة الفلسطينية في أسفها لمقتل الجنديين الإسرائيليين في رام الله خلال الأسبوع الماضي وندعم القرار الفلسطيني بإجراء تحقيق في هذا الموضوع، آملين أن تقوم السلطات الإسرائيلية بالمقابل من طرفها بإجراء التحقيقات اللازمة حول الذين قتلوا من أبناء الشعب الفلسطيني خلال الأسبوعين الماضيين. ولما كان الضحايا يتمتعون بصفة الحماية بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين، فإن أعمال القتل لا تستحق الإدانة فحسب، وإنما مباشرة تحقيقات شاملة بهدف الشروع بإجراءات قضائية.

إن الحكومة الأردنية تدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقيام بسحب قواتها من الأراضي والمدن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء.

إن ما يجري في الأراضي المحتلة هو نتيجة مباشرة للتطرف والممارسات الاستفزازية التي تمارسها القوى الرافضة للسلام داخل إسرائيل ضد الفلسطينيين والتي تسيء لمشاعر العرب والمسلمين. وقد صرح دولة رئيس الوزراء الأردني السيد على أبو الراغب بأن إطلاق يد التطرف أو غض النظر عنه سيولدان المزيد من التطرف والاحتقانات وسيلغيان لغة الحوار التي قبلناها جميعا في المنطقة أسلوبا وحيدا وفاعلا للتوصل إلى السلام العادل والشامل الذي نسعى إلى تحقيقه.

وتدعو حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الحكومة الإسرائيلية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء هذا الوضع الدقيق في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها عملية السلام في المنطقة والتوقف عن إلحاق الأذى بالشعب الفلسطيني، خاصة من الجهات المتطرفة ضيقة الأفق التي تقوض بتصرفاتها عملية السلام وتعمل على إعادة المنطقة إلى حالة النزاع والعنف ومشاعر الكراهية والعداء.

إن الأردن، مليكا وحكومة وشعبا، ليؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وأتقدم باسم حكومتي مجددا بأصدق مشاعر العزاء والمواساة للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق بشهدائه الأبرار.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): أكثر من عشرين يوما مضت حتى الآن على انتفاضة الأقصى بعد أن قام آريل شارون بدخول الحرم الشريف واستفزاز مشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين في العالم. ومما يؤسف له أنه بالرغم من كل الجهود الدبلوماسية التي بذلت طيلة الأسابيع الماضية فإن حكومة إسرائيل لا تزال ماضية قدما في سياستها المتمثلة في استخدام القوة المفرطة للتصدي لهذه الانتفاضة. فلا يكاد يمر يوم دون سقوط المزيد من الشهداء الفلسطينيين الذين تجاوزوا المائة. ومع مزيد من الأسف لا يزال المجتمع الدولي دون مستوى المسؤولية. ويتعين بذل كل الجهود لإيقاف آلة الحرب الإسرائيلية ووضع حد لمعاناة إخواننا الفلسطينيين.

إن استئناف هذه الدورة الطارئة العاشرة يأتي في سياق الجهود الدبلوماسية الهادفة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة للأراضي العربية المحتلة، التي أكدتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف مؤخرا، والتي أثارت غضب العالم بأسره. ولا تزال صور الأطفال الذين سقطوا صرعى برصاص وصواريخ ومدافع قوات الاحتلال الإسرائيلي ماثلة أمام أعيننا. وإننا من هذا المنبر ندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة دولية لكي ينالوا القصاص العادل جزاء ما ارتكبوه من جرائم بحق الطفولة وبحق الإنسانية.

ومما يثير الدهشة والاستغراب هو ما أشار إليه المندوب الإسرائيلي في بيانه يوم الأربعاء الماضي، هنا في الجمعية، حينما تحدث عن مقتل جنديين إسرائيليين من وحدة ما يسمى بالمستعربين، جاعلا من هذه الحادثة مأساة كبيرة. ونحن نتساءل ماذا كان يفعل الجنديان القتيلان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في هذه الظروف؟ والكل يعرف هنا أن هذه الوحدة كانت ولا تزال تعمل على استباحة القرى والمناطق الفلسطينية لارتكاب أعمال وحشية بحق المدنيين العزل من كل شيء سوى الإيمان والإرادة في التخلص من نير الاحتلال الإسرائيلي. الفلسطينيون يفقدون يوميا شهداء. وهناك عشرات منهم سقطوا على أيدي قوات الاحتلال في الأيام القليلة الماضية، علاوة على مئات الجرحى الذين وزعوا لكثرتهم على مستشفيات مختلفة في الدول المجاورة.

يحاول البعض تشويش وتضليل الآخرين عما يجري في فلسطين. غير أن هذه المحاولات لم يقدر لها النجاح. فنحن في عالم متقدم تكنولوجيا بحيث لم تعد محاولات طمس الحقائق تنطلي على الرأي العام العالمي. فلا يمكن مقارنة الضحية بالجلاد، ولا رامي الحجر بقاذفات الصواريخ والطائرات والدبابات، ولا العدو المحتل للأراضي بالقوة بذاك المناضل من أجل إخراج الغاصب من الأراضي المحتلة.

لنتساءل ببساطة ما هي المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط؟ هل الفلسطينيون هم الذين يحتلون الأراضي الإسرائيلية ويشردون أهلها من ديارهم ويستبيحون أرضهم ويعيثون فيها فسادا؟ الكل يعرف ما هي المشكلة فلماذا لا تحل هذه المشكلة من جذورها؟ المشكلة هي في وجود واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، سواء في فلسطين أو الجولان السوري المحتل أو ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة. والحل يكمن في خروج المحتل الإسرائيلي من هذه الأراضي. وإذا ما أريد لهذه الأزمة أن تحل ولهذه المنطقة الاستقرار فيجب ألا يبقى شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي. حينها فقط تتحقق التسوية.

وختاما، سيدي الرئيس، لا بد لنا أن ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة شتى أنواع الضغوط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإجبارها على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وليعيش الفلسطينيون في أمن وسلام بعد أن عانوا الأمرين من جراء ذلك الاحتلال، ولينشئوا دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

السيد دي سارام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت سري لانكا تعتبر دوما أن قضية فلسطين تشكل لب شواغل تلك المنطقة. وقد أيدت سري لانكا باستمرار الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل إعمال حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. وترى سري لانكا أن لجميع دول المنطقة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتتشاطر سري لانكا الإحساس بالارتياح الذي شعر به المجتمع الدولي إزاء التقدم الذي أحرز في عملية السلام رغم ما صادفها من تأخير وعقبات.

إلا أنه وقعت أحداث مأساوية في الأراضي المحتلة، وهي أحداث تهتز لها المشاعر بشكل غامر. وقد تسببت في عقد جلسة لمجلس الأمن؛ وعقد اجتماع للجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة. كما تطلبت عقد الاجتماع العاجل في شرم الشيخ.

وحيثما تتصارع المشاعر الإنسانية العميقة، كما هي الآن وكما كانت لوقت طويل في الأراضي المحتلة؛ وحيثما يسود الإحساس بالإحباط واليأس كما كانت الحالة في الأراضي المحتلة لوقت طويل؛ وحيثما تقترب التوترات دائما من مستويات الخطر والتفجر كما حدث في الأراضي المحتلة في أحيان كثيرة جدا – عندئذ نرى أنه إذا ما اندلعت أعمال العنف وشملت الجميع، يصبح تفهم الأمور ومراعاة مشاعر الآخرين مطلبا أساسيا مهيمنا. وأود أن أنقل أصدق مؤاساتنا وتعازينا القلبية إلى كل الذين قتل لهم أحباء في تلك الصراعات المتأججة العنيفة.

وبالنسبة لعقد اجتماع شرم الشيخ بمشاركة رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات لا بد من توجيه الثناء الحار إلى الرئيس كلينتون، والرئيس مبارك، والملك عبد الله، والأمين العام الذي قدم عصر اليوم إحاطة إعلامية مفيدة إلى هذه الجمعية العامة عن اجتماع شرم الشيخ، وكذلك إلى مفوض الاتحاد الأوروبي سولانا. لقد عُقد اجتماع شرم الشيخ لاستعادة الهدوء في المنطقة على أمل أن يكون بالإمكان أن تتجمع مرة أخرى البقايا المهلهلة من عملية السلام، وهي عملية كنا نعلق عليها آمالا كبارا، وأن تؤدي قبل فوات الأوان إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، الذي تنتظره كل شعوب المنطقة والمجتمع الدولي ككل منذ وقت طويل. فلنأمل ولنتضرع أن يقوم كل المعنيين الآن باتخاذ الخطوات الضرورية للمساعدة في تحريك عملية السلام.

وتتولى سري لانكا الآن رئاسة اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالتحقق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة في الأراضي المحتلة، طلبت اللجنة الخاصة مني بصفتي رئيسا لها، أن أنقل اليوم إلى هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة قلق اللجنة الخاصة البالغ وحزنها الشديد إزاء القوة الشديدة الواضحة التي تصرف بها الإسرائيليون في حالة الاضطرابات وما ترتب عليها من انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان؛ وإزاء العدد الكبير من القتلى والجرحى الفلسطينيين ومنهم الكثيرون من الشباب الصغار للغاية؟ وإزاء عمليات الإغلاق العام أو ”السد المحكم“ للأراضي الفلسطينية وما يسببه ذلك من صعاب شديدة للفلسطينيين بشكل عام داخل الأراضي المغلقة أو المسدودة بإحكام، وكذلك التقييد العام، والكامل في أحيان كثيرة لتحرك الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ولا تزال اللجنة الخاصة ترى أن نظام احتلال الأراضي الفلسطينية برمته، واضعة في اعتبارها أيضا طول مدة ذلك الاحتلال، يشكل انتهاكا عاقا لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. لذلك يكون من الأهمية الكبرى بمكان أن يعود رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات إلى عملية السلام بأسرع ما يمكن، رغم الجراح الهائلة التي عاناها الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني نتيجة للأحداث المؤسفة جدا التي وقعت في الأسابيع الثلاثة الأخيرة.

السيد خورانا (الهند) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد أدلى رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ببيان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ونحن نعلن تأييدنا لذلك البيان.

ونود أيضا أن نتكلم بإيجاز عن مشاعرنا التي نتشاطرها مع هذه الهيئة، فيما يتعلق بهذه المشكلة الهامة التي كانت مدعاة لشعور المجتمع الدولي بأسره بالقلق الشديد.

إن الهند، بوصفها بلدا كان ولا يزال شديد الإيمان والاهتمام بقضية العدل والسلام في الشرق الأوسط التي أسهم في خدمتها بقدر استطاعته، مقتنعة بالحاجة إلى الحوار والتفاوض سلميا من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لجميع المشاكل القائمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولهذا، تابعنا بمزيد من القلق الذعر الشديدين أحداث العنف الأخيرة التي اندلعت في القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من الأماكن في الأراضي التي تحكمها السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وكانت هناك بعض الأعمال الاستفزازية المتعمدة، وإفراط في استعمال القوة وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة. وشهد المجتمع الدولي بقلق متزايد تصاعد حدة العنف، والخسائر الجسيمة في الأرواح البريئة. ومما أدى إلى الشعور بالصدمة وهز المشاعر العدد الكبير من الاصابات بين الأطفال. وقد أعربت حكومة الهند عن عميق مؤاساتها لأسر أولئك القتلى وهي تكرر استعدادها لتقديم جميع المساعدات الممكنة للشعب الفلسطيني. وقررت حكومة الهند إرسال طائرة تحمل معدات طبية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لتوفير الإغاثة اللازمة العاجلة.

لقد أفسد تصاعد أعمال العنف المناخ المحيط بعملية السلام في الشرق الأوسط. وأصبحت الحاجة ملحة الآن أكثر من ذي قبل لضبط النفس، وتجنب الاستفزاز، والامتناع عن استعمال القوة أو تشجيع العنف، أو أي عمل من شأنه أن يفاقم في الواقع حالة التوتر، التي ستؤدى إلى مزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. وهذا في حد ذاته كفيل باستعادة السلام والهدوء. وفي نفس الوقت، فإن التقييم المحايد والموضوعي لهذه التطورات سيكون مفيدا سواء بالنسبة لما جرى من انتهاك لحقوق الإنسان، أو لاستخلاص دروس للمستقبل.

ولقد أُحرز تقدم كبير في عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولا ينبغي أن يُسمح لأحداث الأيام القليلة الأخيرة أن تبطئ أو تؤخر عملية السلام، التي سعى إليها زعماء فلسطين وإسرائيل جاهدين. فقد قطعوا معا على مدى سنوات، شوطا طويلا نحو السلام – مسيرة ذهاب لا رجعة فيها وينبغي ألا يكون هناك رجعة فيها. وفي رأينا، أنه إذا توافرت الإرادة والعزيمة اللازمتان وتوافر الالتزام بتسوية المشاكل بالطرق السلمية، فلن يكون ثمة خلاف لا يمكن التغلب عليه ولا أهداف بعيدة المنال. والعنف ينبغي أن ينبذ.

وفي بياننا أمام مجلس الأمن في الجلسة العلنية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بشأن هذا الموضوع، قال وفدنا إنه يتعين الانتصار للدبلوماسية والحنكة السياسية. وقد بدأ ذلك يحدث فعلا. ويحدونا الأمل الصادق في أن تنهي نتائج مؤتمر قمة شرم الشيخ أعمال العنف وتمهد الطريق للوصول إلى طاولة التفاوض. وأننا نقدر الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام، كوفي عنان، وآخرون غيره لإنهاء العنف وتشجيع الجانبين على العودة إلى طريق السعي لتحقيق السلم الدائم والعادل.

إن السلم بالنسبة لشعب إسرائيل وفلسطين، اللذين كتب عليهما أن يعيشا كجيران، ليس خيارا؛ إذ ليس له بديل آخر، وما من طريق سوى طريق السلام.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يأسف وفدي أسفا شديدا للأحداث التي اقتضت عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة.

وقد شجعت الجمعية العامة، على مر السنين، باستمرار على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال

عملية تفاوض نشطة تأخذ في الحسبان حق كل دول المنطقة في الأمن، بما فيها إسرائيل، علاوة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وعلى مر السنين كانت هناك أيضا مبادرات محمودة كثيرة تستهدف تحقيق هذا الهدف، داخل الأمم المتحدة ومن فرادى الدول والمنظمات الإقليمية.

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط تتطلب عملنا الجماعي من أجل القضاء على كل ما يهدد السلم الدولي، للقضاء على الانتهاكات الموجهة للسلام والتوصل إلى حل شامل للصراع. وتؤيد جامايكا الرأي القائل إن الحل الدائم لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال المفاوضات. ولذلك فإننا نأسف لأعمال العنف التي اندلعت في القدس، والضفة الغربية وغزة، والإفراط في استعمال القوة ضد المدنيين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى للأسف، إلى وقوع خسائر محزنة في كثير من الأرواح. ولا بد أن نعبر عن تعاطفنا وتعازينا لأسر كل من فقدوا ذويهم من الطرفين.

لقد اندلعت أعمال العنف في وقت كانت تبذل فيه جهود مضنية لتحقيق السلام في المنطقة، وفي منعطف حرج، عندما كان قادة كل من إسرائيل وفلسطين يشاركون في مفاوضات. ولهذا فإننا نشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن تؤدي إليه أحداث العنف الأخيرة من زعزعة لعملية السلام.

وتؤيد جامايكا تماما قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وتطالب الطرفين بالامتثال الكامل لأحكامه. ونحث الطرفين على الامتناع عن استعمال القوة والأعمال الاستفزازية، التي لا تؤدي إلا إلى تقويض عملية السلام، ونناشدهما اتخاذ الخطوات الفورية لتهيئة البيئة اللازمة لاستعادة السلام والاستقرار واستمرار المحادثات المؤدية إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم يقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان على ما بذله من جهود دبلوماسية دؤوبة، أدت إلى التزام الطرفين بتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية. وقد برهنت أنشطة الأمين العام على أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تبعد نفسها عن عملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط. وبالتالي فمن المحتم أن يظل الأمين العام مشاركا في هذا السعي.

كما نحيي الدور القيادي الذي قام به الرئيس المصري والرئيس الأمريكي في مؤتمر قمة شرم الشيخ، ونأمل أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن التعاون الأمني، وتجديد عملية السلام وانتهاء لجنة تقصي الحقائق تنفيذا كاملا وعلى وجه السرعة. وعلينا الآن أن نركز جهودنا في البناء على التقدم الذي أحرز من أجل استعادة الهدوء في المنطقة. ومما له أهمية حيوية أن يُهيأ أفضل مناخ ممكن لاستئناف محادثات السلام.

لقد قُتُل وشُوه أناس بأعداد كثيرة بدرجة مفرطة. ومن أجل شعب المنطقة يجب استعادة الثقة في عملية السلام. ولا بد لنا من أن نكسر حلقة انعدام الثقة إذا أريد لنا أن نصل إلى وقت يستطيع فيه الفلسطينيون والإسرائيليون التعايش في سلام وأمن متبادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود إبلاغ الأعضاء أننا سنشرع في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.6، التي عممت قبل ذلك على الوفود في هذه القاعة، بعد الاستماع إلى جميع المتكلمين.

السيد زاكيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): في هذه الساعة المتأخرة، رأيت من المناسب أن أختصر النص المكتوب الذي أعددته لهذا الغرض.

منذ بداية الاشتباكات الدامية الأخيرة، أعرب شعب قبرص وحكومته عن الحزن والقلق إزاء تصاعد التوتر والخسائر الكبيرة في الأرواح. وأعربت قبرص أيضا عن رأي مفاده أن زيارة مجمع الحرم الشريف في القدس شكلت استفزازا كان ينبغي تجنبه، لا سيما في هذه الفترة الحرجة من عملية السلام في الشرق الأوسط.

وترحب حكومة بلادي بالقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن، يوم السبت الماضي، وتطلب تنفيذه الفوري. ونرحب أيضا بنتائج قمة شرم الشيخ. ونشيد بالجهود التي بذلها كل من الرئيس مبارك والرئيس كلينتون والملك عبد الله الثاني، والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد خافيير سولانا، ممثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك بما أبداه الزعيمان، رئيس الوزراء باراك، والرئيس عرفات من إرادة سياسية وشجاعة. ونعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الالتزامات من كلا الجانبين. ولذلك، نعرب عن أسفنا للتدهور الذي طرأ على الحالة اليوم وأدى إلى مقتل تسعة فلسطينيين آخرين.

وإذ نأخذ في الاعتبار الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مدى السنوات السبع الماضية، والتي كان لقبرص نصيب فيها، لتشجيع الطرفين على سلوك الطريق الصعب المؤدي إلى السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، فإنه لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء هذه التطورات السلبية. لقد أعربت قبرص، مرارا وتكرارا، عن الموقف الذي مؤداه أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأنه لا أمل للمجتمع الدولي في التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط دون تسوية هذه القضية الأساسية. ونكرر التأكيد على تأييدنا لتسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومن الدروس المستفادة من عمليات التصعيد الأخيرة أن تحقيق السلام سيظل مزعزعا، ما لم تستند جهود ومبادرات السلام إلى القانون الدولي. فيجب أن يشعر السكان المعنيون بأن حلول المشاكل عادلة وأن يقبلوها على هذا الأساس، وإلا ستجتاح مشاعر السخط والمعارضة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على أساس اعتبارات زائلة.

وهناك نقطة أخرى أود توضيحها وهي أن عدم وجود حل لمشكلة الشرق الأوسط يؤدي إلى عدم الاستقرار نتيجة لاستمرار الإحباط الذي يشعر به الشعب الفلسطيني، الذي يتوق إلى إعمال حقوقه المشروعة والعيش في سلام وكرامة. وفي الوقت نفسه، نؤمن أن أمن جميع الدول يجب أن يكون عنصرا لازما للسلام في المنطقة. إن العنف الأخير لا يخدم مصلحة أي من الطرفين في الصراع، وينبغي أن يتوقف فورا. ونحن نأسف لأي أعمال لا تحترم قدسية حياة الإنسان. ولا بد من احترام المواقع الدينية. وينبغي حماية الأطفال الأبرياء. ونطالب أيضا باحترام الالتزامات والمسؤوليات القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ختاما، أود أن أعرب عن أملي في ألا تؤدي الصعوبات العديدة الموجودة، مهما كانت جسيمة، إلى تثبيط مسيرة السلام. ونحن نؤيد جميع المبادرات والجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. وقد أبلغت قبرص الطرفين، بالفعل باستعدادها لاستضافة أي اجتماع أو لتقديم أية مساعدة أخرى يرياها مناسبة. ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن أملنا في عودة الأحوال الطبيعية قريبا وفي مضاعفة الجهود من أجل بقاء عملية السلام ونجاحها في نهاية المطاف، تلك العملية التي

يعلق عليها ملايين البشر آمالهم، في هذه المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): إن عقد هذه الدورة الطارئة الاستثنائية العاشرة له مغزى خاص، وهو أنها جاءت نتيجة فشل مجلس الأمن في الانعقاد بسبب رفض دولة واحدة وتهديدها بممارسة حق النقض ضد أي قرار يطرح على المجلس، رغم أن الفقرة الثامنة من قراره الأخير ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تنص على أن المجلس يقرر أن يتابع الحالة عن كثب وأن يبقي المسألة قيد نظره.

لكن، وللأسف، لم يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته التي رتبها عليه الميثاق، مما دفع المجموعة العربية ومكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بالتوجه إلى عقد هذه الدورة الطارئة تحت شعار الاتحاد من أجل السلام، سعيا حقيقيا لاستصراخ الضمير العالمي من أجل دعم الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للاعتداءات وللمذابح الوحشية على أيدي القوات والمستوطنين الإسرائيليين.

قبل قدومي لإلقاء هذا البيان كانت محطات التلفزة تتناقل أنباء انضمام ١٠ شهداء من أبناء الشعب الفلسطيني الذين سقطوا اليوم لينضموا إلى قافلة الشهداء نتيجة المذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ويبدو أن صورة قتل الطفل الشهيد محمد الدرة والأطفال الآخرين، التي هزت ضمير العالم كله، لم تهز مشاعر الحكومة الإسرائيلية، بل مضت القوات الإسرائيلية في عنصريتها ولجأت ثانية إلى قتل شاب، وبعد أن أردته قتيلا على الأرض، أطلقت رصاصتين عليه.

وكلنا استمعنا إلى أن إسرائيل تستخدم الطائرات والصواريخ والدبابات وكافة صنوف الأسلحة ضد شعب أعزل، أراد التعبير عن سخطه ضد العدوان. وعملت في الأيام الماضية على ما يشبه بإعلان الحرب، حرب شاملة على الشعب الفلسطيني، بهدف إركاعه واستسلامه للشروط الإسرائيلية للسلام. وراحت تقتل الأطفال والنساء والشيوخ وتغلق المعابر وتطوِّق المدن الفلسطينية وتحرض المستوطنين الإسرائيليين على الإسهام بدورهم والتنسيق مع القوات الإسرائيلية في ممارسة الاعتداءات على الفلسطينيين العزل من السلاح.

إن الأحداث المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثبتت مرة أخرى الطبيعة العنصرية العدوانية لإسرائيل، وبرهنت أيضا على أن إسرائيل غير محبة للسلام، خلافا لشرط قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

لقد ترسخت صورة إسرائيل في أعين وأذهان الشارع العربي بأنها كيان عنصري توسعي يتلذذ بالإبقاء على الاحتلال، وبأنها قاتلة للأطفال، ومدمرة للمنازل، وعاملة من أجل الهيمنة على المنطقة، ومانعة للتطور والتقدم، ومخربة للاقتصادات العربية. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الاستفزازات الإسرائيلية، والروح العدوانية المتصاعدة التي مارستها في الأسابيع الماضية قد طالت عرب عام ١٩٤٨، وتجاوزت ما يسمى بالخط الأخضر. أي أن هذه الممارسات قد استخدمتها إسرائيل ضد من تعتبرهم مواطنين لديها، فحرقت منازلهم، وهددت حياتهم وأطفالهم، وقتلت منهم ما يزيد على عشرة شهداء. وهذا يطرح السؤال التالي: كيف يمكن لمستوطن في الضفة الغربية أو غزة أن يدخل إسرائيل ويطلق النار على من يعتبرونهم من مواطني إسرائيل؟ وكيف تسمح له حكومته بذلك؟ وهذا يقتضي منا تحديد الجهة المسؤولة، وكيف يمكن ذلك. وهذا ما يجب أن يتنبه إليه الضمير العالمي، والمجتمع الدولي.

أدت الأعمال العدوانية والاستفزازية الإسرائيلية خلال الأسابيع الماضية إلى عقد جلسة لمجلس الأمن. وأصدر

قراره الذي أدان فيه العمل الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف، في القدس، وشجب الأعمال العدائية الإسرائيلية التي ارتكبتها في القدس، وغيرها من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وأدان المجلس استخدام القوة الإسرائيلية المفرطة ضد الفلسطينيين. كما أدت هذه الأعمال كذلك إلى غضب الشارع العربي العارم كظاهرة تضامنية مع إخوانهم الفلسطينيين الذين يدافعون عن أنفسهم، وقدسهم، ومقدساتهم، بصدورهم العارية إلا من الإيمان، ويدافعون عن كرامتهم، وأرضهم، وحقوقهم.

ماذا يمكن أن يستخلص من هذه التطورات الدامية المؤلمة؟ أولا، تحاول إسرائيل فرض شروطها على الشعب الفلسطيني لتحقيق السلام على طريقتها الخاصة على الشعب الفلسطيني. وثانيا، تستخدم وسائل التهديد ضد سوريا ولبنان بهدف التصعيد في المنطقة وتوجيه المزيد من الضربات إلى عملية السلام. وثالثا، تتجاهل حتى الآن ضرورة وقف التصعيد في الوقت الذي تتحمل فيه مسؤولية هذا التصعيد والتوتر في المنطقة. ورابعا، تهدف إلى اغتنام فرصة أن مجلس الأمن، الذي يملك السلطة، والمؤتمن على تنفيذ قراراته وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، قد غُيب الآن، وهو شاهد صامت على وصول عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود. وخامسا، تتحدى إسرائيل قرارات الشرعية الدولية، وتتحدى اتفاقية جنيف، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وتحدت فيها القرار الأخير لمجلس الأمن، وتتحدى كذلك حتى تفاهمات شرم الشيخ مؤخرا، الأمر الذي يؤكده سقوط عشرة شهداء اليوم، وهذا يعني بعد شرم الشيخ، وهو أكثر يوم يشتد فيه الحزن منذ انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ضد الزيارة الاستفزازية المشؤومة لشارون. وهذا يبرهن مرة أخرى على أن إسرائيل لا تلتزم بأي قرار أو اتفاق أو تفاهم يتم التوصل إليه، تهربا من عملية السلام.

تتحمل إسرائيل وحدها كامل المسؤولية عن تصعيد التوتر في المنطقة، وعن ممارستها لسياسة إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل. وتتحمل كامل المسؤولية عن إحداث الخلل الفظيع في صورة الشرق الأوسط، وجعلها صورة قاتمة، دامية، ظالمة، ومجحفة، يشير العالم كله إليها، محملا إسرائيل الانتهاكات الخطيرة، التي مارستها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

إن عملية السلام، المثخنة بالجراح، معرضة للموت إذا لم يحصل تغيير جذري في توجهات المجتمع الدولي باتجاه إحقاق الحق، وفرض العدالة، وإنهاء الظلم، والعدوان، والقهر، وإزالة الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة. ويترتب على المجتمع الدولي كبح عدوانية إسرائيل، وإجبارها، بكل الوسائل المتاحة، بموجب الميثاق، على احترام حقوق الشعب الفلسطيني، والشعب العربي في الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، قال السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية، أمام هذه الدورة العادية، من الواضح أن استمرار إسرائيل بالاحتلال للأراضي العربية، المغلف تارة بحاجتها النفسية للأمن، وتارة أخرى بأساطير خرافية، هو العقبة الرئيسية في طريق السلام. وإن هذه الادعاءات الإسرائيلية قد أدت إلى تحويل عملية السلام إلى عملية تفاوض بلا نهاية، ومن دون أفق.

ويجب على إسرائيل أن تدرك الحقيقة الواضحة كل الوضوح، وهي أن تحقيق السلام العادل والشامل يتطلب إرادة سياسية جدية ومخلصة. وحتى يتحقق هذا السلام، يجب أن تنفذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن تنسحب انسحابا كاملا من الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، واستعادة السيادة الفلسطينية الكاملة وغير المنقوصة على القدس، بما فيها الحرم الشريف، كما يترتب عليها الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط

٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ دون أية مساومة أو مماطلة، واستكمال تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بلبنان.

وإذ تستنكر سوريا وتشجب الاعتداء الإسرائيلي المتواصل على الشعب العربي الفلسطيني الأعزل، في محاولة إخضاعه لشروطها في تحقيق السلام على طريقتها، فإن سوريا تدعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

مطلوب من هذه الدورة الطارئة أن تستنكر وتشجب الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني والمقدسات الدينية في فلسطين، وتحميلها المسؤولية الكاملة عن الوضع المستجد الخطير في فلسطين وعلى الحدود اللبنانية. ومطلوب من هذه الدورة اتخاذ كافة الإجراءات التي تلزم إسرائيل باحترام الشرعية الدولية، والمواثيق الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام أود أذكر أن دم الشعب العربي الفلسطيني لا يرحم أحد، وأن خلاص الشعب العربي الفلسطيني والمواطنين العرب في الأرض المحتلة معلق بصرخة حق وضمير إنساني وبفعل عدل تتخذونه من على هذا المنبر لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يحقق الأمن الكرامة للجميع ويبعد التوتر وعدم الاستقرار الذي ينشده العرب في المنطقة.

وأود أن أؤكد هنا أن القدس، بحكم التاريخ وبحكم الواقع وإرادة أبنائها وأحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي عربية محتلة لا بد من إعادتها للشعب الفلسطيني عاصمة لدولته المستقلة وممارسة لسيادته الكاملة عليها.

السيد السنوسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد المملكة المغربية في البداية أن يشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، لدعوتكم لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية لبحث مشكلة خطيرة شائكة تفرض عددا من التهديدات الخطيرة للقدس وفلسطين وبقية الأراضي المحتلة.

وقد تأثرنا بالوصف الذي وصف أميننا العام به الحالة ونود أن نثني على شجاعته وفكره الثاقب وما تحلى به من إرادة لضمان مشاركة المجتمع الدولي في الجهود المحمودة لتحقيق السلام ووقف أعمال العنف.

وقد تولدت آمال كبيرة في أعقاب مؤتمر قمة شرم الشيخ والمساعي الجديرة بالإعجاب التي بذلها كل من الرئيس كلينتون والرئيس مبارك، ونود أن نشكرهما عليها باسم المجروحين والمنكوبين بفقد أحبابهم. وقد حاول كل بلد من بلداننا أن يبذل كل ما في وسعه لتوفير المساعدة والراحة والإعراب عن تضامنه إلا أن ذلك، للأسف لن يخفف على الفور آلام الذين فقدوا أبناءهم وآباءهم، والذين راحوا ضحية رصاصات جيش شرطة فقدوا الإحساس. إننا نحسّ اليوم بالصدمة لتجدد العنف، ولتعذر إقامة سلام كامل حتى الآن. والجروح التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الباسل ستستغرق وقتا طويلا حتى تندمل. واليوم يوجه اللّوم إلى ضحايا هذه الكارثة، ولكن المجتمع الدولي يعرف جيدا ماذا حدث، وأن إسرائيل، ولا سيما الجماعات التي ناضلت في إسرائيل مؤخرا لتمكين عملية أوسلو من الاستمرار، تدرك الكارثة التي أشعلتها حسابات رجل أقل ما يقال عنه أنه غير مسؤول. لقد تركنا الحماقة تسود ثم نصاب بالدهشة عندما نشهد الناس يغضبون.

ونأمل أن تسود الحكمة لتتغلب على هذه الأحداث المؤسفة التي لا تغتفر. ومن المحتم أن تتحلى إسرائيل بالشجاعة حتى تعيد للعالم كرامته، فتقاليدنا المعروفة جيدا لا تعطي لأحد حق التضحية بمستقبل الشعبين – الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي – وإطلاق العنان في العالم العربي والعالم الإسلامي أيضا لحالة لا يمكن غفرانها أو عكس اتجاهها.

لقد اتخذ قرار بإنشاء لجنة مشتركة. وينبغي أن يتم ذلك بسرعة وإلا فإن الوقت غدا سيكون متأخرا جدا. وتقرر أيضا سحب الدبابات لمحو صورة الحرب التي شنت على أطفال عزل. وهذا أيضا ينبغي أن يتم دون توان. وهذه التدابير ينبغي أن تقترن بالكثير من الصبر والمثابرة وعلى إسرائيل أن تثبت مرة وإلى الأبد ما إذا كانت راغبة في السلام أم لا. وما زال بإمكانها أن تفعل ذلك. فقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يحددان بوضوح الإطار لإقامة سلام عادل ودائم. وربما كانت هذه هي فرصتها الأخيرة. وسيعرف أشقاؤنا الفلسطينيون الذين يحاولون تضميد جراحهم وتأبين موتاهم، والذين أبدوا في الماضي شجاعة فائقة وروحا معنوية عالية، كيف يستأنفون السير على طريق السلام، إذا حفظت لهم كرامتهم، ولم يتجرعوا الإهانة يوميا.

إننا نعرب عن عظيم أملنا في أن تستعيد فلسطين مجدها وأن يجد شعبها مرة أخرى الطريق إلى الكرامة والسعادة. وباسم حكومتي، وباسم جلالة الملك محمد السادس، أود أن أكرر الإعراب عن مؤازرتنا للشعب الفلسطيني تضامنا معه في معاناته.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): في البداية يود وفد السودان أن يتقدم لكم، سيدي، بالشكر على استجابتكم لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية بفلسطين والأراضي العربية المحتلة. ويود في البداية أن يتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على مبادرته البناءة، وحضوره ومشاركته في هذه الجلسة الهامة وما قدمه لنا من معلومات مفيدة.

تنعقد أعمال هذه الدورة الطارئة في وقت تشهد فيه الأراضي العربية المحتلة في فلسطين جرائم بشعة ضد الشعب الفلسطيني بسبب الزيارة التي قام بها آرييل شارون إلى القدس ليدنس بها أرضها الطاهرة، وما صاحب الزيارة من أحداث دموية طالت المصلين داخل ساحة المسجد الأقصى، والتي تعتبر عملا استفزازيا لمشاعر العرب والمسلمين. ويرى السودان أن هذه الزيارة حلقة في سلسلة الممارسات التوسعية التي تسعى من خلالها إسرائيل إلى تكريس أهدافها وجعلها أمرا واقعا حتى تُفرغ المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية حول قضايا الحل النهائي من محتواها. كما تكشف الزيارة زيف دعاوى إسرائيل حول موضوع السيادة على القدس ذي الأهمية الحيوية بالنسبة للفلسطينيين ولسائر العرب والمسلمين والمسيحيين.

إن ما جرى ويجري على الأرض المحتلة منذ الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر من تقتيل للمدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، يبين مساندة الحكومة الإسرائيلية الحالية ومباركتها للأعمال العدوانية الاستفزازية التي يتعرض لها أفراد الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح من تعذيب وترهيب وتقتيل أمام سمع وبصر المجتمع الدولي دون وازع أو ضمير.

إن السودان يدين ويشجب بشدة المجزرة التي وقعت في الحرم الشريف وما تبعها من مجازر والتي راح ضحيتها مئات الضحايا من شهيد وجريح من الرجال والنساء والأطفال من الشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي لم يجف فيه مداد قمة شرم الشيخ، وفي الوقت الذي تنعقد الآن فيه هذه الدورة الطارئة، لا يزال الضحايا يسقطون بالرصاص الإسرائيلي، وما زال الشعب الفلسطيني يقدم الشهداء والجرحى تباعا، الواحد تلو الآخر.

إن وفد السودان يثق بأن الجمعية العامة ستضطلع بمسؤوليتها كاملة حيال ما يجري من جرائم بشعة ضد

الشعب الفلسطيني، بحمايتهم من التقتيل والتنكيل والتعذيب، الذي تستخدم فيه القوات الإسرائيلية أحدث أسلحة الدمار، بعد أن فشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف والتقتيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وتهديد دولة دائمة العضوية باستخدام حق النقض، وهي الدولة التي كان يفترض بحكم رعايتها لعملية السلام أن تطبق مبادئ القانون الدولي بهدف تحقيق العدل والسلام الشامل في المنطقة، وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع.

ويطالب السودان الجمعية الموقرة بإلزام إسرائيل بتطبيق قراري الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري والمتبقي من الجنوب اللبناني. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد السودان في هذا الإطار مشروع القرار الذي تعتزم الجمعية العامة اعتماده بعد هذه الجلسة والذي يوجه رسالة قوية لإسرائيل لأهمية الالتزام بقواعد القانون الدولي. وسيصوت السودان لصالح هذا القرار.

في الختام، يقدم وفد السودان تعازيه القلبية لأسر شهداء الشعب الفلسطيني البطل الذين راحوا ضحية العدوان والظلم الإسرائيلي الأخير، ويؤكد تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق والشعوب العربية المحتلة الأخرى من أجل تحرير أرضهم وصون حرماتهم وكرامتهم.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تأسف النرويج أشد الأسف للخسائر في الأرواح والمعاناة التي سببتها الاضطرابات التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة. ونشعر بالفزع من جراء الأعمال غير المقبولة التي راح ضحيتها مدنيون أبرياء ومنهم أطفال، فضلا عن تزايد أعداد المصابين. وتشجب النرويج كل أعمال العنف والاستخدام العشوائي للقوة. ومما يثير بالغ القلق لنا أن نلاحظ أن الاضطرابات ما زالت مستمرة في بعض الأماكن وأننا ما زلنا نسمع الأصوات التي تؤيد استمرار العنف.

لقد كشفت الأحداث التي وقعت خلال الأسابيع الأخيرة عن حالات الإحباط وانعدام الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وعانى العمل من أجل تحقيق السلام من انتكاسات مروعة، وسيكون من الصعب جدا التغلب على مشاعر العداء وانعدام الثقة التي سيطرت على الساحة. وعلى الرغم من ذلك، أصبح من المهم الآن البحث عن أرضية مشتركة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات.

وترى النرويج أن التفاهم الذي تم التوصل إليه في قمة شرم الشيخ يمثل خطوة هامة نحو إعادة بناء عملية السلام. وينبغي أن تكون لجنة تقصي الحقائق محايدة وأن يكون هدفها الرئيسي العمل من أجل التئام الجراح. ولا بد من التقيد الصارم بأحكام وقف إطلاق النار وإنهاء العنف.

وتدعو النرويج بشكل عاجل إلى إنهاء جميع الأعمال العدائية وتنفيذ تدابير تستهدف نزع فتيل التوتر. وينبغي أن يمتنع الطرفان عن جميع الأنشطة التي يمكن أن تحرِّض على أعمال عنف جديدة. وتتحمل إسرائيل بقوتها العسكرية مسؤولية خاصة تجاه ممارسة ضبط النفس. وعلى القيادة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لمنع المظاهرات من التحول إلى أعمال عنف.

إن المجابهة التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة لم تقوِّض فقط عملية السلام، بل قوضت أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنرويج، بوصفها ترأس لجنة الاتصال المخصصة ومن المانحين الرئيسيين لتنمية المناطق الفلسطينية، لتشعر بقلق بالغ إزاء ما للصراع الحالي من آثار بعيدة المدى على العمل الجاري لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الضروري أن يستفيد المجتمع الدولي الآن من التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ وأن يؤيد كل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الطرفين. فاستمرار عملية السلام هو السبيل الوحيد لضمان السلام الدائم والاستقرار في المنطقة. لذلك يكون من الأهمية بمكان تمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات. ويتعين علينا أن نعمل على إنجاح اتفاق شرم الشيخ، وأن نتجنب كل الأعمال التي يمكن أن تجعل عملية السلام الهشة حاليا تبتعد عن مسارها وتعوق استئناف المفاوضات. وعلينا أيضا أن نهيئ مناخا يفضي إلى استئناف المفاوضات. ويساور النرويج أمل قوي بأن الإسرائيليين والفلسطينيين سيستعيدون ثقتهم المتبادلة كشركاء في السلام، وأن عملية السلام ستستمر. وترحب النرويج بالدور الجديد والبنَّاء الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

إن العنف الذي شهدناه خلال الأسابيع الأخيرة يبين بوضوح أنه لا يوجد بديل عن السعي إلى السلام. كما أن الأحداث الحالية المؤسفة تزيد من التأكيد على هذه الحقيقة. فالعنف لا يشكل مجرد تهديد مباشر لعملية السلام ذاتها، ولكنه يهدد أيضا استقرار المنطقة بأكملها. ومن واجبنا أن نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق السلام لصالح الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة برمتها والعالم بأسره.

السيد ناكاياما (ميكرونيزيا) (ولايات - الموحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد استمع وفد بلادي بأسى عميق إلى البيانات الكثيرة التي أُدلي بها في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن كان لأحد أن يستنتج شيئا منها فهو بوضوح تزايد عدد البيانات التي تدين أحد الجانبين عن البيانات الموضوعية التي تتوخى المساعدة. وبالتالي فإن مناقشات الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام تبدو لمن هم خارج هذه القاعة مناقشات تفتقر إلى النوايا الصادقة والمخلصة اللازمة لتهدئة التوتر في الشرق الأوسط ولتشجيع الطرفين على التحدث عن السلام.

لقد أبلغ الأمين العام هذه الهيئة عن الدور التوفيقي الذي قام به توا لحث كلا الجانبين على التخلي عن العنف والعودة إلى الحديث عن السلام. ويثني وفد بلادي على العمل الشاق الذي يقوم به الأمين العام وعلى إخلاصه لدور الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

ونشيد أيضا برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مصر على الدور الحاسم الذي قام به كل منهما في عملية السلام.

ليس هناك من يحب العنف أو من يتغاضى عن الخسائر في الأرواح نتيجة للعنف. وتشعر حكومتي بالحزن وتعرب عن عميق تعزيتها للشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في الخسائر في الأرواح والإصابات والأضرار بالممتلكات وتأمل أن تؤدي الأحداث المؤسفة الأخيرة إلى تعزيز واقع أنه لا بديل حقيقيا للسلام الدائم بالنسبة لأي شعب، في أي مكان، ونؤيد تلك الوفود التي سبقتنا في الكلام وحثت الجانبين على التصالح.

ونود أيضا أن نشهد قيام الوفود في هذه الهيئة بدور توفيقي بتأييد عملية السلام، بدلا من اتخاذ قرارات غير متوازنة لا تؤدي إلا إلى زيادة إذكاء نار العنف. فيجب أن تظل الأمم المتحدة موضوعية ومحايدة في عملها الدؤوب على التوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): تجتمع هذه الهيئة العالمية في وقت حرج محفوف بالتوتر الشديد، للنظر في الاحتلال غير الشرعي للقدس الشرقية والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة. ويؤيد وفدي جهود الأمين العام، سعادة كوفي عنان، ويشيد بما أبداه من شجاعة بالتوجه إلى المنطقة للقيام بدور الوساطة في الأزمة الراهنة.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية – صُدمت القرية العالمية – كما وصفها الأمين العام في تقريره للألفية (A/54/2000) – برؤية صور العنف المفزعة على شاشة التلفزيون وفي وسائط الإعلام الأخرى. وليس هناك ما يمكن أن يبرر الأعمال العنيفة التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة. لقد كان تصعيد العنف من جانب الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني سبب انزعاج لبلدي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. وبالرغم من الجهود المبذولة لوضع حد للعنف، أطلق الجيش الإسرائيلي الرصاص على المتظاهرين المدنيين صباح اليوم، وقتل أكثر من خمسة فلسطينيين. وترى حكومتي أن من واجب المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، أن ينشئ لجنة تحقيق لتقدم إلى العدالة مرتكبي العنف، الذين تسببوا في وفاة أكثر من ١٠٠ فلسطيني.

لا شك أن العنف المرتكب ضد الفلسطينيين والسياسات المعادية لهم في الأراضي المحتلة قد أدت إلى وجود جو من القلق في المنطقة وفي جميع جوانب المجتمع الدولي.

(تكلم بالانكليزية)

وتؤمن حكومتي بشدة أن المجتمع الدولي عليه أن يدين الأعمال غير المشروعة التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية وأن يتخذ إجراءات بشأنها. وترى أيضا أن مسألة فلسطين يجب أن تظل مسؤولية الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية فريدة من نوعها. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب حكومتي من المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف الجرائم التي ترتكبها في حق الأطفال والنساء وغيرهم من الفلسطينيين العزل.

وأود، باسم حكومة وشعب جزر القمر، أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر الأبطال الذين قتلوا بيد الحكومة الإسرائيلية.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): قبل عدة أسابيع كنا على وشك الاحتفال بإبرام اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يحقق، بعد طول انتظار، تطلعات الشعب الفلسطيني إلى العيش في سلام في دولة مستقلة لفلسطين، ويحقق أيضا تطلعات إسرائيل إلى الوجود في سلام داخل حدود آمنة. وكنا نأمل إتمام المرحلة الأخيرة من المفاوضات الخاصة بتسوية نهائية، في كامب ديفيد، في وقت قريب، من جانب رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات، اللذين ظلا، فترة طويلة، عاكفين على مفاوضات جادة بصدق وثقة متبادلة، بعد اجتياز عقبات صعبة عديدة. ولكن هذا لم يحدث، مع الأسف.

لقد تحطمت آمالنا بسبب عمل استفزازي، لا داعي له، من جانب إسرائيل، عندما فشل هذا الجانب في منع زيارة السيد أرييل شارون ومؤيديه إلى الحرم الشريف. وكان العنف الذي أعقب ذلك ضربة شديدة لعملية السلام، بل إنه تسبب في خسائر عديدة في أرواح المدنيين الأبرياء من الجانب الفلسطيني، وكذلك في بعض خسائر من الجانب الإسرائيلي. ونحن نعرب عن استيائنا لاستخدام القوة المفرطة والعنف من جانب السلطات الإسرائيلية، مما أدى إلى قتل المدنيين الأبرياء. ونتقدم بتعازينا القلبية إلى أسر الضحايا.

إننا نعلم أن العنف يولد مزيدا من العنف، وأن العنف ليس بديلا للتطلعات المشروعة لجميع شعوب الشرق الأوسط إلى العيش في سلام وأمان. ونناشد الطرفين الأخذ بموقف يتطلع إلى الأمام والعمل معا في إطار ترتيب شرم الشيخ الأخير. وندعو الطرفين إلى العودة إلى مناخ الثقة المتبادلة واستئناف محادثات السلام. إن موريشيوس مؤمنة بشدة بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في العيش في سلام في دولة فلسطين المستقلة. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالتنفيذ السريع لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ونؤيد الاقتراح الداعي إلى إجراء تحقيق دولي في أعمال العنف التي جرت على مدى الأسابيع القليلة الماضية، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في الأسبوع الماضي وترتيب شرم الشيخ. وتعترف موريشيوس بالدور الحاسم الذي قام به كل من السيد كوفي عنان، الأمين العام، والرئيس مبارك، رئيس مصر، والرئيس كلينتون، في عقد اجتماع شرم الشيخ الذي أحيا الأمل في السلام في الشرق الأوسط. ونشجعهم على إبقاء مشاركتهم وضمان التطبيع المبكر للحالة وإنعاش عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جمعية فرسان مالطة العسكرية.

السيد لينـاتي – بـوش (جمعية فرسان مالطة العسكرية) (تكلم بالانكليزية): إن جمعية فرسان مالطة العسكرية، التي تأسست في القدس في القرن الحادي عشر، تتصل اتصالا وثيقا بجميع الأحداث السابقة والراهنة في الأراضي المقدسة. وقد ازدهرت هناك طيلة أكثر من قرنين، مما يوضح اهتمامها السياسي وأنشطتها المتعلقة بالمستشفيات، وهو ما أدى إلى وجودها الحالي في القدس، وبخاصة في منطقة بيت لحم.

ومستشفى العائلة المقدسة، وهو مستشفى للتوليد تجري فيه أكثر من ٣ ٠٠٠ ولادة سنويا، يخدم منطقة بيت لحم الكبرى، بما فيها الخليل. ويُدار هذا النشاط من خلال مؤسسة الأراضي المقدسة لجمعية فرسان مالطة.

وهناك كلمة واحد نسمعها كل يوم: العولمة. نسمعها أو نقرأها في الاقتباسات والصحف والكتب والخطب والبيانات. ونسمع عن فوائدها وتناقضاتها. وهي كلمة عادة ما ترتبط ارتباطا مباشرا، لا بالمشاكل المالية أو القضايا الاقتصادية فحسب، بل وبالقلق إزاء التهديدات المتزايدة للبيئة وبالقدر الزائد من المعلومات. وهذا يعني في الواقع أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمفرده أو في عزلة.

ويمكن لمفهوم العولمة أن يُطبق كذلك على الصراعات والمشاكل. فالأحداث السياسية تتسم بالعولمة اليوم أيضا. وعندما يكون هناك صراع على السلطة، أو عندما تؤدي الخلافات بين الطوائف إلى صراعات مسلحة في مناطق مختلفة من العالم، تؤثر ظاهرة العولمة في كل منا. وتأثيرها لا يقتصر على ذلك الجزء من العالم الذي ينشب فيه الصراع، بل يتجاوزه إلى المجتمع الدولي بأسره. ويجب علينا أن نزيد من إدراكنا بهذه المشكلة، وبالظلم والكوارث التي يمكن أن تنتج عن التعصب وعدم التفاهم.

وجمعية فرسان مالطة العسكرية يساورها القلق إزاء انعدام التسامح تجاه حقوق الإنسان، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. عواقب تنزل بالمشردين واللاجئين، وتتضمن المرض والبؤس المتزايد.

وقبل عشرين قرنا تلقى العالم المسيحي، والمسيحية إحدى الديانات التوحيدية الثلاث الممثلة في الأراضي المقدسة، تلقى رسالة حب وصداقة وتحضر. واليوم، يجب أن يجدد المجتمع الدولي هذه الرسالة بأن يلتمس من الأسرة الإنسانية أن تعيش في سلام ووئام. وهناك قانون طبيعي – قانون مقدس – وقانون دولي، وكلاهما ينصحاننا بالسبيل الذي يجب أن نسلكه: لا للعنف، بل الالتزام باحترام حقوق الإنسان.

نشاط الأمم المتحدة يمكن بل يجب أن يكون برنامجا يبنى على أساسه مجتمع في الأراضي المقدسة، مجتمع يتم فيه التغلب على الاختلافات من خلال تفاهم يتضمن تدابير مالية وقانونية وتقنية تنفذ من خلال تعاون فلسطيني – إسرائيلي. وإطار تقرير المصير والسيادة الوطنية والاستقلال

يجب أن يراعى باحترام بوصفه حجر الزاوية في التطور السلمي.

وفيما يتعلق بالأنشطة اليومية لجمعية فرسان مالطة في الأراضي المقدسة، لا أستطيع أن أخفي قلقنا إزاء أمن من يعملون لدينا في المجال الإنساني في المنطقة، فضلا عن أمن النساء اللاتي تعنى بهن الجمعية، والأطفال الذين يولدون في المستشفى. إننا ندرك أن هذه مهمة صعبة. ونحن لا نعيش في عالم جديد به مناطق خالية على الخريطة. فعلينا أن ننظر في هذه المشكلة المتطورة إزاء خلفية من أرض تنصهر فيها ديانات وشعوب وحضارات ومصالح يبدو أنها متعارضة. ويمكن أن نجد صيغا – في المذاهب القانونية، وفي السوابق التاريخية، وبموجب القواعد الحالية للقانون الدولي – تضمن الوضع القانوني والتطور السلمي للشعوب المتأثر بالقضية الفلسطينية.

وتود جمعية فرسان مالطة العسكرية أن تواصل عملها المتصل بالمستشفى في الأراضي المقدسة، وبالتالي، فإنها على استعداد للتصميم على تقديم المعونة الإنسانية والمالية، بل وزيادتها، كما نفعل الآن. وجمعية فرسان مالطة على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي بدبلوماسيتها وخدماتها المتعلقة بالمستشفى في سبيل إيجاد حل لهذا الصراع العنيف والشاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة العاشرة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على بيانه، وعلى الالتزام الشخصي العظيم الذي أظهره بالعمل من أجل السلام.

إن الأحداث الخطيرة التي أدت إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة تصور بوضوح الصلة الوثيقة بين إقامة سلام عادل ودائم واحترام القانون الدولي. ويتفق الجميع على إدانة الأعمال الاستفزازية والعنف والكراهية مهما كان مصدرها. ولا يمكننا أن نستغل معاناة البعض أو نتجاهل معاناة البعض الآخر.

وإذ نرسخ أنفسنا على المبادئ الأساسية للإنسانية والنزاهة والعالمية يتعين علينا أن نعمل على إعادة تأكيد وإعادة دعم المهمة الأساسية للقانون الدولي، لا سيما للقانون الإنسان الدولي. وسيساعد ذلك على وقف العنف واستعادة الثقة وتشجيع استئناف الحوار، وهو أمر لا غنى عنه.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يرحب بجهود الأمين العام وغيره من الأطراف الرئيسية. ونتشاطر الأمل في أن ييسر اجتماع شرم الشيخ استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط واختتامها بنجاح.

ولإنهاء دورة العنف أصبح من المهم الآن أن يمتنع الجميع، بلا شروط، عن جميع الأعمال الاستفزازية. وعلينا أن نسعى إلى تعزيز التسامح والاحترام المتبادل فهما لا ينفصلان عن السلام بين الشعوب.

ونطالب بشدة باحترام القانون الإنساني الدولي. وتوضح الحكومة السويسرية أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إنما جاءت نتيجة لتجربة مأساوية مرت بها البشرية، وهي لا تحدد مثلا أعلى ولكنها تُبين عتبة تبدأ البربرية دونها. وتراعي هذه الاتفاقيات ضرورات الأمن. فالدول تتعهد بمراعاتها وبكفالة احترامها في كل الظروف. واتفاقية جنيف الرابعة تُعالج مسألة حماية المدنيين وقت الحرب. وهي تنطبق شرعا على الأراضي التي تحتلها إسرائيل وخاصة الأراضي التي لم يعترف المجتمع الدولي بضمها.

أما عن مشروع القرار الذي جرى توزيعه فإننا نلاحظ أن الفقرة ١٠ تشير مباشرة إلى البلد الوديع لاتفاقية

جنيف الرابعة. وهذه الفقرة تفتح الباب لعدة أسئلة. وستبحث سلطاتي، عند الضرورة، الإمكانيات المتاحة لأن نتخذ، بصفتنا البلد الوديع، الإجراءات المطلوبة.

إن المسؤولية عن السلام وعن احترام القانون في الشرق الأوسط تقع في المقام الأول على عاتق أطراف الصراع، ولكنها تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي الذي لم يدخر في السنوات الأخيرة جهدا - سياسيا أو دبلوماسيا أو ماليا أو تكنولوجيا - في سبيل تيسير التنمية والاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يمكن لغير السلام أن يضمن احترام الحقوق الأساسية للفرد.

والسبيل الوحيد لإيجاد حل دائم للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار القانون الدولي هو العودة إلى مائدة المفاوضات في ظل الاحترام والثقة المتبادلة ونبذ العنف. ونرجو مخلصين أن تيسر المباحثات الأخيرة في شرم الشيخ إعادة تحريك تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.6.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أن إندونيسيا وجزر القمر انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار بعد نشره.

وباسم مقدمي مشروع القرار يُشرفني أن أعرضه على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، المعقودة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وسوف أتطرق بإيجاز لكل فقرة من فقرات ديباجة ومنطوق المشروع.

الفقرة الأولى من الديباجة تؤكد مجددا القرارات التي اتخذتها الجمعية في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وضرورة التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

والفقرة الثانية من الديباجة تُرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي يُشدد على الحاجة الماسة إلى الامتثال التام له.

وفي الفقرة الثالثة من الديباجة تُعرب الجمعية عن بالغ قلقها للزيارة الاستفزازية إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والأحداث المأساوية التي أعقبتها في القدس الشرقية المحتلة وغيرها من الأماكن في الأرض الفلسطينية المحتلة. والتي أسفرت عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى، أغلبهم من المدنيين الفلسطينيين.

والفقرة الرابعة من الديباجة تُعرب عن بالغ القلق للمصادمات التي نشبت بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية، وللخسائر التي وقعت على الجانبين.

والفقرة الخامسة من الديباجة تؤكد من جديد أن أي حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي لا بد وأن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، عن طريق عملية تفاوض نشطة يُراعى فيها حق جميع دول المنطقة في التمتع بالأمن، وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

والفقرة السادسة من الديباجة تُعرب عن دعم عملية السلام في الشرق الأوسط والجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتحث الجانبين على التعاون في هذه الجهود.

وفي الفقرة السابعة من الديباجة تؤكد الجمعية من جديد ضرورة احترام الجميع الكامل للأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وتدين أي تصرف مخالف لذلك.

وبالمثل تؤكد الفقرة الثامنة من الديباجة من جديد ضرورة احترام الجميع الكامل للأماكن المقدسة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك في إسرائيل، وتدين أي تصرف مخالف لذلك.

وتعرب الفقرة التاسعة من الديباجة عن التصميم على تدعيم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي وكافة صكوك القانون الدولي الأخرى والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي الفقرة العاشرة من الديباجة تؤكد الجمعية من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها.

وتذكر الفقرة الحادية عشرة من الديباجة أن الجمعية تُدرك الأخطار الجسيمة الناشئة عن استمرار الانتهاكات والمخالفات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمسؤوليات الناجمة عنها.

والفقرة الثانية عشرة من الديباجة تؤكد الضرورة الماسة إلى توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

والفقرة الثالثة عشرة والأخيرة من الديباجة تُلاحظ أنه قد تم للمرة الأولى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وترحب بالبيان الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة السامية.

وأنتقل الآن إلى فقرات منطوق مشروع القرار. فالفقرة ١ تُدين العنف الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والأيام التالية في الحرم الشريف وغيره من الأماكن المقدسة في القدس، وكذلك في الأماكن الأخرى الواقعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أسفر عن مصرع أكثر من ١٠٠ شخص أغلبيتهم الساحقة من المدنيين الفلسطينيين، وعن إصابات أخرى كثيرة.

والفقرة ٢ تدين أعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة بصورة مفرطة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. وتُعرب الفقرة ٣ عن التأييد للتفاهمات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة المعقود في شرم الشيخ، بمصر، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ تلك التفاهمات بصدق ودون تأخير.

وفي الفقرة ٤ تُطالب الجمعية بالتوقف فورا عن العنف واستخدام القوة، وتطلب إلى الأطراف التصرف فورا من أجل الرجوع عن جميع التدابير المتخذة في هذا الصدد منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر، وتسلم باتخاذ الأطراف للخطوات اللازمة في هذا الاتجاه منذ مؤتمر قمة شرم الشيخ.

والفقرة ٥ تؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، غير قانونية وتُشكل عقبة في طريق السلام، وتطلب منع أعمال العنف غير القانونية من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

والفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار تُطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي تسري على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وفي الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار تؤيد الجمعية بشدة إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المأساوية الأخيرة، بغرض الوقوف على جميع الحقائق الدقيقة، والحيلولة دون تكرار تلك الأحداث، وفي هذا الصدد التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ بشأن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وتطلب إنشاءها دون تأخير.

والفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك جهوده الرامية إلى إنشاء اللجنة الآنفة الذكر، وتطلب إليه أن يُقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في هذه الجهود.

وفي الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار تدعو الجمعية أعضاء مجلس الأمن إلى مراقبة الحالة عن كثب، بما في ذلك تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وذلك وفاء بمسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

والفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار، تدعو وديع اتفاقية جنيف الرابعة إلى التشاور بشأن تطور الحالة الإنسانية في الميدان وفقا للبيان الذي اعتمده مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف السالفة الذكر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، بغية ضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف وفقا لأحكام المادة المشتركة ١ من الاتفاقيات الأربع.

والفقرة ١١ تُدعم الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، بناء على الأسس المتفق عليها، وتطلب إبرام الاتفاق المتعلق بالتسوية النهائية من الجانبين على وجه السرعة.

وفي الفقرة ١٢ الأخيرة من منطوق مشروع القرار، تُقرر الجمعية رفع الدورة الاستثنائية العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس أحدث جمعية عامة باستئناف انعقادها بناء على طلب الدول الأعضاء.

والآن سأدلي بملاحظاتي النهائية، باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

أود أن أعتذر نيابة عن الدول المتبنية لمشروع القرار عن التأخير في طرحه على الوفود، حيث خضع كما يعلم الأعضاء لمفاوضات طويلة وشاقة جرت حتى اللحظة الأخيرة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن المقبول للجميع في لغة المشروع.

من هذا المنطلق، فإننا نناشد الدول جميعا، أطراف الأمم المتحدة التي تحترم حقوق الإنسان وترفض الاحتلال والقهر، أن تُعلن مواقفها المؤيدة لتلك القيم النبيلة بالتصويت لصالح مشروع القرار. ونحن نثق بأن الدول الأعضاء المتبنية للقرار سوف تُثمن عاليا كل صوت يقف معها لنصرة حق الشعب الفلسطيني المهضوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أمضي قدما، أود أن استشير الجمعية حول الانتقال على الفور إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.6 وفي هذا الصدد، ولما كانت الوثيقة A/ES-10/L.6 لم تُعمم في القاعة إلا قبل قليل، فيلزم التغاضي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:

”... ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق لانعقاد تلك الجلسة“.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننظر الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.6.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل التصويت قبل التصويت أود أن أذكر الوفود بأن

تعليلات التصويت محددة بـ ١٠ دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غوكترك (تركيا) (تكلم بالانكليزية): وفدي سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.6، وتركيا بالغة القلق إزاء الأحداث التي تتابعت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في القدس الشرقية والضفة الغربية. إن كل حياة تُفقد في موجة العنف المتصاعدة تسبب لتركيا حزنا شديدا.

إن إبداء الروح القيادية من جانب الأطراف كافة بصرف النظر عن مدى صعوبة ذلك، يتطلب قوة الإرادة للثبات على الطريق – الطريق إلى السلام الدائم. ونتائج قمة شرم الشيخ إنما هي الخطوة الأولى على طريق تجاوز المتاهات المفعمة بالانفعالات والدماء. ونحن نشيد بأقطاب القمة لما حققوه من إنجازات. إن تفاهمات القمة يجب التقيد بها بالكامل. وبالمثل، ينبغي أن نصغي إلى النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلينا بأن نُساعد على التخفيف من حدة التوتر ونعيد عملية السلام إلى مسارها في نهاية الأمر.

وينبغي أن يُشكل ما حدث منذ نهاية أيلول/سبتمبر دليلا وافيا للجميع بأن البناء على العنف والاستخدام المفرط للقوة ليس وصفة للسلام. فقدر كل دول المنطقة المحتوم هو أن تعيش جنبا إلى جنب. ولا خيار لها إلا التعايش السلمي. وهذا يتطلب الهدوء والاعتدال وروحا متطلعة إلى الأمام. وتركيا عقدت العزم على أن تضطلع بدور كنصير وميسِّر للسلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.6.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، عُمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، ، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو،توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، استراليا، بربادوس، بنن، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا،

الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بولندا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.6 بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٤٦ عضوا عن التصويت (القرار ES-10/7).

بعد ذلك أبلغ وفد بيلاروس الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا للقرار الذي اتُخذ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول تعليلا للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت محدودة بمدة ١٠ دقائق ويتعين أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد صمدي (إيران) (تكلم بالانكليزية): لقد صوّت وفدي مؤيدا مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/ES-10/L.6. بيد أني أرغب في تسجيل تحفظات جمهورية إيران الإسلامية المتعلقة بأية أحكام في القرار تنطوي على الاعتراف بإسرائيل.

السيد لافيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): منذ ثلاثة أسابيع انغمس الشرق الأوسط في مأساة. وقُتل حتى الآن ما يزيد على ١١٠ شخص، وجُرح ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص. إلا أن الأمل في السلام لم يختف تماما. وتشهد على ذلك قمة شرم الشيخ. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالدور الذي قام به كل من الأمين العام والرئيس كلينتون والرئيس مبارك والملك عبد الله الثاني. وأود أيضا أن أنوه بوجود السيد خافيير سولانا شخصيا ممثلا للاتحاد الأوروبي في تلك القمة.

ويتعين تطبيق اتفاق شرم الشيخ. فالأنباء التي أُذيعت مؤخرا تثير القلق: لقد قُتل تسعة أشخاص اليوم.

وتطالب فرنسا كما يطالب الاتحاد الأوروبي كله بتنفيذ قرارات قمة شرم الشيخ بصورة تامة وبدون شروط. وهذه هي الرسالة الرئيسية للقرار الذي اتخذناه على التو.

وتتشرف فرنسا التي تترأس الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، بأنها تفاوضت بشأن هذا النص بحسن نية مع السفير الفلسطيني ناصر القدوة، وكذلك مع المجموعة العربية. النص الذي اعتمدناه على التو، حسب رأي فرنسا، يعد نصا حسنا. ومما يؤسف له أن البلدان الأعضاء الـ ١٥ لم تتمكن، بعد مناقشات طويلة، من التوصل إلى موقف موحد فيما يتصل بهذا النص، ولكن الاتحاد الأوروبي متفق بالإجماع في رسالته التي مفادها: إنه لا بد من وقف حلقة العنف الآن. ولا بد من العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر. ويتعين أن تسود الحكمة والتسامح مرة أخرى على قوى الكراهية. ولا بد من استقرار الأمل في السلام في قلوب جميع الرجال والنساء في الشرق الأوسط.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): صوّت وفد الجمهورية العربية السورية لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.6، بعنوان ”الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة“. وجاء تصويتنا لصالح القرار انطلاقا من دعمنا المستمر لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على هذا الشعب المناضل.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه أن القرار يعكس العديد من الجوانب الإيجابية المتعلقة بدور الأمم المتحدة ومسؤوليتها إزاء القضية الفلسطينية، وضرورة توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة والتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس هي مستوطنات غير قانونية، ومطالبة القرار أيضا إسرائيل بالتقيد باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

فإننا نود التأكيد على عدم قبولنا بما ورد في هذا القرار من عبارات تساوي بين المعتدي وهو إسرائيل والضحية وهم الفلسطينيين. كما لا يوافق وفد الجمهورية العربية السورية على الإشارات الواردة في القرار والتي لا تحمِّل إسرائيل بشكل مباشر ودون أي تلاعب بالعبارات مسؤولية الأحداث الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، رغم اعتراف العالم بمسؤولية إسرائيل عن المجازر التي تُرتكب في الأراضي المحتلة.

كما يود وفدي أن يسجل تحفظه على الإشارات الواردة في القرار إزاء بعض التفاهمات التي لم يكن بلدي جزءا منها. وكذلك تحفظنا على الإشارات إلى بعض الاتفاقيات التي عبَّرنا عن مواقفنا إزاءها في بيانات سابقة.

إن الشعب الفلسطيني ضحية للسياسات الدموية الإسرائيلية. وأي قرار لا يعالج جذور المأساة الفلسطينية ومتطلبات عملية السلام الكاملة، ولا يطالب بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني على أساس قرارات الشرعية الدولية سيبقى قاصرا عن الرقي إلى تطلعات المجتمع الدولي نحو أي حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط.

السيد فونسكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): أتكلم باسم بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وهي: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي، التي صوتت مؤيدة لهذا القرار اقتناعا منها بأن هذا القرار سوف يؤدي قبل كل شيء إلى حفز وتعزيز إرادة الطرفين لمواصلة عملية السلام. وتؤكد الأحداث التي جرت اليوم على الحاجة الملحّة لتهيئة الظروف اللازمة كي يتسنى لعملية السلام أن تؤتي نتائج فورية وكي يؤتي التفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ ثماره في أسرع وقت ممكن.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): امتنعت النرويج عن التصويت على القرار. إن العنف الذي شهدناه في الأراضي الفلسطينية في الأسابيع الماضية أظهر بوضوح ما خشينا جميعا من أن يكون البديل عن التطورات الإيجابية في عملية السلام.

وتأسف النرويج بشدة لما نتج من خسارة في الأرواح ومعاناة. وقد رحبت الحكومة النرويجية بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ، والذي التزم فيه الطرفان بإنهاء العنف واستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي.

وتحث النرويج بقوة على التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق. ونحن نؤيد إنشاء بعثة لتقصي الحقائق، على النحو المتفق عليه في شرم الشيخ. وترى النرويج أن دور المجتمع الدولي في هذه المرحلة ينبغي أن يكون إعادة تهيئة جو من الثقة بين الطرفين يمكن لهما فيه استئناف ثقتهما في إمكانية التوصل إلى سلام دائم.

وما دام الأمر كذلك فقد اخترنا أن نمتنع عن التصويت على القرار، لأنه يتضمن، في رأينا، عناصر تنتقص مما يجب أن يكون موضوع اهتمامنا الأساسي في هذه المرحلة، ألا وهو تكثيف البحث عن استراتيجية مشتركة لإنهاء أعمال القتل ومواصلة جهود السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى، وخمس دقائق للكلمة الثانية وتلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أثني على البيان الرائع الذي أدلى به الأمين العام في افتتاح هذه المناقشة وأن أعرب عن تقديرنا لبصيرته، وسلطته المعنوية، وقيادته وأعماله من أجل السلام التي ينشطها إلهام لا نظير له. فالسيد عنان هو مهندس قمة شرم الشيخ الأخيرة، وهي فرصة مفيدة لتجنب المواجهة وللتحرك نحو الحوار ومنطق السلام المتجدد.

كما أننا نرحب بالجهود المسؤولة والتي لا تكل للرئيس المصري حسني مبارك. إن موقفه بالأمس في قمة جامعة الدول العربية، برفض أية محاولة لتشجيع الصراع المسلح بغية إسكات الأصوات المعادية لصوت العقل والحوار، هو موقف شجاع لصالح السلام. وهكذا أثبتت مصر والرئيس مبارك أنهما من العناصر الضرورية لتهيئة الظروف الضرورية للتعايش بين العرب واليهود في الشرق الأوسط.

ونود أيضا أن نعرب عن إعجابنا الكامل برئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون على استثماره الذي لا يقارن، وحضوره الكريم، وإيمانه الذي لا يتزعزع بإمكانية التوصل إلى السلام الضروري والحتمي بين إسرائيل وشركائها الفلسطينيين والعرب في المنطقة.

واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أدلي بتعليقات قليلة على هذه المناقشة والقرار الذي تمخض عنها. لقد لاحظنا التكرار - بل والتصميم الصاخب على - مفهوم ''الأراضي المحتلة''. وأؤكد قبل كل شيء دون أن تكون لي رغبة في أن أتسبب في أي توجس، أنه منذ توقيع اتفاقات أوسلو، التزمت دولة إسرائيل بصيغ متفق عليها من منطق وسياسة عدم الاحتلال، التي تجسدت بإعادة وزع الأراضي التي تشمل حاليا ما يقرب من نصف الأراضي ككل. كما ينبغي أن نلاحظ، لكي ندافع عن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل من أجل السلام ونوضحها، أن السياسة الجريئة لرئيس الوزراء باراك - التي امتُدحت في هذه القاعة بالذات خلال جمعية الألفية - تعزز منطق الحلول التوفيقية من حيث الأراضي على نطاق لم يسبق له مثيل ويمكن أن يكون هاما بشكل لا يقارن بالنسبة للتوصل إلى اتفاق على وضع نهائي يكون عادلا لجميع الأطراف.

وعندما نواجَه بالعملية الكلية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي، ينبغي أن يُشار على وجه السرعة إلى أن ذلك الاحتلال لم يأت من السماء. ولكنه نجم عن السبب والنتيجة الحتمية لعدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ الجماعي والواسع النطاق الذي كان يرمي تماما وببساطة إلى إزاحة إسرائيل. وينبغي أن يضاف أنه بدون ظهور دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وفشل محاولة القضاء عليها عام ١٩٦٧، لكانت دول أخرى بخلاف إسرائيل قد فرضت، إن لم يكن احتلالها، فعلى الأقل وجودها ومسؤوليتها السيادية عن هذه الأراضي بالذات. ومن أجل التذكير، يلزم أن نكرر التأكيد على الحقيقة المفحمة القائلة بأنه فقط تحت الإدارة الإسرائيلية لهذه الأراضي ظهر مبدأ الحلول التوفيقية بشأن الأراضي مع الفلسطينيين منذ أوسلو.

ولا يحتاج زملائي هنا لأخذ كلامي عليّ بالنسبة للتقييم التالي لأنني سوف أستشهد عند هذا المنعطف بالذات بالرئيس المبجل الراحل للجمهورية الفرنسية السيد فرانسوا ميتران، بل إنني مدفوع كذلك إلى تذكّر كلماته لأن درس التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع الرائع ولكنه زائف بشكل فاضح الذي أعلنه هنا أحد زملائنا الأذكياء، يحفزني على القيام بذلك بسرعة. في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢، حظيت بشرف تقديم أوراق اعتمادي سفيرا لإسرائيل لدى فرنسا

إلى الرئيس ميتران. وتبع ذلك محادثة لمدة ٢٠ دقيقة بشأن الحالة في إسرائيل والشرق الأوسط، قال خلالها:

”إن الأراضي التي نطلق عليها عادة صفة ’المحتلة‘، أفضل شخصيا أن أسميها ’المتنازع عليها‘. نعم، إنني أدرك حق إسرائيل في مجادلاتها الفلسفية والتاريخية، إذا لم تكن العسكرية، فالحقوق التاريخية للشعب اليهودي متأصلة بعمق شديد في تلك الأراضي التي ظهرت فيها وانتعشت“.

ومع ذلك، خلص السيد ميتران إلى القول:

”إن لديكم مشكلة. وإن أكثر من مليونين من الفلسطينيين يعيشون هناك ممن لهم الحق في إنشاء دولتهم. وليس من شأني أن أقرر أين تقع حدودهم. فذلك أمر يتعين تسويته بينكم وبين الفلسطينيين. وإني أحثكم على اتباع ذلك الحل“.

ولم يستطع فرانسوا متران، وهو منغمس في التراث الأدبي الإنجيلي ومدرك بصورة نادرة للأحكام الدقيقة للنصوص المؤسسة للشعب اليهودي ورحلته التاريخية، أن يتجاهل حقوق إسرائيل السلفية فيما كان يعرف باسم يهودا لقرون كثيرة. وزيادة على ذلك، وفيما يتجاوز هذه الشهادة الشخصية المتواضعة، خلّف السيد متران للتاريخ، عن طريق وثائق ونصوص رسمية عديدة، رؤيته بالنسبة للأراضي المتنازع عليها.

وفي كامب دافيد، بعد نقطة تحول أوسلو التاريخية والإنجازات السياسية التي أنتجتها، أعددنا أنفسنا للمشاركة في هذا النقاش الحكيم الذي لا يمكن تجنبه – التفاوض الصريح والحاسم لوضع الأسس الصلبة لوضع نهائي بيننا وبين الفلسطينيين، يمكن أن يتكشف فيه السيد ميتران وخلفاؤه المباشرون الخطوط العريضة لفلسفته السياسية.

نعم، إننا نشعر بأن حكومة باراك أقدمت على كل مجازفة ممكنة، بما في ذلك تفككها السياسي ذاته، حتى تكون هناك نهاية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبدلا من أخذ قرار فلسطيني أصيل يتناسب مع أماني الشعب الفلسطيني، اختار الرئيس عرفات أن يشعل الأراضي ويزعزع استقرار المنطقة لعدم قدرته على الاستجابة لدعوة التاريخ.

إن الرئيس عرفات، بدلا من أن يدير مستقبل شعبه داخل حدود قبلت واعترف بها بشكل نهائي، قرر أن يشارك في إدانة إسرائيل وتجاهل قرارا بعد آخر ورفض قمة بعد أخرى. لقد كان ينبغي له أن يتحرك صوب القمة التي تصنع التاريخ. ولسوء الطابع نفتقد الآن على هذا المستوى حلا حقيقيا.

وكما ذكرنا من قبل فإننا نرفض رفضا قاطعا القرار الناتج عن هذه المناقشة. وعلى الرغم من أن بعض الوسطاء الذين بذلوا جهودا قوية لإظهار حسن النية في مشروع القرار فإن القرار يجسد التحكم والظلم والتحيز ولا يقول شيئا بشأن القتل الوحشي لاثنين من العسكريين الإسرائيليين في رام الله. إن موكب العار، المسيرة الدموية التي حملت فيها جثث الإسرائيليين القتلى، التي مثّل بها في رام الله لم يعبّر عنها في القرار، مما يعني بوضوح أن هذه الأمور لا تعني شيئا يذكر بالنسبة للموقّعين على القرار. وكان هناك أيضا صمت بشأن تدنيس الأماكن اليهودية المقدسة.

وكما قلنا من قبل فإن هذا القرار شهادة جدارة بالاحترام تمنح للغرائز الوضيعة وتفاقم الحالة. وهو بالتأكيد يوجه رسالة سلبية إلى غالبية الشعب الإسرائيلي الذي يريد الانفتاح والسلام. ويشير إلى تراجع كبير في دينامية السلم ويلقي شكوكا كبيرة على قدرة الفلسطينيين على أن يكونوا شركاء ثابتين في السلم والمصالحة. ولذلك، وبالنظر إلى أوجه القصور الخطيرة وعدم التوازن الضار في تصوير

العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، فإننا نرفض هذا القرار رفضا قاطعا.

ومن المؤكد أننا لا نزال نشعر بأهمية الأمم المتحدة، مع الصوت المتزن ومصدر الأمل للأمين العام كوفي عنان ومع تحفظه. بالإضافة إلى صوت صديق آخر وهو الممثل الدائم للمغرب، ممثل صاحب الجلالة محمد السادس، صاحب الصوت السليم المدوّي الذي يعتبر نموذجا يحتذى. كل هذا يبين بعد المسافة في مواجهة الأغلبية بشأن هذا القرار.

ومن البديهي أننا نشكر الدول الأعضاء المحبة للسلم التي لجأت إلى الاختيار الشجاع بمعارضة هذا القرار عديم الجدوى، كلية أو بأنصاف الحلول.

وأخيرا، بالإضافة إلى تحفظاتنا بشأن الإجراءات المعيبة التي حكمت عقد هذه الدورة الاستثنائية فإننا نأسف لعدم تمكننا من رفع الجلسة عند الساعة ١٨/٠٠ احتراما للاحتفال بعيد السكت اليهودي وقداسة السبت. إن بعض الشكليات التي قبلت مع ديانات أخرى لم تستخدم مع الوفد الإسرائيلي. دعونا نسجل هذه الحقيقة كإهانة تدعو للأسف للديانة الشقيقة للديانتين التوحيديتين الآخرتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا الآن إلى حق الرد. وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتقديم الشكر لكم جميعا على بقائكم حتى هذه الساعة المتأخرة من يوم الجمعة. نعتذر لكم على ذلك ولكننا نعتقد أنكم تتفهمون خطورة الوضع.

أريد أيضا أن أشكر المتحدثين، بداية بالطبع بالسيد الأمين العام للأمم المتحدة معبرا مرة أخرى عن شكرنا لجهوده الهامة والإيجابية. أريد أيضا أن أتقدم بشكرنا العميق للدول التي تبنت مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو وبالطبع لكافة الدول التي دعمت هذا القرار. نحن فخورون بالأغلبية الكبيرة التي دعمت هذا القرار الهام، وسعداء بعدم وجود معارضة غير المعارضة التقليدية. صدقوني أن ٩٢ صوتا أهم بكثير من هذا العدد في ظل ظروف عادية. لقد تفاوضنا بنية حسنة بهدف التوصل إلى قرار معقول يعكس موقف المجتمع الدولي وأيضا بهدف الحصول على دعم عدد إضافي من الدول لهذا القرار. وفي هذا المجال لا بد لنا أن نشكر رئاسة الاتحاد الأوروبي على جهودها في هذا المجال.

وللأسف يبدو أن الضغوط كانت كبيرة بالفعل. وكما نعرف جميعا قام البعض بممارسة ضغوط شديدة وكأن محاولات الهيمنة على مجلس الأمن غير كافية. لنشهد الآن محاولات الهيمنة على الجمعية العامة، شهدنا أشكالا عديدة للضغوط بما في ذلك استخدام الإعلام. وللأسف جاء كل ذلك في وقت غير مناسب، مثلا هناك عشرة شهداء جدد اليوم فقط في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، اثنان منهم أطفال تحت سن الثامنة عشرة، ومثال آخر، انعقاد القمة العربية غدا وهي الأمر الهام للغاية.

نحن نقدر عاليا – وسيتذكر شعبنا وسيتذكر كذلك العالم العربي – الموقف المبدئي لأولئك الذين دعموا القرار. وسينظر شعبنا ودولنا العربية بقلق شديد لاتخاذ البعض موقفا لا ينسجم مع العدالة ولا ينسجم مع القانون الدولي وحتى مع مواقفهم التقليدية.

قرار اليوم على درجة كبيرة من الأهمية، فهو يصدر أولا عن دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة، وهو أولا يحدد موقفا من المأساة التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وبما في ذلك إدانة أعمال العنف ولا سيما استعمال القوة بصورة مفرطة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين؛ ثانيا، هو يقدم الدعم

اللازم لنتائج شرم الشيخ ولجهود الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بتشكيل لجنة تقصي الحقائق؛ ثالثا، هو يقدم الدعم اللازم لعملية السلام، أساسها وضرورة استئنافها؛ رابعا، يثبت الإطار القانوني للوضع القائم على الأرض باعتباره وضع احتلال؛ وخامسا، يفتح الباب أمام تحرك هام آخر وهو استئناف مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة.

نحن نؤمن بقوة، بناء عليه، أنه سيكون لهذا القرار تأثير هام خاصة إذا توقفت إسرائيل، قوة الاحتلال، عن استهتارها بالإرادة الدولية، واستمعت إلى الموقف الواضح للمجتمع الدولي.

نحن بالطبع نأمل بكل قوة في أن تتوقف المأساة الحقيقية القائمة حاليا، وفي أن يتم التوقف عن قتل وجرح أبناء شعبي. ونحن سنبذل كل جهدنا من أجل تحقيق ذلك، بما في ذلك تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ.

بالطبع إذا لم تتوقف هذه الأوضاع الدامية لا سمح الله، وإذا أصرت إسرائيل على استمرارها في عملية القمع الدموية، سنلجأ لكم مرة أخرى، وسنطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مجددا.

تحت ما يسمى بحق الرد، قال السيد يهودا لانكري إن الاحتلال لم يأت من السماء. سؤالي هنا: حتى إذا لم يأت من السماء فلماذا استمر كل هذه السنين؟ ولماذا تحول إلى استعمار كولونيالي من خلال نقل السكان ومحاولة استعمار الأرض؟

القانون الدولي واضح، وقرارات الأمم المتحدة واضحة. هذه أرض محتلة يا سيد لانكري. أما الأرض المعترف بها لإسرائيل حتى الآن فهي الأرض المخصصة للدولة اليهودية بحسب قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢). وإذا كانت ثمة أراض متنازع عليها، فهي الأرض التي احتلتها إسرائيل أكثر من الأراضي المخصصة لها وفقا لقرار التقسيم ١٨١ (د - ٢).

نحن من جانبنا بالرغم من ذلك قبلنا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس للتسوية. وهو يحدد بوضوح الأرض المحتلة. أما أن تأتي إسرائيل الآن لتنسف أساس عملية التسوية وتدعي أن هذه أراض متنازع عليها، فهذا تطور خطير للغاية.

استمعنا لمثل هذه الأقوال من ممثل سابق لإسرائيل اسمه دوري جولد، وكنا نعتقد أننا نستمع الآن لممثل حكومة من نوع مختلف. أكرر أن ما قيل في غاية الخطورة. هو نسف لأساس التسوية ورفض للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وإصرار على أطماع إسرائيل في الأراضي المحتلة تحت شعار أنها أراض متنازع عليها. نحن ندين ذلك بكل شدة.

ولو لم يكن القرار قد اعتمد لكنا قد طلبنا إشارة لذلك في هذا القرار.

في النهاية، نكرر شكرنا لأولئك الذين قدموا دعمهم لنا، ولبعض الذين لم يقدموا دعمهم نقول إننا نفهم، ونتطلع لدعمهم مرة أخرى وفقا للموقف المبدئي وللقانون الدولي ولمواقفهم التقليدية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لأحكام الفقرة ١٢ من القرار المتخذ في هذه الجلسة، ترفع الآن مؤقتا الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/١٥.